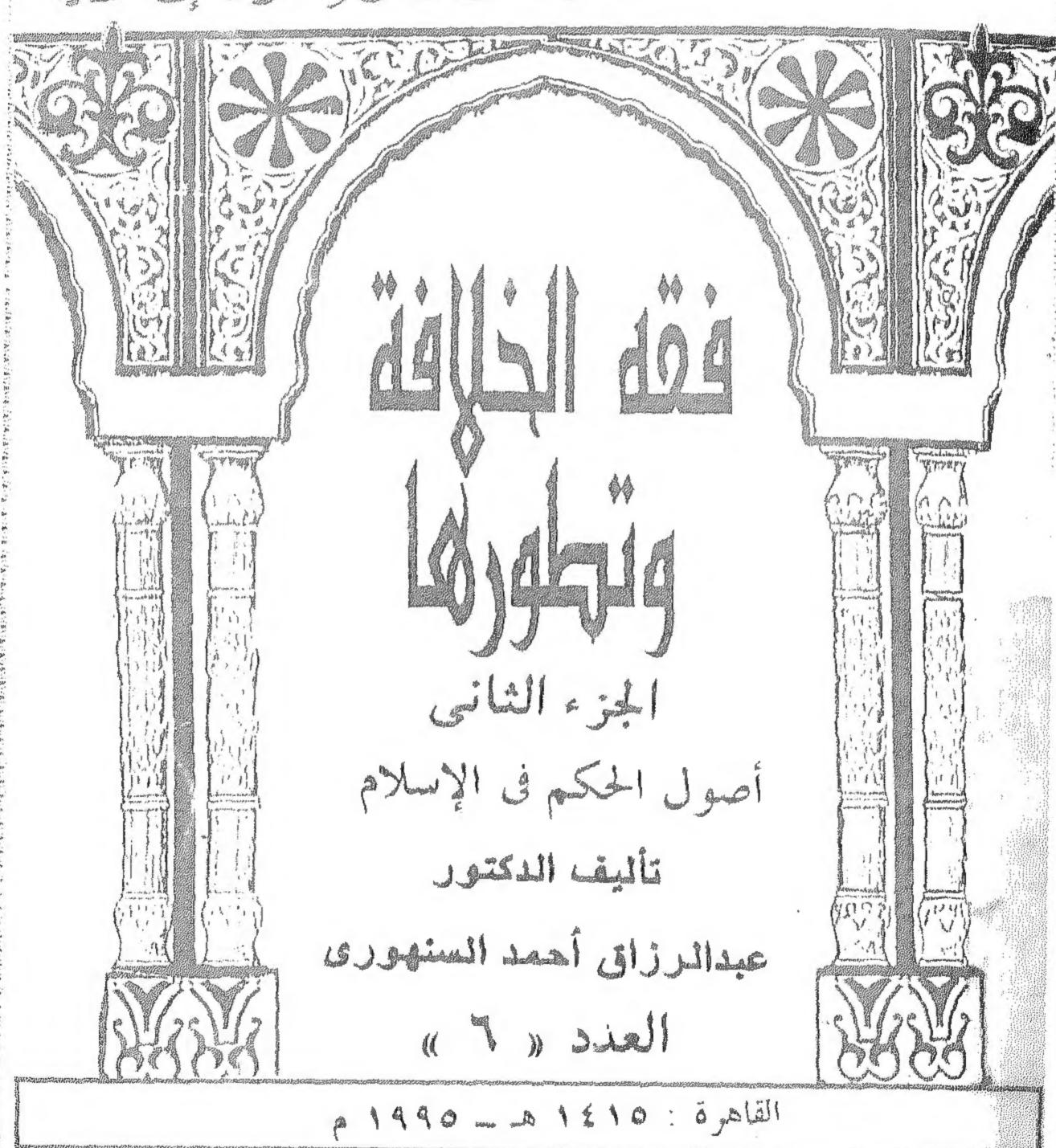
MANA ALLA



جمهورية مصر العربية وفارة الأعطاف المهدالأعلى شيونا المصلاحية

تب السالات

ططة يصدرها ، المجلس الأعلى للشثون الإسلامية

فقرالح الأفرولطورها

الجزء الثانى أصول الحكم في الإسلام

تأليف الدكتور عبدالرزاق أحمد السنهورى

مراجعة دتعليقات وتقديم د. توفيعه محمد المنشادي ترجعة نظرية الخالفة الجديدة د. ثا ديم عبدالراص لسنهوري

أعده للنشر د/ حسن الشافعي

العدد « ٣ » القامرة: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م

كلمة _ تقديم

رحم الله الدكتور والسنهوري

فقد كان نعم الترجمان للعطاء الحضارى لتراثنا الفقهى الإسلامي العظيم .

وكان نعم الفقيه _ لعصره ولكل العصور ، بما امتلك من فيض المعرفة وشمول الرؤية ، واتساع آفاقها ، والقدرة المتمكنة في تنزيل الأحكام على الواقع .

وفى هذا الجزء الثانى من كتابه وفقه الخلافة ويبرز بوضوح ما يتسم به هذا الفقه من سعة الأفق والمرونة فى التعامل الفقهى مع ما طرأ على الواقع الإسلامى من متغيرات .

وبما أنه من المقرر _ فى مفهوم الحلافة أن تكون خلافة شاملة لكل المسلمين فى كل أنحاء العالم حتى يتحقق _ بالفعل وعلى أرض الواقع مفهوم والأمة، التى وصفها القرآن الكريم فى آيتين بأنها «واحدة» حين قال و إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » [الأنبياء / ٩٢] وحين قال و وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » [المؤمنون / ٩٢] وحين قال .

لكن هذا المفهوم يصطدم في عصرنا بواقع التجزئة وتعدد الولايات والرئاسات والنول على اختلاف أنماط الحكم .

وهتا ترى «السنهورى» رحمه الله لا يقف حبيس النصوص والرؤى الفقهية السابقة بل يعلن رأيه عن ضرورة تفادى صدام الفقه بالواقع فيقول :

النورية ، وإن الوحدة في صورة دولة مركزية موحدة ليست في نظرنا قاعدة المؤونة ، وإن الوحدة في صورة دولة مركزية موحدة ليست في نظرنا قاعدة جامدة . وإذا اقتضى التطوير الاجتماعي والسياسي في العالم الإسلامي التعديل في هذه النصوص فيجب الا نتردد في تطوير المبدأ بحسب تطور الواقع .

والأمر الذى تجب المحافظة عليه وعدم التفريط فيه هو مبدأ الوحدة . أما شكلها فهذه مسألة تخضع للظروف [جـ ٢ صـ ٩] .

هكذا تكلم صاحب البصيرة الفقهية السياسية النفاذة التي تنصرف عنايتها إلى الجواهر لا إلى الأشكال ، وإلى المضامين لا إلى الشعارات واللافتات .

ولست أنسى هنا رؤية نفاذة مماثلة _ فى الموضوع نفسه _ الأحد حكام المسلمين فى عصرنا « الملك الشهيد فيصل بن عبدالعزيز رحمه الله يوم تداعى بعض وفود العالم الإسلامي فى أحد مواسم الحج . تداعوا إلى فكرة المناداة بفيصل خليفة للمسلمين .

لكن الرجل _ رحمه الله _ كان أنفذ بصيرة وأعمق رؤية فقال لمن فاتحوه فى ذلك : « لو جاهرتم بما تريدون لزدتم الأمة تمزقا وفتحتم عليها باب فتنة لا تعلم نهايتها . ومادام هدفكم هو جمع كلمة الأمة فليكن ذلك من خلال « التضامن الإسلامي » وليس من خلال «الخلافة» وعاش الرجل يرحمه الله يعمل لهذا التضامن حتى لقى ربه .

وما قرره خبير السياسة هو نفسه ما قررة فقيه الخلافة رحمهما الله . ولأن الخلافة الإسلامية _ كما يقرر « الماوردى» _ هى الحصن والحمى ، وهى العين الساهرة على رعاية أحوال الأمة ، وكفالة احتياجاتها ، وصون مصالحها ..

لأنها كذلك فلا ينبغى أن تتحرك الالتحقيق هذه الغايات باستقلالية كاملة لا تتأثر بأى اعتبار خارج ديار الإسلام وخارج نطاق السعى لتحقيق مصالح المسلمين في ظل شريعة الإسلام .

وهنا نرى شموخ الفقه والفقيه معا فيما يقوله السنهورى:

إن ولاية حكومة الحليفة يجب أن تكون مستقلة عن أى نفوذ أجنبى بالمعنى الأوسع للكلمة إذ لا يجوز أن تعلو فوق سياسة الجماعة الإسلامية أى ولاية إلا السلطة الإلهية التى تنبع منها السيادة للأمة الإسلامية » .

ونرى دقة السنهورى فى تنزيل الحكم على الواقع وهو يحدد المدى الذى يمكن أن يلغه سلطان الخليفة على المسلمين الموجودين فى رعوبة دولة غير مسلمة على نحم ما عليه حال الأقليات المسلمة فى كثير من دول العالم اليوم.

فقد رأى _ يرحمه الله _ أن الواجب فقط هو العمل على حماية حقوقهم والدفاع عنهم ورعاية مصالحهم . أما القول بامتداد سلطة الحلافة إلى ما وراء ذلك فهو غلق غير ممكن التنفيذ .

والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية إذ يسهم فى نشر بعض تراث هذا الفقيه العظيم فإنما يقدم القول الفصل فى الكثير مما امتلأت به الساحة من لغط حول حكومة «الحلافة» أمدنية هى أم ثيوقراطية وحكامها ظلال الله فى الأرض أم هم بشر من الناس يحاسبون ويساءلون ؟ .

ثم: أمصادرة هي للحريات أم ستكون ظهيرا ليها ؟

وقبل هذا كيف تقوم هذه الحكومة بالاقتراع المباشر ؟ أم بإنابة أهل الحل والعقد ؟ إلى غير ذلك مما يحسمه القاضى السنهورى بحكمه الموضوعي الدقيق العادل ـ يرحمه الله والله من وراء القصد وهو حسبنا .

د. / عبد الصبور مرزوق

غهيىد:

٩٦ ـ من يتولى الحكومة و الحلافة ، بصورة شرعية ، يصبح بذلك رئيس السلطة التنفيذية والقضائية فى النظام الإسلامى ، ويلزم كافة الأمة أن يعرفوا افضاء الحكومة (الحلافة) إلى مستحقها بصفاته ـ ولا يلزم أن يعرفوه بعينه واسمه _ فذلك واجب على أهل الاختيار (الناخبين ـ أهل الحل والعقد) الذين تقوم بهم الحجة وتنعقد الحلافة ببيعتهم (١) .

٩٧ ــ كا تلتزم الأمة ــ حسب تعبير الماوردى ــ و تفويض الأمور العامة إليه من غير أفتيات عليه أو معارضة له ، ليقوم بما وكل إليه من وجوه المصالح وتدبير الأعمال (٢) ٤ -

ان ولاية وجوه المصالح العامة التي أشار إليها الماوردي هي التي سنبحثها في بابين أولهما خاص بنطاق الولاية من حيث المكان والأشخاص وثانيهما عن عمارسة الولاية ثم نتبع ذلك بباب ثالث عن أسباب انهاء هذه الولاية .

⁽۱) الأحكام ص ۱۲ ــ ۱۴ ، حيث يشير إلى ما قاله و سليمان بن جريو ، من أنه يجب على الناس كلهم معرفة الإمام (رئيس الدولة) بعينه واسمه ، ويود عليه بأن الذي عليه و الجمهور ، هو أن ما يجب على الكافة هو المعرفة الإجمالية دون تقصيل ــ فيما عدا الحالات الاستثنائية في النوازل التي تفرض ذلك على بعضهم ...

ويلاحظ أن سليمان بن جرير هو شيعي من الزيدية (يراجع الشهرستاني ص ١١٩ ــ ١٢٠) .

(٢) ويستخلص الماوردي (ص ١٤) واجيئ على الأمة إزاء الحكومة هما واجب الطاعة والنضرة (المساعدة) طالما لم يطرأ على صاحب الولاية ما يفقده نشريعته .. كما ستوضحه فيما بعد بصدد انتهاء

البــاب الأول نطاق ولاية الحكومة (الخليفة) من حيث الإقليم والأشخاص

غهيسد :

٩٨ ــ توصف سلطة الحكومة (الخليفة) بأنها ولاية عامة . يقابلها الولايات الخاصة التي تمنح للقضاة أو حكام الأقاليم وغيرهم من أعوان الحكومة . ومن الناحية القانونية تعتبر هذه الولاية ذاتية بمعنى أن من بمارسها لا يمثل غيره ، بل يستمدها مباشرة من الأمة ، في حين أن أصحاب الولايات الخاصة تكون ولايتهم مستمدة من الغير وهو رئيس الدولة (الخليفة) .

والنطاق العام لولاية الحكومة (الخليفة) يمكن استعراضه من حيث الإقليم ومن حيث الإقليم ومن حيث الأشخاص .

الفصل الأول

نطاق ولاية الحكومة (الخليفة) من حيث الإقليم

وليس منا عبال استعراض قواعد القانون الدولى الإسلامي ــ واتما نكتفي بالاشارة الى استعراض قواعد القانون الدولى الإسلامي ــ واتما نكتفي بالاشارة الى أنه يتصد بدار الاسلام جميع الأقاليم التي يحكمها المسلمون ومعي دلك اذن أنه يجب أن يوجد في الإسلام سلطة اسلامية موحدة يمثلها الحليفة . فالمبدأ الأساسي في القانون العام الإسلامي هو الوحدة (1) .

ر*) تعليق : الأدق في نظرنا عبارة : ١ التي تحكمها شريعة الإسلام ٥ فسيادة الشريعة هي التي تحدد نطاق دار الإسلام وليست سلطة الحكومة .

شعار المدافعين عن مبدأ الوحدة الإسلامية هو الجامعة الإسلامية ـ ويتبين من المذكرات الشخصية للمؤلف أنه كان متحمسا للجامعة الإسلامية منذ طفولته وشبابه ـ وقد صرح بذلك في مذكرته رقم (٩) النبي كتبها في مدينة ليون بتاريخ (١٩٢٢/١/٢٣) عيث قال :

و كنت أحلم صغيرا بالجامعة الإسلامية ، وكنت أتعشقها ، ولم تكن أمامي إلا رمزا لحقيقة مبهمة ، خالية من كل تحديد ووضوح ــ أما الآن فأراها في صورة أخرى أقل ابهاما وأكار تحديدا ــ على أن دون تحديدها تحديداً كافيا سنين من تجارب والدراسة .. أرجو أن أجنازها .. ه .

(١) في القانون الدولي الإسلامي ينقسم ألعالم إلى ثلاثة أقسام :

(١) دار الإسلام التي يسيطر عليها المسلمون وتنفذ فيها شريعة الإسلام.

(ب) دار العهد التي يكون بينها وبين المسلمين اتفاقات وعهود سلمية .

رجم) دار الحرب التي تعادى الإسلام .

· ومعنى الوحدة وجود سلطة مركزية اسلامية واحدة فى العالم يمثلها رئيس هو الخليفة . وتعتبر الوحدة أهم خصائص نظام الحكومة (الخلافة) الصحيحة في الاسلام (الخلافة الراشدة) .

ويستلزم ذلك دراسة موضوعين:

١ _ وحدة السلطة المركزية (الخلافة) .

٢ _ حالة انفصال بعض الأقطارعن السلطة المركزية (الخلافة) .

١ _ مبدأ الوحدة :

١٠٠ اذا كانت الوحدة تعنى وحدة الدولة الإسلامية فان من المؤكد أن هذه الوحدة قد تصدعت منذ عهد بعيد ، فقد وجدت خلافة عباسية في بغداد ، وخلافتان أخريان احداهما في القاهرة (الفاطمية) والثانية في قرطبة بالأندلس (أموية) . ولذلك فان تعدد الدول الإسلامية (تعدد الخلفاء) ظاهرة اجتماعية وتاريخية لا يمكن تجاهلها .

ولما كان بختنا الآن قاصرا على الحكومة (الخلافة) الصحيحة الراشدة .. وهذا النوع فى الأصل لا يقبل تعدد الدول (ولا الخلفاء) ، وعبر عن ذلك الماوردى بقوله : • اذا عقدت الإمامة لإمامين فى بلدين لم تنعقد إمامتهما لأنه لا يجوز أن يكون للأمة امامان (رئيسان) فى وقت واحد ، وان شذ قوم فجوزوه (١) • .

⁽۱) ويلاحظ أننا إذا طبقنا مبدأ الانتخاب بالأغلية بين عدد من المرشحين قإنه لا يمكن أن يسفر الانتخاب إلا ينجاح مرشح واحد ، ولكن بعض الفقهاء أجازوا انعقاد البيعة بعدد محدود من الناخين فقط ر نظرا لصعوبة المواصلات وعدم إمكان اجتاع الناخين من جيع الأقاليم في مكان واحد بسرعة كافية لإجراء الاختيار) ومع ذلك قإن الماوردي تعرض لحالة ما إذا انعقدت بيعة لأكثر من خليفة في أكثر من قطر ، ففي هذه الحالة لابد من المفاضلة بينهم أو بينهما ، وأشار إلى اختلاف الفقهاء في ذلك ، وقال أن الراجح هو أن تعقد الإمامة لأسبقهما بيعة ، تراجع الأحكام من ٢ وما بعدها لمزيد من التفصيلي .

فالراجع اذن فى الفقه هو وحدة الرئاسة والحكومة (الخلافة) حفاظا على وحدة الأمة ، ولكن صورة تطبيق هذا المبدأ فى نظرنا يراعى قيها ضرورات الظروف واختلافها حسب تطور المجتمع ، مع المحافظة على مبدأ الوحدة الذى لا جدال فيه .

۱۰۱ ــ أما في حالات تعدد الحلفاء التي حدثت عبر التاريخ فعلينا ألا ننسى
 أنها كانت جميعا خلافة ناقصة سواء كان الأمر يتعلق بالحلافة العباسية أو
 بالحليفتين المعارضين له .

۱۰۲ ـ إن ابن حزم يؤكد بكل قوة مبدأ الوحدة ويرد على أقوال المعارضين لهذا المبدأ بحجج مستمدة من النص والعقل(۱) ويدافع عن هذه الفكرة كذلك كتاب و المسايرة و للكمالين .

يقول هذان الفقيهان الحنفيان إنه لايجوز أن يحمل لقب الإمام أكثر من شخص واحد لأن الرسول قد قال : ﴿ إذا بويع لإمامين فاقتلوا الآخر منهما الشخص والحد لأن الرسول قد قال : ﴿ إذا بويع لإمامين فاقتلوا الآخر منهما والغزالي الشافعي أيضاً يذهب إلى هذا الرأى ، ويقرر أنه في حالة انتخاب

⁽۱) يراجع جزء (٤) من ص (٨٨): حيث يقول: إن المخالفين لهذا الرأى ومنهم (محمد بن كرام والسجستانى وأبو الصباح السمرقندى) يحتجون بما قاله الأنصار يوم السقيقة عندما طلبوا أن يختار أمير من الأنصار وأمير من المهاجرين ، ويرد على هذا بأن هذا الاقتراح ليس دليلا كانياً لأن المهاجرين رفضوه . وتمسكوا بوحدة الخلافة مستندين إلى نصوص صريحة ، وقوق ذلك فإنه يضيف: إننا لو أجزنا تعدد الحلفاء في وقت واحد فلا يوجد دليل على أن يكون اثنين فقط بل لابد من أن نقبل التعدد إلى ما لا نهاية . وينتج عن ذلك أنه يمكن أن يصبح لكل مدينة أأو قرية أو قبيلة أو أسرة خليفة وهو ما يتعارض مع نصوص القرآن الكريم وبالنسبة لسيدنا على ومعاوية فإن ابن حزم يقرر أن أحدهما كان الحليفة الشرعى الصحيح الأوحد (وهو سيدنا على) ، أما معاوية فكان منازعاً له ولم يعترف له بصفة الحلافة في حياة سيدنا على .

⁽٢) أشار له رأشيد رضا في كتابه ١ الخلافة ، ص ١٨ .

أكبر من خليفة فارنه يفضل من انتخب بعدد أكبر من الناخبين (١) . . .

المبدأ وحدة الخلافة (ويقصد به وحدة الرئيس) ووحدة العالم الإسلامي (ويقصد بها وحدة الخلافة (ويقصد به وحدة الرئيس) ووحدة العالم الإسلامي (ويقصد بها وحدة الدولة ووحدة الأمة)لكن قد ظهر فيما بعد في فترات تفتت الامبراطورية الإسلامية أن بعض الفقهاء بدأوا يتحدثون عن إمكانية تعدد دول الخلافة وحكوماتها في ظروف معينة . مثال ذلك ما ورد في المواقف من أنه لايجوز أن يحمل شخصان لقب خليفة في آن واحد إذا كان ذلك في إقليم محدود . ولكن إذا أصبحت الامبراطورية واسعة لدرجة يصعب معها أن يحكمها إمام واحد فإن مسألة إمكانية وجود أكثر من حكومة تصبح محل جدل ، ولقد حسم والفنارى ، الجدال بأن قرر جواز تعدد الدول في حالة الضرورة الاجتماعية (٢) .

إن فكرة الضرورة هي أساس الرأى الجديد ، ولكنا نكون بذلك قد خرجنا من نطاق الخلافة الصحيحة التي تستلزم في نظرنا مبدأ وحدة الخلافة (٣).

⁽۱) أى بالأغلبية - أشار إليه رشيد رضاص ٤٨ - وقد أيد و التفتازانى و هذا الرأى و علله بأن وجود إمامين مستقل كل منهما عن الآخر يعرض الأمة للانقسام (المقائد النسفية ص ١٤٥) و يمكن تفادى ذلك الانقسام إذا حدد لكل منهما اختصاص معين لا يتجاوزه . إن التفتازانى لم يقصد حالة وجود خليفتين (أو أكثر) كل منهما في إقليم معين من الأقاليم الإسلامية - وإنما ما يمنعه هو تعدد الخلفاء (الحكومات) فى إقليم واحد - ويلاحظ أن بعض العلماء المعاصرين أشار إلى أن ذلك يمكن تفاديه إذا لم يكن الخلفاء المتعددون مستقلين بل كانوا يعملون معا مضامنين فى إطار مجلس أعلى للخلافة (تراجع رسالة الدكتور أحمد السقا بعنوان و السيادة فى القانون العام الإسلامي المقدمة لجامعة باريس سنة ١٩١٧ ص ٣٠ - ٣١) . كا يلاحظ أن البرلمان التركى عندما أصدر قراره بإلغاء الخلافة (كا طلبه أتاتورك والدول الأجنبية) أشار إلى أن هذا المجلس (المنتخب) سيتولى المسئوليات التي كان يتولاها الخليفة العنماني - وفي هذا إشارة إلى حلول المجلس عل شخص رئيس الدولة (الخليفة) .

⁽٢) تراجع المراقف جزء ٨ ، ٣٥٣ - والضرورة الاجتماعية يقصد بها اتساع أقاليم العالم الإسلامي واختلاف ظروفها - وفي نفس المعنى الروضة الندية (مشار إليه في ١ الحلافة ١ للسيد/ رشيد رضا) ص ٤٩ . ويلاحظ أن الجارودية (وهي إحدى الفرق الزيدية) يؤيدون تعدد الحلفاء ولو كان الإقليم محدوداً (المواقف جزء ٨ ص ٣٥٣) . (٣) معنى ذلك أن تعدد الحلفاء يكون مقبولًا فقط في نظام الحلافة الناقصة ، وينتج عن ذلك أنه بمجرد انتهاء الضرورة التي أوجدتها ، أي متى أمكن استعادة وحدة العالم الإسلامي في صورة أو أخرى ، فيجب إعادة الحلافة الصحيحة الجنية على وحدة الأمة (يراجع كتاب الحلافة للسيد/ رشيد رضا ص ٥٣ : ٧٥) .

٢ _ وحدة الدولة:

(حالة استقلال بعض الدول الاسلامية عن حكم الحلافة) تمهيد وتقسيم :

1.2. القد رأينا أن الخلافة الصحيحة تستلزم وحدة الرئاسة (الخلافة) ، ولكنا نريد الآن أن نبحث عما إذا كان على الرئيس (الخليفة) أن يمد ولايته لتكون شاملة لجميع الأقطار الإسلامية . وعلينا أن نوضح كيف تعرض هذه المسألة . إذا قررنا أنه لا يجوز في نطاق الخلافة الصحيحة وجود أكثر من خليفة فهل معنى ذلك أن على هذا الخليفة أن يفرض ولايته على كل البلاد الإسلامية أم أنه يجوز أن يسمح لبعض هذه البلاد بأن تستقل عن سلطته طالما أنها لا تنازعه في الرئاسة (لقب الخليفة) ؟ .

هناك سابقتان تاريخيتان : الأولى هي استقلال سوريا ومعصر في عهد الخلافة الصحيحة لعلى _ الخليفة الرابع . في ذلك الوقت كان للإسلام في هذا العهد خليفة أوحد ولم يكن معاوية قد أبدى تطلعه للخلافة ، بل اكتفى بأن ثبت نفسه كأمير مستقل في سوريا وفيما بعد ضم مصر إلى سلطته . ولكنا هنا لسنا أمام استقلال بعض الدول الإسلامية تجاه حكم الخلافة ، لأن معاوية لم يكن يعترف بشرعية رئاسة (خلافة) على ، وعلى ذلك فإن العالم الإسلامي بالنسبة له كان بدون رئيس (خليفة) وذلك قبل أن يدعى لنفسه لقب الخلافة .

أما الحالة الثانية فهى استقلال الأندلس التى يحكمها الأمويون قبل أن يعلن هؤلاء أنفسهم خلفاء . وهنا حالة دولة إسلامية تستقل عن الامبراطورية رغم أنها كانت تعترف باللقب الشرعى للخليفة العباسى . ولكنا هنا في مجال الخلافة الناقصة التى يمكن أن يقبل فيها تعدد الخلفاء (الدول) ، ومن باب أولى يمكن

وجود دولة إسلامية مستقلة عن حكم الخليفة مادامت حكومته ناقصة دون أن تنازع في لقبه .

إن الخلافات السياسية والدينية بين دولة الخلافة والدولة المستقلة عنها تحكمها الظروف ، ونظراً لأننا نواجه حالة تغلبت فيها الاعتبارات العملية والواقعية . فإننا لانستطيع أن نضع لذلك قواعد ثابتة .

ولذلك لايمكن وضع قاعدة واحدة لتنظيم هذه العلاقات (١).

من السائلة في هذه المسألة ذلك أن الحليفة الراشد لم يقبل خروج جزء على و قدمت لنا سابقة في هذه المسألة ذلك أن الحليفة الراشد لم يقبل خروج جزء من دار الإسلام عن سلطته ، وبدون ذلك لايمكن تبرير الحرب التي شنها على أولا ضد طلحة والزبير وعائشة ثم ضد الخوارج وأخيراً ضد معاوية ، لأن إعلان الحرب على جماعة من المسلمين لايبررها إلا المبدأ الشرعي بأن سلطة حكومة الخليفة الصحيح يجب أن تشمل جميع الأقاليم التي تضمها دار الإسلام . وأن أي أمير مسلم لايخضع للولاية العامة لحكومة الخليفة يعتبر ثائراً يجب إعلان الحرب عليه ، وعلى المسلمين الذين يكوتون في صف الخليفة الراشد واجب أن يقاتلوا معه ، أما الذين يخضعون لحكم المعارضين له فعليهم واجب التخلي عن الثائر والانضمام إلى الخليفة الصحيح (٢) .

۱۰۱ – على الخليفة الصحيح إذن أن تكون ولايته شاملة ، ولا يجوز لأى بلد إسلامي أن يخرج عن سلطته وإلا وجب اعتباره دار بغي ، ولكن هنا يجب التحفظ في أمرين :

⁽١) حدث فعدًا أن عقدت معاهدات بين دولة الخلافة والدولة الإسلامية المنفصلة عنها من أجل تنظيم العلاقات بينهما كالمعاهدات بين الحملافة العثانية وأفغانستان في (١٩٢١) . وفي غير هذه الحالة فإن العرف هو الدكان بينهما كالمعاهدات كما أن ذلك سائداً في السلاقات بين تركيا وتونس قبل الحماية الفرنسية .

⁽٢) الأحكام السلطانية ص ٤٧: ٥٠.

السالامي فإن هذا المبدأ يجب أن يطبق بشيء من المرونة ، إن الوحدة في صورة الإسلامي فإن هذا المبدأ يجب أن يطبق بشيء من المرونة ، إن الوحدة في صورة دولة مركزية موحدة ليست في نظرنا قاعدة جامدة ، فإذا اقتضى التطوير الاجتماعي والسياسي في العالم الإسلامي التعديل في هذه الصورة فيجب ألا نتردد في تطوير المبدأ حسب مقتضيات الواقع ، الأمر الذي يجب المحافظة عليه وعدم التفريط فيه : هو مبدأ الوحدة (*) . أما عن شكل هذه الوحدة فهذه مسألة تخضع للظروف .

٢ ـ ما يجب ضمه تحت سلطة واحدة هو العالم الإسلامي أو الأقاليم الإسلامية التي يعبر عنها الفقهاء بدار اسلام ، ولكن قد يحدث أحياناً أن تعيش أقلية إسلامية في مسلام في ظل دولة أجنبية في خارج دار الإسلام (مثل المسلمين في الصين وفي بولندا-أو دول البلقان) (٠٠٠).

وفى هذه الحالة فإن السلطة السياسية لحكومة الخليفة لا يمكن أن تمتد إلى هذه الأقليات في رأينا عروالا كان ذلك غلوًا غير ممكن التنفيذ(١).

^(*) تعليق : المقصود هنا وحدة الأمة ـ ويقصد بالشكل القواعد التي تنظم العلاقات بين الأقاليم المختلفة ـ سواء كانت في صورة اندماجية ـ أو اتحادية فيدرالية أو تعدد الدول في إطار منظمة دولية إسلامية ... وهذا هو ما اقترحه في الظروف العالمية وقت إعداد كتابه .

⁽۱) وعلى الأكثر يمكن الاعتراف لحكومة الخلافة بالحق في حماية حقوق الأقليات الإسلامية في البلاد الأجنبية في إطار مبدأ المساواة بين رعايا تلك البلاد وهو حق ينسجم مع مبدأ حماية الأقليات المعترف به في القانون الدولي الحديث . كما أن الحليفة له أن يمارس بعض الصلاحيات المدينية (التي لاتعتبر في الإسلام سلطة روحية) وهذا لايسمى سيادة الدول الأجنبية . أما واجبات المسلمين المقيمين في البلاد الأجنبية نحو دولة الحلافة فيراجع بشأنها كتاب السيد عبد الرحيم عن الفقه الإسلامي ص ٥٩ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

^(**) فرزمن المؤلف كانت الأقلية المسلمة في البلقان مستقرة الأحو ال بعد صراعات طويلة عادت فتجددت في العقد الأخير من الغرن العشرين ، على نحو يعكس ضرباً من الوحشية والتعصب الديني يشين الحضارة الغربية ويفضح دعاوها في شأن الحفاظ على حقوق الإنسان .

١٠٧ ــ لابد أن نضيف أن ولاية حكومة الخليفة يجب أن تكون مستقلة عن أى نفوذ أجنبى بالمعنى الأوسع للكلمة (٥٠٠) ، إذ لا يجوز أن تعلو فوق سيادة الجماعة الإسلامية .. أية ولاية إلا السلطة الإلهية التي تنبع منها السيادة للأمة الإسلامية .. وباختصار فإن الولاية العامة من حيث المكان للخليفة الصحيح يجب أن تكون واحدة وشاملة ومستقلة .

الفصل الثانى الفاق ولاية الحكومة (الخليفة) من حيث الأشخاص

عهيد:

١٠٨ ــ إن الولاية العامة للخليفة الصحيح (الحكومة الإسلامية) تمتد إلى المسلمين أجمعين في دار الإسلام ، كما أنها تمتد كذلك إلى غير المسلمين المقيمين بهذه الامبراطورية مع بعض الاختلافات ولننظر بالتوالي إلى هذين النوعين من الرعايا :

١ _ المواطنون المسلمون في دار الإسلام:

١٠٩ ــ إن ولاية حكومة الخليفة على هؤلاء ولاية كاملة ، فهم يدينون لها
 بالطاعة والنصرة في حدود الشريعة .

وقد أشار لذلك كتاب الأحكام السلطانية بقوله:

إذا قام الإمام و يقصد حكومة الإمام و بما ذكرناه من حقوق الأمة فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم و وجب له عليهم حقان ، الطاعة والنصرة مالم يتغير حاله)(١)

^(**) أعاد تأكيد هذه الفكرة في البند رقم ٢٠١ وخاصة الهامش رقم (٢٢) .

⁽١) الأحكام ص ١٣ ، ١٤ .

۱۱ - ولكن ولاية حكومة الخليفة ليست حقاً شخصياً له بل هي ولاية لصالح المسلمين فالأصل أن كل مسلم حر (١) ، ويشير الكونت ٥ أو سترو روج ٤ إلى أن هذه الحرية ينتج عنها نتيجتان أساسيتان (١) :

حرية الفرد إزاء أقرانه الحرية الشخصية وحريته في استعمال الأشياء الملكية .

إن تنظيم الجرية الشخصية تكلفه ولاية حكومة الخليفة ، هذه الولاية يجب أن تنضمن لكل فرد أن يتمتع بحريته دون مساس بحرية الآخرين ، أما عن تنظيم حرية استعمال الأشياء فهي مكفولة بحق الملكية .

إن احترام الحرية الشخصية وحق الملكية هما المبدآن الأساسيان للقانون العام الإسلامي ، ولكي يمارس الحاكم ولايته يجب ألا يتعرض لهما .

فى خطبة الوداع أكد الرسول عَلَيْكَ بوضوح هذين المبدأين بقوله: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا الله الم

وفى الخطبة نفسها أعلن الأخوة والمساواة التامة (٤) بين كل المسلمين فقال : وإنما المسلمون إخوة ، لا فضل لعربى على عجمي إلا بالتقوى كلكم لآدم وآدم .

⁽١) عبر الخليفة الثانى (عمر بن الخطاب) عن مبدأ حرية الأفراد قبل النورة الفرنسية بأثنى عشر قرناً بقوله : ١ متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ٥ .

وقد شهد بذلك بحق الكونت (أوسترو روج) في مقدمته لترجمة الأحكام السلطانية بقوله: و من أسس النظام السياسي في الإسلام يوجد مبدأ الحرية الشخصية فلا يجوز أن يستعبد الناس لأى سيد آخر سوى الله سبحانه . وتعالى (تراجع ص ٧٨ من كتابه) .

⁽٢) تراجع مقدمة ترجمة الأحكام السلطانية ص ٦٢ إلى ص ٨١.

⁽٣) يشير الرسول عليه بذلك إلى حرمة مكة في أيام الحج .

⁽٤) بل إن الرسول عَلِيْكُ أشار بسبابتي يديه معاً ليؤكد التماثل والمساواة بين المسئولين

من تراب ۽ . بهذه العبارة الصريحة أعلن مبادىء الحرية والأخوة والمساواة في الإسلام .

الخاص مثل الزواج والوصاية .

٢ ـ المواطنون غير المسلمين في دار الإسلام:

117 _ كقاعدة عامة هؤلاء يسرى عليهم القانون الإسلامى فيما يتعلق بشئونهم الدنيوية، وفيما عدا ذلك فهم أحرار في عقائدهم وشئون دينهم . 117 _ يفرق الفقهاء بين طائفتين : الذميون (وهم المواطنون في المسلمين) والمستأمنين وهم أجانب يقيمون في دار الإسلام .

۱۱۶ ـ یلتزم الذمیون بدفع ضریبة تسمی (الجزیة)'(۱) وهی تقوم محل ضریبة الزکاة (۲) التی یلتزمون بها لو کانوا مسلمین .

وبدفع هذه الضريبة يصبح لهم الحق في الأمان والحماية ، لأمان يعني أن لهم الحق في الأمان والحماية ، لأمان يعني أن لهم الحق في عمارسة شئون دينهم بحرية (٢) وهم يتمتعون بكل الحقوق العامة مثل

^(*) حاشية (على البند التالي ١١٢):

أكد و السنهورى و في مذكراته الشخصية مراراً أن المواطنين الذميين هم جزء من الأمة الإسلامية للأمة الإسلامية ويتتمون إليها مهما تكن عقيدتهم للأمة الإسلامية ويتتمون إليها مهما تكن عقيدتهم فهى ليست قائمة على معيار العقيدة كما يظن البعض وإثما تقوم على أساس الولاء للدولة الإسلامية وشريعتها ، التى تضمن لغير المسلمين من المواطنين حريتهم العقيدية والدينية والاجتماعية ، وتقسع لهم الجمال للمساهمة في إقامة مدينة تصمع لمعتنقي الأدبان السماوية جميعاً

^(*) تراجع الحاشية في الصفحة السابقة .

⁽١٦، ١٧، ١٧، ١٧، ١٩) تراجع أحكام الجزية في كتاب الأحكام السلطانية ص١٢٧ - ١٣٠ وأجكام الزكاة فيما يلي ...

المسلمين (19) ، أما بالنسبة للأحوال الشخصية فإن لهم الاختيار بين القضاء الإسلامي أو محاكمهم الطائفية (٢٠) . والحكومة الإسلامية تحميهم وهذه الحماية تعطى لهم الحق في أن تحميهم في أشخاصهم وأسرهم وأملاكهم من كل عدوان من الداخل وكل هجوم من الخارج ،

ومن جانبهم عليهم أن يحترموا أحكام النظام العام الإسلامي أن يمتنعوا عن أى تدخل في الممارسة الحرة للديانة الإسلامية وعليهم ألا يعاونوا الأعداء ضد جيوش الإسلام (٢٠)، إن الإخلال بأحد هذه الواجبات يترتب عليه سقوط حقوقهم ويجب السماح لغير المسلمين بمغادرة دار الإسلام قبل أن يعاملوا كأعداء . ولكنهم يصبحون أعداء فعلًا إذا أقدموا على حمل السلاح ضد المسلمين (٢٢).

⁽۲۰ ، ۲۱) تراجع الأحكام السلطانية ص ۱۲۹ و ۱۳۰.

⁽٢١) تراجع الأحكام السلطانية ص ١٣٩.

⁽٢٢) هَنَاكُ خَلَافَ فَيِمَا يَتُرتب عَلَى امْتَنَاعُهُمْ عَنْ دَفَعَ الْجَزِيَّةُ :

فيرى أبو حنيفة أن هذا الامتناع لا يترتب عليه سقوط حقوقهم ، وأن تعتبر الجزية من الدبون طالما أنهم لم يغادروا دار الإسلام ـ

وهناك الترآمات أخرى يجوز قرضها على الذميين وهي اختيارية للحكومة الإسلامية ولا يجوز فرضها إلا بقرار صريح ، ولا يترتب على الأمتناع عنها سقوط حقوقهم ، بل كل ما للحكومة هو استعمال حقها في التنفيذ الجبرى (الأحكام السلطانية ص ١٢٩ ، ١٣٠).

تعليق : رأى ألى حنيفة يدل على أن عقد الذمة ليس من العقود المدنية التي يمكن فيها لأحد الطرفين أبا ينكره على الطرف الآخر حقوقه (الناشئة على العقد) بمجة أنه لم يقم من جانبه بتنفيذ التزاماته ـــ ومعنى ذلك أن الذمى مواطن لا يجوز حرمانه من حقوقه في وطنه .

وبذلك يتساوى مع المسلم في حقوق المواطن وكرامته من فهى مثل التزامات المسلم يوجع في تنفيذها إلى قواعد القانون التي تكفل ذلك من وليس من بينها حرمانه من وطنه من وهذا الرأى هو إساس الدساتير المعاصرة في الدول الوطنية الحالية ، وإن كانت بعض الدساتير تجيز إسقاط الجنسية عن المسلم وغير المسلم م وهو ماتقره الشريعة مطلقاً باعتبار (المواطنة) م أى انتاء الفرد سواء كان مسلماً أو ذمياً إلى دار الإسلام م حقاً إنسانياً لا يجوز إهداره لسبب من الأسباب ،

110 ــ المستأمنون هم أجانب من دار الحرب يحصلون على عقد أمان يعطيهم الحق في الحماية لأنفسهم وأملاكهم ، ويمكنهم البقاء في أرض الإسلام دون دفع ضريبة الجزية لمدة أربعة أشهر . أما إذا بقوا لمدة عام أو أكثر فيلتزمون بدفع هذه الضرينة (١) ، إنهم يختلفون عن الذميين في أنهم ليس لهم الحق في الحماية ضد الهجمات الحارجية إلا إذا دفعوا الجزية (١) .

⁽١) هناك خلاف فيما إذا كانوا يلتزمون بدفع الضريبة عن الفترة بين أربعة أشهر والسنة .

⁽٧) يراجع في هذا الموضوع الأحكام السلطانية ص ١٣٠ .

تعليق : لقد توسع السنهورى في نقد القول بأن الجنسية في الدولة أساسها الديانة ودعا إلى تطوير فكرة الجنسية للتمشي مع الأوضاع العصرية سونحن نؤيد هذه الدعوة ونرى أن أحكام الفقه توجبها لأننا فلاحظ أن أحكام أهل الذمة والمستأمنين على أساس تعاقدى فعلاقتهم بحكومة الخلافة أساسها و عقد الذمة ، أو و عقد الأمان ، وهذا يتعشى مع المبدأ الأساسي في الفقه الإسلامي وهو أن نظام الحكم كله قائم على أساس تعاقدي بالخليفة الذي يمثل المحكومة يتولى السلطة بناء على و عقد البيعة ، الذي يمضع بصفة أساسية لأحكام العقود .

وعلى ذلك فإننا نرى أن هذا الأساس التعاقدى في علاقة الدولة بالأفراد سواء كانوا مسلمين أو ذميين أو مستأمنين يفتح الباب واسعاً أمام متطلبات التطور الذي يتناسب مع فكرة المساواة بين المواطنين في الدولة رغم اختلاف ديانتهم ، ومنشير في خاتمة هذا الكتاب إلى أن مجال هذا التطور يجب أن يكون في نطاق الأحكام الدنيوية للفقه الإسلامي دون الأحكام الدينية المتعلقة بالعبادات والعقيدة .

الباب الشانى ممارسة ولاية الحكم

تعريف الولاية:

۱۱۹ ــ لنبدأ بتعريف الولاية: انها كما يقول الفقهاء سلطة على الغير بمقتضاها يُلزم الغير بالقرارات الصادرة من صاحب الولاية دون الحاجة لموافقته (۱). رغم هذه الألفاظ القاطعة فى تعريف الولاية فإنه لا يجوز القول بأن الولاية تعنى سلطة مطلقة ، سواء أكانت ولاية خاصة (مثل الولاية على القاصر) أم عامة (مثل ولاية الحكم) فكلها مقررة لصالح الغير أو الأشخاص الذين يخضعون لسلطة الولى .

ولهذا المبدأ نتيجة جوهرية هي أن تصرفات الولى لا تكون صحيحة إلا إذا كانت لصالح من ولى عليه ، وفي غير هذه الحالة تكون تصرفاته باطلة ، وعلاوة على ذلك فإنه يترتب على ذلك زوال ولايته (٢) .

١١٧ __ وعلى ذلك فان التعريف الذى أورده الفقهاء يحتاج إلى اضافة ما يفيد أن الولاية سلطة مقررة لصالح المولى عليهم .

تطبيقا لهذين المبدأين ندرس الولاية العامة للحكومة في فصلين: الأول مضمون هذه السلطة .. والثاني حدود هذه السلطة .

⁽١) يشير هذا التعريف إلى الولاية على الغير أو ما يسمى بالولاية المعدية ، ولكن يوجد نوع آخر هو الولاية الذاتية وهو ملطة الشخص الحر على نفسه واستقلاله بشئونه وهو ما يعبر عنه بالحرية الشخصية . (٢) الهداية (وهو من المراجع الحنفية المعتمدة) (٣١٦) واستروروج ــ مقدمة لترجمة الأحكام السلطانية بالفرنسية ص ٧١ ، ٨١ .

الفصل الأول المحيات ولاية الحكومة (الخليفة)

غهيسد:

۱۱۸ ـ يعدد الماوردي عشر صلاحيات (۱) يمكن تقسيمها الى قسمين : صلاحيات دينية وصلاحيات سياسية (۲) .

119 _ قبل البحث في هذه الصلاحيات هناك ملاحظة أولية: فيما يتعلق بالشئون الدينية يجب الاحتراس من الخلط بين الفكرة الكاثوليكية المسيحية الخاصة بالسلطات الروحية للبابوات وبين الاختصاصات المتعلقة بالشئون الدينية للخليفة في الاسلام^(۱).

⁽١) تراجع الأحكام السلطانية ص١٢، ١٣.

ويراجع و جولدزينر ، العقيدة والشريعة ص ١٧١ - ١٧٢ .

والعقائد النسفية ص ١٤٢ - ١٤٣ .

يقابل هامش (٢) ص ١٣٨ في النص الفرنسي وقد اكتفينا بالاجالة للأحكام السلطانية .

⁽٢) أن أساس هذا التقسيم يمكن أن يكون اللييز بين ما يعتبره الفقهاء من حقوق الله التي يكون ما يتعلق بها صلاحيات دينية ـ وما يعتبر من حقوق الأفراد ويكون ما يتعلق بها صلاحيات سياسية ـ مع ملاحظة أن الصنف الأول يدخل ضمنه الحقوق المشتركة بين الله وبين العباد إذا كانت حقوق الله فيها غالبة ، باستثناء ما يعتبر منها داخلا في نطاق القانون الجنائي والقانون العام مثل الحراج وبعض الحدود التي يكون حق الله غالبا فيها ولكنها مع ذلك لا تعتبر صلاحيات دينية بل مدنية وسياسية .

^(*) تعلیق :

أورد المؤلف تعليلا صريحا لذلك في المذكرة رقم ١٥٦ التي كتبها في باريس بتاريخ ١٩٢٤/١/٢٨ : وعتاز الإسلام على المسيحية على ما اعتقد في أن المسلمين استطاعوا أن ينوا مدينة زاهرة مع محافظتهم على تقاليد الإسلام ، أما المسيحيون فلم يستطيعوا أن يتمدنوا إلا عندما تركوا الدين المسيحيون فلم يستطيعوا أن يتمدنوا إلا عندما تركوا الدين المسيحي بالفعل .

١ _ صلاحيات خاصة بالشئون الدينية (العقيدة والعبادات)

صحيح أن الخليفة يمارس صلاحيات دينية ولكن ليس له سلطة دينية تماثل السلطات التي يمارسها البابا المسيحى . فهو لا يملك حق الغفران ولا سلطة الابعاد من الدين . انه لا يتلقى الاعترافات ، ولا يعطى البركات كا يفعل البابا ولا يتمتع بصفة القداسة التي يتمتع بها بابا الكنيسة ، وليس معصوما كا يوصف بذلك البابا وكنيسته _ وفضلا عن ذلك فإنه لاحق له في الافتاء في أمور الدين "لبذلك البابا وكنيسته _ وفضلا عن ذلك فإنه لاحق له في الافتاء في أمور الدين "لوين بدرسون العقائد بل إن ذلك من اختصاص المجتهدين وحدهم لأنهم هم الذين يدرسون العقائد ويشرحونها _ ولا يجوز للخليفة أن يكون له دور في هذه المسائل الا اذا كان بجتهدا وبهذه الصفة لا بصفته خليفة أو حاكا . وأهمية ذلك أنه لا يكون له أفضلية أو أولوية

وقد أكد هذه التقرقة بالتفصيل في المذكرة رقم ٤ . ٧ التي كتبها في مدينة ليون في ٤ نوفمبر ١٩٧٤ حيث

الإسلام والمسيحية دينان تمكن مقارتهما كل بالآخر فإن الروح التى تسود كلا منهما تخلف عن الأخرى ، ويمكن القول على وجه مجمل إن المسيحية أتت لتخاطب الفرد وتنادى قله ، تلك العواطف العظيمة والرقيقة فى وقت معا التى يمكن أن يشتمل عليها القلب البشرى ، أما الإسلام فأتى على الأخص ليخاطب المجموع البشرى وينادى العقل قبل القلب ، فبينها تنظر المسيحية إلى الفرد باعتباره فردا غير مند هج فى جمية ما وان كان لابد من اندماجه قذلك الاندماج يكون فى الذات الإفية له ينظر الإسلام إلى الفرد باعتباره فردا من مجموع سياسى منظم ولذلك كان الإسلام دينا سياسيا واجتماعيا ، وبينا تلجأ المسيحية إلى الحب الإنسان فيدعوه للتفكيز والتبصر فيما يحوطه من الكائنات ولذلك كانت المسيحية دين القلب وكان الإسلام دين العقل ، ليس هذا حديثا وإنحا فيما يحوطه من الكائنات ولذلك كانت المسيحية دين القلب وكان الإسلام دين العقل ، ليس هذا حديثا وإنحا هو حكمة عربية .

والإسلام بطبيعته أنه دين المجموع والعقل يعث على العمل والذي عليه الصلاة والسلام يقول : « من رأى منكم منكرا فليغيره يبده فإن لم يستطع قبلسانه فإن لم يستطع قبقله وذلك أضعف الإيمان ، فهو عليه السلام لا يطلب من المسلم أن يقتصر على الإيمان يقلبه وعد ذلك أضعف الإيمان بل يطلب منه أن يؤمن أيضا بلسانه وأن را ، ولذلك فإن الحليفة المأمون عندما تجاوز مواطنه وأراد فرض آراء المعتزلة على الناس قاومه الإمام أحمد بن حنبل الذي كان يمثل رأى أهل السنة في ذلك الحين به ورفض الاعتراف له بهذا الحق .

يؤمن على الاخص يبده والإيمان باليد هو ذلك الإيمان الذي لا يقتصر على الغليان في القلب بل ينفجر وينتشر إلى أبعد مدى وهذا يعلل ذلك الدوى الهائل الذي أحدثه انفجار المسلمين في بقاع الأرض .

على غيره من المجتهدين ـ وعلى العموم فانه هو والمجتهدون الآخرون ليس لهم سلطة روحية تمكنهم من فرض آرائهم على الناس^(۱). بل ان مهمتهم علمية ودراسية محضة (۲)

كما أنه فى مذكرة أخرى عارض الذين يدعون الشعوب الإسلامية إلى تقليد المدنية الغربية تقليدا أعمى وذلك فى المذكرة رقم ٧٣ التي كتبها فى ليون بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٢٣ ـــ حيث ورد فيها :

أرى أن الأمم الشرقية أمامها أمران لا عميص عنهما : إما أن تجرى مع المدنية الغربية وهذا الطريق ليس مأمونا . وأما أن تختط لنفسها مدنية تصل فيها الماض بالحاضر مع التحوير الذي يقتصنيه الزمن فتحفظ لنفسها شخصيتها وتستطيع أن تجارى الغرب بدلا من أن تجرى وراءه .

وأكد هذا المبدأ فى المذكرة رقم (٩٠) التى كتبها فى ليون فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٣ حيث قال قى الفقرة الأولى منها ما يلى :

الإنجليزى ، قوى الأخلاق ولعل الرياضة من أسباب تقوية أخلاقه . أرى أن الغرب لا يحسن تقليده إلا في الأشياء المادية فهو متقوق فيها تفوقا لا ينازع فيه ، أما الأشياء المعنوية فيحسن بالشرق أن يواصل تاريخه انجيد دون أن يقلد الغرب في الجوهر وإن أخذ منه الشكل ، وقد سرني أن قرأت اليوم في صحيفة مصرية رأى سياسي أفغاني ينفق مع رأيي هذا .

وفى المذكرة رقم (٩٢) أكد هذا الرأى بالنسبة لبلاده مصر بالذات حيث عارض من يدعونها إلى أن تتطفل على المدنية الغربية وتتخل عن مدنيتها الشرقية الأصيلة بقوله :

هناك رأى يقول أن على مصر أن تنظر إلى المدنيات الغربية فتختار من كل منها أحسنه وأرى أن أكبر ضعف في هذا الرأى أنه ينسى أن مصر لها مدنية أصيلة . وحاجتها الآن هي جعل هذه للدنية ملائمة للعصر الحاضر وليست مصر الدولة الطفيلية الحديثة التي ترقع لها ثوبا من فصلات الأقمشة التي يلقيها الحياطون . .

(۱) يمتاز الإسلام بأن السلطة الروحية التي كان يملكها النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن تصل إلى ما يعترف به المسيحيون الكالوليك للبابا _ فلم يدع لنفسه الحق في منح الغفران . وفي الحديث الشريف قال لابنته فاطمة ان عليها أن تعتمد على عملها لأنه لايملك لها من الله شيئا _ وإذا كان المسلمون يعترفون له بحق الشفاعة يوم القيامة فإنه حق محدود متوقف على إذن الله صبحانه وتعالى .

(٢) لا يوجد في الإسلام رجال دين يكونون طبقة دينية محددة كما في المسيحية ، يوجد فقط علماء يتميزون عن عامة الناس بمعرفتهم علوم الشريعة والعقيدة وليس لهم أى اعتباز كطبقة متميزة ، لأن كل مسلم يمكن أن يصبح عالما بمجرد تحصيل العلوم ودرامتها المتاحة لجميع الناس .

۱۲۰ ــ فى المجال الدينى كا هو الحال فى المجال السياسى يكون للخليفة سلطة تنفيذية . انه يسهر على أن يقوم المسلمون ببعض الواجبات الدينية التى يغلب عليها الطابع الاجتماعي مثل الزكاة والحراج .

أما الواجبات التي تتصل بالضمير مثل الايمان والصلاة أن فليس على الخليفة أن يتدخل . ذلك ان المسلم في صلة مباشرة وفورية مع الله دون وسيط في كل ما يتعلق بنجاة روحه . والاعتقاد بوجود وسيط في هذه الشئون يعتبر الحادا .

الاسلام منذ البداية (١٠٠ ليس هناك داع لانتظار اصلاح ديني لتقرير هذا المبدأ كا حدث في المسيحية . اذا وجد اصلاح فهو ليس لاحداث الفصل ولكن لمقاومة الظن المخاطىء بالخلط بينهما وهو خطأ خطير يروجه بعض الطغاة ويستغلونه لكي يصبغوا ملطتهم الاستبدادية بصبغة دينية (١٠٠ ملطتهم الاستبدادية الملاحة الم

 ⁽۱) للخليفة أن يتولى الإمامة فى صلاة الجماعة ، وسبب ذلك أن لها طابعا اجتماعيا يبرر تدخل الخليفة .
 (۲) الأصبح القول بأنه لا يوجد ما يسمى سلطة روحية فى الإسلام منذ وقاة الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، . قهو وحده الذي كانت له سلطة روحية .

⁽۲) هذه الملاحظة تصلح للرد على المتطرفين سواء منهم الذين يدعون إلى الجمع بين ما يسبونه سلطات روحية وسلطات سياسية ، وكذلك معارضيهم الذين يدعون إلى الفصل بينهما . وهؤلاء الأخيرون يريدون أن يقتدوا بما فعلته أوروبا من الفصل بين سلطة الكنيسة وسلطة الدولة . ويرد عليهم بأن الخليفة في الإسلام ليس له أى سلطات روحية عما تتمتع به الكنيسة المسيحية ، أما المذين يدعون إلى اعطاء الخليفة نوعا من رئاسة السلطة الدينية في الإسلام فيرد عليهم كذلك بأن هذا لم يحدث قط في تاريخ الإسلام في الماضي ولا يمكن أن يقع في الحاضر ، وقد أقر المستشرق ، أرنوك ، في كتابه عن الخلافة من ١٤ ، ١٧ بعدم وجود مناطة روحية للخليفة في الإسلام ، وكذلك المستشرق الإيطالي ، جويدى ، الذي يستقد طايقع فيه الأوروبيون من خطأ في تصوير الخلافة ويقرل : ، لا داعي لأن نذكر قراءنا بأن الخليفة في الإسلام لا يمثل سلطة روحية وإنما هو أعلى مناطة مدنية لجميع المسلمين سيراجع تحليله تقال نشره المستشرق ، ارثر مور ، في مجلة (التايخ الإنجليزية) مناطة مدنية لجميع المسلمين سيراجع تحليله تقال نشره المستشرق ، ارثر مور ، في مجلة (التايخ الإنجليزية)

الروحية فعلينا الآن أن نبين ما هي هذه الاختصاصات ، ويعدد الماوردى كغيره من المقلينا الآن أن نبين ما هي هذه الاختصاصات ، ويعدد الماوردى كغيره من الفقهاء اختصاصات الخليفة دون النبيز بين الدينية منها والسياسية (١).

وسوف نعتمد التعداد الذي أورده الماوردي كقاعدة ولكن سنميز بكل عناية بين الاختصاصات المتعلقة بالشئون الدينية وغيرها . من الواضح أن المحافظة على العقيدة والجهاد باعتبارهما حقوقا لله تعالى تدخل ضمن هذه الاختصاصات . ثم ان جمع الزكاة والانفال تدخل أيضا في هذا النطاق . كا يجب أيضا إضافة ما يتعلق بالفرائض الأخرى للديانة الاسلامية وهي الصلاة والصوم والحج ، بذلك يكون لدينا قائمة تضم الاختصاصات الدينية الأساسية للخلافة ـ سوف نستعرضها بالتوالى :

١٢٣ _ (١) حماية العقيدة : وهذا اول واجب ديني للخليفة . ولكن يجب

وقد نشره ل مجلة إيطالية هي (أورينت مودرنو) جزء لا عام ١٩٢٢ ص ١٥١ هامش لا ، وكذلك في ص ١٨٧ه من نفس العدد في نفس الجلة .

⁽١) ويفرق ابن خلدون بين الاختصاصات المتعلقة بالشئون الدينية للخلفة والاختصاصات التي يسميها و سلطانية و ، على أن التفرقة التي تأخذ بها بين الاختصاصات للتعلقة بالشئون الدينية والسياسية أيس معتاها أن هذا النوع الأخير (الشئون السياسية) خارج عن نطاق الإسلام أو الشريعة الإسلامية لأتنا نقر بأن نطاق الشريعة يشمل الشئون الدينية والشئون السياسية معا ولا يخرج شيء من هذه الشئون عن نطاقها . وعليه فإن الحليفة بلتزم في ممارسة جميع اختصاصاته الداخلة في هذين التوعين باحرام أحكام الشريعة الإسلامية ، ومن هذا المنطلق تستخلص النين من العناصر المكونة لنظام الحلافة وهما :

١ .. الجمع بين الاختصاصات المتعلقة بالشئون الدينية والشئون السياسية .

٣ _ الالتزام بتطبيق مبادىء الشريعة الإسلامية .

أما العنصر الثالث فقد تكلمنا عنه من قبل وهو وحدة العالم الإسلامي .

ألا يخطىء فى مدى هذا الاختصاص. فليس معناه أن يكون للخليفة رقابة وسيطرة على ضمائر المسلمين بل يجب عليه فقط كما يقول الماوردى أن يحافظ على العقائد وفقا للمبادىء الأماسية التى أقرها اجماع الأمة ، وليس الخليفة هو الذى يحدد هذه العقائد وانما يلتزم فقط بتعليمها كما حددها اجماع الأمة الاسلامية بواسطة عتهديها فلا يستطيع الخليفة أن يتخذ اجراءات محاكم تفتيش ضد من يعتبرهم من الملحدين _ فلا يوجد فى الاسلام محاكم تفتيش كما وجدت فى المسيحية لأن كل فرد حر فى أن يعتنق العقيدة الصحيحة كما يفهمها من مصادر الشريعة مباشرة فى حدود الدين ودون اخلال بالنظام العام . هناك حالتان فقط ، وهما الردة والإخلال بالنظام العام . هناك حالتان فقط ، وهما الردة والإخلال بالنظام العام _ يمكن لحكومة الخليفة التدخل لعقاب المذنب وحماية العقيدة _ بالعقوبة التي يستحقها ، كما يقول الماوردى .

إن الخليفة اذن هو رئيس الديانة الأسلامية ولكن بمعنى محدود جدا . انه يسهر على تعليم القيم التي حددها اجماع الأمة وبدافع عن هذه القيم بوسائل علمية ، ولكن دون أن يفرضها على المسلمين ودون أن يأخذ نصيبا شخصيا في تحديدها ، إلا بصفته مجتهدا اذا توفرت لديه الشروط اللازمة لتكون له هذه الصفة .

۱۲۶ ـ (ب) الجهاد: يجب التمييز بين الحرب الهجومية التي تعلن ضد غير المسلمين الذين يرفضون اعتناق الاسلام بعد دعوتهم لذلك والحرب الدفاعية التي تهدف الى صد هجوم الأعداء، أن الحربين شرعيتان ولكن الحرب الأولى واجب عام (فرض كفاية) أما الثانية فهي (فرض عين).

⁽١) يراجع صدر الشريعة في مختصر الوقاية (طبعة القاهرة) عام ١٧٩٣هـ من ١٧٧) .

والقول بأن الحرب للدفاع عن دار الإسلام واجب عيني على كل شخص قادر على القتال يمكن أن يستخلص منه أن مبدأ الحدمة العسكرية الاجبارية هو فرض عين طبقا للشريعة الإسلامية ؛ لأنه يمكن المسلم من الاستعداد لأداء هذا الفرض العيني عندما يقع إعتداء على أرض الإسلام .

۱۲۵ ــ لا شك ان الحرب الدفاعية يمكن بسهولة تبريرها طبقا للقانون الدولى الحديث الذى يجعلها واجبا أساسيا للدولة يرتكز على حقها في البقاء والدفاع الشرعى .

۱۲٦ _ أما عن الحرب الهجومية لنشر الديانة فقد يظن البعض انها تتعارض مع مبدأ الحرية الدينية وهو مبدأ ثابت من مبادىء القانون الحديث. والفقهاء المسلمون يعارضون فكرة الحرب الهجومية _ ويؤكدون أن الجهاد ليس مشروعا لذاته ولكن الذى يبرره أن يكون فى سبيل الله (١) أى لمصلحة الدعوة والدفاع عنها.

۱۲۷ ـ حقا ال الجهاد له أصل تاريخي ؛ فقد بدأت الديانة الاسلامية مثل أى ديانة أخرى بالاعتماد على الدعوة فقط . في أول الأمر اقتصرت على مخاطبة الضمائر وإلى الاقناع . وكثير من الآيات القرآنية تؤكد بألفاظ قاطعة الوضوح بأن لا إكراه ولا عنف في الدين ، إن الجهاد لم يوجد في سيرة الرسول عليها في أكبر فترة من عمر الرسالة هي الفترة المكية .

بعد ذلك عندما سدت أمامه طريق الدعوة السلمية في مكة اضطر الى الهجرة منها ونزلت أول آية تتعلق بالجهاد ، ولكن في هذا الحين كان الاسلام قد بدأ تطورا عميقا ، اذ لم يعد مجرد ديانة ب بل تحول تدريجيا رويدا رويدا إلى نظام ديني وسياسي ، فأصبح دولة لديها جيش .. ولذا كان من الطبيعي أن تستخدم جيشها للدفاع عن نفسها لنصرة القضية العادلة (٢) . ورأى الرسول بصفته رئيس هذه الدولة أن استقرارها يستلزم توحيد الجزيرة وأن يكون الاسلام الدين الوحيد في الجزيرة العربية .

٠(١) شرح التلويح جد ١ ص ١٩١٠ ـ ١٩٣٠ .

⁽٢) كان استعمال القوة للدفاع عن قضية عادلة في العصور القديمة معترفا به ، وقد أشار لذلك ، كريستيان شرفيل ، في دراسته عن ، الروح العصرية في الإسلام ، ، تراجع مجلة (الشرق والغرب) عام ١٩٢٣ ، ص ٢٤ .

أنه من المؤكد انه كان له كذلك أهداف خارج الجزيرة مثل بلاد الفرس وسوريا . ولكن نعتقد ان فتح هذه البلاد للاسلام لم يكن مطلوبا بنفس القوة التي يسعى بها الرسول الى انتشار الاسلام بالجزيرة العربية ... انه لم يسمح بأن يوجد بالجزيرة العربية أى ديانة أخرى الى جانب الاسلام بينها اكتفى فى البلاد الأخرى بأنه خير غير المسلمين بين دفع ضريبة (الجزية) مقابل همايتهم وضمان حريتهم الدينية . والمؤكد أن الصحابة بعد موت الرسول ذهبوا بحدود الاسلام خارج حدود الجزيرة العربية ، وعللوا شرعية انتصاراتهم وفتوحاتهم الجديدة بالنصوص والآيات القرآنية التي كانت موجهة ضد كفار جزيرة العرب والقرشيين بصفة خاصة ولذلك استقرت وجهة النظر التقليدية للفقه الاسلامي على أن تلك الحروب كانت شرعية بدون جدال . وإذا كانت الآيات التي لجأوا اليها لتبرير حروبهم كانت في الأصل ذات تطبيق محدود على الجزيرة العربية فان تطبيقها على حروبهم كانت في الأصل ذات تطبيق محدود على الجزيرة العربية فان تطبيقها على اليلاد الأخرى قد أقره الاجماع وهو من مصلدر الفقه الاسلامي ..

۱۳۸ ــ مهما يكن الأمر فانه ينتج عن المبادىء التي قررها الفقهاء بالنسبة. للجهاد :

الحرب الهجومية جائزة فقط لهدف واحد هو حماية حرية الدعوة الدعوة الدعوة الدعوة الدعوة الدعوة اللاسلام و في سبيل الله و له أما اذا كان القصد منها الاستيلاء والتوسع فانها تكون غير مشروعة .

٢ ــ بل انه في حالة الجهاد لحرية الدعوة فلا تكون جائزة الا اذا كان المسلمون قادرين على احراز النصر.

٣ - وحتى فى حالة توفر هذين الشرطين فإن الجهاد هو فرض كفاية أى أنه
 واجنب على الجماعة كلها ويكفى أن يقوم به البعض (١)

⁽١) فرض الكفاية فكرة تميزت بها الشريعة الإسلامية وهي تطيق لمبدأ التضامن بين أفراد الجماعة فهم يستفيدون جيعا إذا لم يقم به أحد .

٤ ــ ثم إنه فى هذه الحدود يمكن للخليفة إذا رأى ذلك ألا يعلن الحرب ضد الكفار وأن يكتفى بعقد معاهدات صلح معهم (١).

الاسلامية . والمسلمون الأوائل رأوا انه لضمان حرية الدعوة حسب حالة المضارة في عصرهم أن يقوموا بالجهاد في صورة حرب هجومية (باعتبار أن المفجوم خير وسيلة للدفاع) . ولا نتبي أنه في رأى الفقهاء انفسهم فان الحرب غير مشروعة في ذاتها ولكن يبررها هدف ديني ... ثم ان المفروض ليس هو الجهاد عن طريق الحرب ... بل هو الغمل لنشر العقيدة وليست الحرب إلا وسيلة تهيئة الجو اللازم لحرية الدعوة من أجل نشر الدين . والنتيجة الحتمية هي : انه اذا وجدت وسائل اكثر فاعلية لنشر الدين فان المسلمين يسلكونها بدلا من الحرب . ومن الثابت إنه في عصرنا هذا نرى الاسلام ينتشر بالاقناع والدعاية والبعثات السلمية والعلاقات التجارية . و نرى مثالا بارزا لذلك في انتشار الاسلام في افريقيا و آسيا دون فتح أو غزو لذلك يجب الا نتردد في تطوير مبدأ الجهاد ... نظرا لأنه متوقف على مصلحة الدعوة وهي في هذا العصر توجب على حكومتنا أن تلجأ الى نشر الدعوة بوسائل سلمية تتمشى مع روح العصر "

المعنات على الخليفة إذن أن يقوم بواجبه تجاه الجهاد بأن يرسل بعثات للدعوة الدينية في البلاد غير الأسلامية ، تعمل لمقاومة الأفكار الشاذة التي تنشر لسوء الحظ أحيانا بسوء نية ضد الاسلام . وفي حالة الاعتداء المسلح ضد البلاد

^{. (}١) المداية جده ص ٤ ه ٢٠٥ - ٢٠٥٠ .

⁽٢)، لا يميز الإسلام إكراه أى شخص على اعتاقه ، وهذا هو المينا الذي سار عليه الفقه دائما ، حيث كان من حق غير المسلمين أن يحفظوا بديانتهم طالما كانوا يشفعون الجزية ، وهذا عبداً لا خلاف فيه . ويكفى لتأييده أن نذكر أنواع الجهاد كما ذكرها ابن حزم الذي يقول إن الدعوة السلمية تعتبر في الجهاد مرتبة أعلى من

الاسلامية يجب على الخليفة أن يلزم جميع المسلمين القادرين على القتال بالحرب الدفاعية وفي هذه الحالة يكون القتال فرض عين . وعلى كل قادر على حمل السلاح أن يلبي النداء للدفاع عن دار الإسلام .

171 __ (جر) الزكاة: لا نتحدث هنا عن جميع الموارد المالية لدولة الخلافة بل نكتفى بتلك التي تعتبر فريضة دينية في جمعها و توزيعها وهي الزكاة __ ذلك ان من الابتكارات الموفقة للدين الاسلامي ايجاد نظام اجباري للتكافل وهو ضريبة مالية تفرض على الأغنياء لصالح الفقراء . ان الزكاة ضريبة سنوية على الأموال توزع على مستحقيها الذين حددتهم الشريعة __ و تعتبر مطهرة للمال في نظر الدين (١) .

مهمة الخليفة أن يسهر على أن يدفع كل مسلم هذه الضريبة . يمكن للخليفة أن يحصل هذه الضريبة ويوزعها بنفسه أو بواسطة عماله ــ كما ان له أن يترك لكل فرد أن يدفعها مباشرة لمن يستحقون الزكاة (٢)!

الحرب (الملقي والنحل جزء ع ص ١٣٥ ، ١٣٦ ع . ويجب الاحتراس من الظن بأن الجهاد كان معناه استمرار حالة الحرب بين المسلمين وغيرهم ، فواقع التاريخ يؤيد أن الإسلام والمسيحية عاشا حالة سلم عصورا طويلة : _ مثلا كانت هناك علاقات ودية بين اليونانيين وحكومة عبدالملك بن مروان والوليد بن عبدالملك . وكذلك بين هارون الرشيد وشارلمان (يراجع ، موبر ، في كتابه الحلاقة ص ٣٢٩ ، ٣٣٦) ، وق عصر ابن خلدون لم يكن الجهاد المعروف في عهد الفتوح الإسلامية سوى ذكرى تاريخية (المقدمة . ٣٥١) .

 ⁽١). الزكاة تعنى الطهارة قال تعالى : و خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها * (التوبة ١٠١)
 وتخضع لها بصفة أسامية الزروع والماشية والذهب والفضة وعروض التجارة .

نصاب الزكاة يختلف حسب نوع المال من (٣٠٥٪ إلى ٥٠٪) والمستحقون للزكاة هم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم ، وتحرير الأرقاء ، والغارمون (المدينون) ولى سبيل الله وابن السبيل (يراجع باب الزكاة فى الأحكام السلطانية ص ٩٩ : ١١٠) .

 ⁽۲) وهناك رأى بأن المسلمين جميعا يجب عليهم تسليم الزكاة للخليفة الذى يقوم هو بتوزيعها على
 مستحقيها ، والا شك أن ايصال الزكاة لمستحقيها هو واجب عينى على كل مسلم ، بل إنه يعتبر أحد أركان

المسلمة والصوم: اما عن الصلاة فان تدخل الخليفة فيها ليس له أى طابع من السلطة الروحية ، ذلك ان كل مسلم يمكنه أن يؤدى الصلاة بمفرده إما بالمسجد أو بمنزله ، أو في مكان آخر (وإن كان الأولى أداء الفرائض الخمس بالمسجد جماعة) ولكن بعض الصلوات يجب أن تؤدى جماعة ويجب أن يرأسها إمام (۱) ولكن كل مسلم يمكنه أن يكون الامام في الصلاة . في البداية كانت إمامة الخليفة للصلاة في المسجد الجامع شرفا كبيرا له (۱) ، ولكن بعد ذلك اكتفى الخلفاء بتنصيب أئمة المساجد (۱)

المناصيب غيره للإمامة فليس لهذه الأجراءات طابع السلطة الروحية بل انها مجرد الجراءات نظام وانتظام لأن صلاة الجماعة صحيحة بدون الخليفة أو من ينيه ولكل جماعة من المسلمين أن يختاروا من بينهم امامهم للصلاة ، والدور الحقيقى للخليفة هو عمل اللازم لكى لا يحرم المسلمون من إمام منتظم ومستمر فى مساجدهم وعليه أيضا أن يحافظ على المساجد (1)

الإسلام الحبسة ، والمسلمون الذين لا يؤدون الزكاة يكون للخلفة الحق فى قتامًم كما وقع ذلك فى عهد الحليفة الأول (أبوبكر الصديق) الذى حارب المرتدين ومانعي الزكاة أيضا (الأحكام السلطانية ص ٩٩ . ، وتراجع أحكام الفيء والغنام (الأحكام السلطانية ص ١١١ ، ١٢٣ ، ص ١٢٣ ، ١٢٣) وكذلك أحكام الوقف .

 ⁽١) منها صلاة الجمعة الأسبوعية وصلاة العيد ، وصلاة الحسوف والاستسقاء . ويجب النفرقة بين إمامة العكم (الحلافة) .

⁽۲) ابن خلدون ص ۲۲۳ ـ ۲۴۴ .

 ⁽٣) يراجع في حكم الإنابة في إمامة العبلاة : الأحكام السلطانية ص ٨٦ - ٣٣ .

ر ولم نر داعيا لنقل عبارات الماوردى في البند ١٣٢ لأن الأولى مراجعة المصدر ذاته) -

⁽٤) جرت العادة بالدعاء للخليفة في صلاة الجمعة ، وقد بدأها ابن عباس في خلافة على ، واجع ابن خلاون ص ه ٣٠٠ .

1۳٥ ـــ أما عن الصيام فلا يتدخل فيه الخليفة لأن الصيام مسألة ضمير بين المسلم وربه . ولكن يمكن أن يتدخل الحاكم بواسطة القضاة الذين لهم حق تعزير المسلمين الذين يجاهرون بالافطار علنا ، ولهم كذلك حق اعلان رؤية الهلال التي يبدأ بها شهر الصيام وينتهي بها طبقا للأحكام الشرعية في هذا الجال .

۱۳۱ — (هر) — الحج: يعين الحليفة ولاة على قوافل الحجاج ليسهروا على أمنهم خلال سفرهم الى مكة. ليس لهؤلاء الولاة اى طابع دينى (١) بجانب هؤلاء يعين الحليفة كذلك واليا يشرف على الحج طوال الأيام المحددة للقيام بشعائر الحج الضرورية. هذه الولاية لها طابع دينى ، ولكنها ليست سلطة روحية (٢).

۱۳۷ ــ ان استعراض الاختصاصات الدينية أكد لنا أن الخليفة ليس له سوى سلطة تنفيذية ، وليس له أى نفوذ أو سلطة روحية .

٣ - صلاحيات خاصة بالشئون السياسية :

۱۳۸ ــ هذه الاختصاصات ينظمها كذلك الفقه الاسلامى ، ولكن الجزء الدينى الدنيوى من هذا الفقه يختلف اختلافا جوهريا عن الجزء الدينى اذ أن الجزء الدينى أحكامه ثابتة غير قابلة للتعديل ، لأن الدين الاسلامى اتخذ صورته النهائية بوفاة الرسول ــ علي ــ أما الأحكام الدنيوية فإنها تتمتع بالمرونة الضرورية لأن موضوعها مسائل اجتماعية وسياسية في تطور مستمر ، اننا نرى أن أحكام الفقه الاسلامى التي تحكم هذا المجال قد تطورت سريعا . بل انها قد تكون استفادت في عال الاجتماد بثمار الحضارات القديمة ، ولا سيما حضارات الفرس واليونان التي اتصلت بها حضارة الاسلام نتيجة الفتوحات خارج الجزيرة العربية بل إن الإسلام في بدايته كما سنرى في الجزء التاريخي من هذه الدراسة شهد تطورا كبيرا

⁽١) الأحكام السلطانية (٩٣ ـ ٥٩)

⁽٢) الأحكام السلطانية ٩٨ ـ ٩٨ .

في أحكامه المتعلقة بالحياة السياسية للأمة الاسلامية لتواجه الظروف المتغيرة (۱) . ١٣٩ ـ نحن لا نستطيع أن نقدم عرضا كاملا للقانون الإدارى الإسلامي بل سنكتفى باستخلاص الملامح الأساسية للاختصاصات التي ذكرها الماوردي والتي لم نتعرض لها ضمن الاختصاصات الدينية . يقول المؤلف أن مهمة الخليفة إقامة العدل بين الناس والأمن والدفاع عن الحدود والشئون المالية ، وتعيين الولاة والعمال ، وشئون الأفراد واذا أردنا أن نستعمل لغة القانون العام الحديثة قلنا أن الخليفة هو المسئول عن السلطة التنفيذية والقضائية في الدولة .

أولا ــ السلطات التنفيذية الأمن والدفاع والإدارة والشئون المالية

المناسبة المناسبة الاختصاصات السياسية للخليفة تدخل ضبين ما يعتبر من السلطة التنفيذية في القانون الدستورى الحديث: المحافظة على الأمن الداخلي والحارجي ، الشئون الإدارية والشئون المالية .

المزدوجة بواسطة الشرطة والجيش ، يعرف المسلمون البوليس باسم الشرطة . ف المزدوجة بواسطة الشرطة والجيش ، يعرف المسلمون البوليس باسم الشرطة . ف أول الأمر كان لها قدر من الاختصاصات في النواحي القضائية باعتبارها تكمل عمل القضاة في الأمور الجنائية . بعد ذلك انحصرت صلاحيات الشرطة في توجيه الاتهام وتنفيذ العقوبات ، وهي تشابه تلك التي تباشرها النيابة العامة في عصد نا (٢) .

١٤٢ ــ أما عن الجيش فكل الأفراد القادرين على القتال كانوا جنودا في

⁽١) وهذا التطور أكثر لزوما لمواجهة الأوضاع الاقتصادية والصناعية الحديثة .

ر* تعليق: ولكن أساس المرونة في النوع الناني من الأحكام دون الأولى، ليس هو الطابع الدنيوي في أحدهما والديني في الآخر وإنما هو ما تقرر في الفقه الإسلامي من أن الأصل في العبادات الاتباع دون بحث عن العلل وفي غيرها الاجتهاد بناء على العلل.

⁽۲) ، این خلدون ص ۲۲۷ ، ۲۷۹ ، ۲۸۰

بداية الاسلام ، وبعد ذلك تكونت جيوش من المتخصصين والخليفة هو قائد الجيش ، يمكنه أن يقود هذا الجيش بنفسه أو يعهد بقياد و لقادة يختارهم هو . والخليفة هو الذي يعلن الحرب ، وهو الذي يعقد المعاهدات . ويمكنه أن يفوض هذا الأمر لغيره من الولاة في الأقاليم أو قادة الجيش ، وللخليفة أيضا قيادة أسطول الامبراطورية (١) . ان الجيش والأسطول هما في خدمة الخليفة للدفاع عن الحدود وصد هجمات العدو ، وعلى الخليفة مقاومة المرتدين كذلك (٢) ، وأهل البغي (٢) وقطاع الطريق (١) .

الإدارة هي المسئولية اليومية للخليفة وهو يعتمد في قيامه بهذه المسئولية اليومية للخليفة وهو يعتمد في قيامه بهذه المسئولية على أعوانه (٥) .

إن الإدارة في صورة دواوين قد وجدت من وقت مبكر في حكومة الخلافة (٢)

كانت الوثائق تكتب أو لا باللغات الأجنبية (كاليونانية أو الفارسية). فيما بعد في خلافة عبد الملك أصبحت العربية هي اللغة الرسمية انقسمت الدواوين الى أربعة أقسام: الجيش سـ الشئون الادارية سـ شئون الأفراد سـ الشئون المالية (٧)

⁽۱) این خلدون ۲۸۰.

⁽٢) الأحكام السلطانية ١٤ ، ٧٤ .

⁽٣) الأحكام السلطانية ٤٧ ، • o .

⁽٤) الأحكام السلطانية ٥٠ ، ٥٣ .

⁽٥) وهم أنواع معددة براجع بشأنها الأحكام السلطانية ص ١٧ ـ ويجب على الخليفة أن يختار أعوانه دون محاباة مراعها في ذلك أهلتهم لصالح المسلمين وقد ورد عن الرمول صلى الله عليه وصلم حديث : ٥٠ من استعمل رجلا وفي المسلمين من هو أصلح منه يكون قد خان الله ورصوله والمسلمين ٥ ـ انظر السياسة الشرعية لابن تيمية ـ ص ٢

⁽٦) يقال أن الخليفة عمر بن الخطاب هو أول من دون الدواوين .

ابن خلدون ش ۲۷۱ ، والأحكام ص ۱۷۵ _ ۱۷۲ .

⁽٧)، الأحكام ص ٩٧٥ ـ • ١٩ ابن خلدون ص ٩٧٥ _ ٩٧٩ .

كا نظم البريد فى كل أنحاء الإمبراطورية . كان رئيس البريد فى كل اقليم يشغل مركزا اداريا هاما ولاسيما انه كان مكلفا بإبلاغ الخليفة سرا بكل ما يحدث فى الاقليم فيما يتعلق بالحوادث والأفراد (١) .

1 £ ٤ — لن نهتم هنا بالتفاصيل الإدارية التي لا تتصل بموضوعنا الا بصفة غير مباشرة . سوف نكتفى بالحديث عن أهم أنواع الإداريين : الوزراء وولاة الأقاليم .

السورراء:

150 - لم يوجد منصب الوزير رسمياً أثناء الخلافة الصحيحة للخلفاء الراشدين الأربعة الأوائل رغم ان هذا المنصب كان موجودا بصفة فعلية ، فقد كان عمر بالنسبة للخليفة أبى بكر وزيرا ومستشارا . وكان للخليفة الثانى عمر بن الخطاب مستشارون وهم كبار الصحابة وخاصة على وعثان ولكنهم لم يحملوا لقب الوزير (٢) . اتما ظهر لقب وزير في عهد الأمويين (١) . ثم اتخذ المنصب أهمية كبرى مع العباسيين الذين استفادوا من التقاليد الفارسية المتعلقة بهذه الوظيفة . وزادت أهميتها خلال النصف الثانى لحكم هذه الأسرة حتى ان سلطة الوزير قد طغت على نفوذ الخليفة ووجد ما يسمى و وزارة التفويض و في الدولة الأموية بالأندلس وجدت وزارات متعددة للمالية والبريد والمظالم والقضاء والدفاع أو الثغور . على رأس جميع هذه الوزارات وجد الحاجب الذي يقوم والدفاع أو الثغور . على رأس جميع هذه الوزارات وجد الحاجب الذي يقوم

⁽۱) الأحكام ص ۸۷ ــ ۸۹ بعد عهد الخلافة الراشدة نشأت في عهود الحلافة الناقصة للأمويين وظيفة الحاجب الذي يعطى الإذن بالدخول على الحليفة ــ وقد زادت أهميته في بعض العصور حتى أصبح أهم من الوزير كما حدث في الأندلس .

⁽۲) ابن خلدون ض۲۹۳ .

⁽٣) ابن خلدون ص ٢٦٤ .

بمهمة الوزير الأول لأنه كان الواسطة بين الحليفة والوزراء الذين أصبحوا أعوان الحاجب (١).

التفويض ووزارة التنفيذ . و ويكون هناك وزارة تفويض حين يختار الخليفة وزيرا التفويض ووزارة التنفيذ . و ويكون هناك وزارة تفويض حين يختار الخليفة وزيرا ويفوض له سلطاته بطريقة تعطى هذا الوزير سلطة تصريف شئون الدولة بمقتضى نظره و تقديره ويشترط فى الوزير من هذا النوع نفس الشروط اللازمة للترشيح للإمامة (الحلافة) ما عدا شرط النسب ، بل ان وزير التفويض يشترط فيه شرط زائد على شروط الإمامة ، وهو : و أن يكون من أهل الكفاءة فيما وكل اليه من أمر الحرب والخراج (الشئون المالية) لأنه مباشر لهما تارة و مستنيب فيهما أخرى ولا يصل الى استنابة الكفاءة الا أن يكون منهم ، (٢) .

إن وزارة التفويض هي عقد بين الخليفة والوزير المفوض وألفاظها يجب أن تشتمل على عموم النظر والنيابة .

و يجوز أن يباشر بنفسه تنفيذ الأمور التي يديرها وأن يستنيب في تنفيذها . الخلاصة كما قال الماوردي إن و كل ما صح من الإمام صح من الوزير الا ثلاثة أشياء و (٢)

والوزير يمكن أن يتولى القضاء بنفسه (*) أو يعين قضاة لذلك كما يفعل الخليفة . كما أنه يفصل في المظالم أو يستنيب فيها .

⁽۱) این خلدون ص۲۹۹

⁽٣)، الأحكام السلطانية ص ١٨٠.

⁽٣) انظر الأحكام السلطانية ص ٢٠

^(*) تعليق : أساس ذلك أنه يشترط فيه شرط العلم كالخليفة ويقصد بذلك أن يكون مجتهدا وبذلك يصبح أهلا للقضاء _ أما إذا كان الحليفة أو الوزير المفوض لم تتوفر فيهما شروط الاجتهاد فترى أنه في هذه الحالة لا يجوز له أن يباشر القضاء بنفسه _ بل يجب عليه الاستنابة .

۱٤٧ ... أما عن وزارة التنفيذ فهى أقل أهمية اذ يكون فيها الوزير وسيطا فقط بين الخليفة ورعاياه . هو ينفذ الأوامر التي يعطيها له الخليفة دون أن يتخذ بنفسه المباشرة . يقول الماوردي لا تحتاج هذه الوزارة الى تقليد وانما يراعى فيها بحرد الإذن ــ ولا يشترط فيمن يقوم بها الحرية ولا العلم (۱) . وقد أوضح الماوردي أن الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ فيما يتعلق بالشروط المطلوبة في كل منهما يرجع الى الاختلاف في الاختصاصات . ويضيف الماوردي فرقا آخر بين وزراء التفويض ووزراء التنفيذ هو جواز تعدد التنفيذيين وعدم جواز تعدد وزراء التفويض لأن هذا الوزير يسرى عليه ما يسرى على الإمام .

ولاة الأقاليم وأمراء البلاد:

هذه الولايات تنقسم الى خاصة وعامة والثانية تنقسم الى توعين : ولاية استكفاء وولاية استيلاء ..

(1) الإمارة الخاصة:

فالولاية الخاصة على إقليم أو الإمارة الخاصة على بلد من البلدان تعطى لمن يتولاها سلطة محلية محدودة مقصورة على شئون الدفاع والأمن اللازم لحماية الأرواح والأعراض والأموال ــ فضلا عما يسمونه و سياسة الرعية وأى السهر على مطالبها واحتياجاتها من الحدمات الاجتاعية .

⁽١) لأنه مقصور النظر على أمرين: أحدهما أن يؤدى إلى الخليفة ــ والثانى أن يؤدى عنه ، أى أنه مجرد منها أو رسول من الحليفة وإليه . الأحكام السلطانية ص (٢١) ــ الذى يضيف أنه من الممكن أن يكون وزير التفويض منهم - الدمة ــ وإن "كان لا يجوز تعيين وزير التفويض منهم -

تعليق : وفى نظرنا أن وزير التفويض هو رئيس الوزراء فى النظام البرلمانى ــ أما الوزراء الآخرون فهم وزراء تنفيذ .. وكذلك الوزراء فى النظام الرئاسي .

إن أهم ما يميز هذا النوع من الإدارة المحلية هو انها لا تشمل ولاية القضاء ولا جباية الخراج والزكاة (١) .

هذا التحديد في اختصاصات هؤلاء الولاة مرتبط بالشروط اللازمة فيمن يكون أهلا لها ـــ وهي نفس الشروط التي سبق استعراضها بالنسبة لوزارة التنفيذ ولكن يضاف اليها شرطان هما : الإسلام والحرية .

(ب) الإمارة العسامة:

تعطى لضاحبها اختصاصات أوسع وتستلزم فيه شروطا أكثر ولتفصيل ذلك يجب أن تفرق بين نوعين من الولايات (٢) العامة :

الأول: ولاية الاستكفاء التي يختار فيها الخليفة الوالى ويعينه عن اختيار كامل.

الثانى: ولاية الاستيلاء ــ وتنتج عن اضطرار الخليفة لتعيين الشخص الذي يفرض نفسه بالقوة أو الاستيلاء ــ فالعقد هنا ليس اختياريا بل اضطرارى اجازته حالة الضرورة الناتجة عن تغلب المستولى على الإقليم ولكل من النوعين أحكامه . فالإمارة العامة التي تتم عن اختيار (استكفاء) تمنع صاحبها سلطات واسعة تصل بالإقليم الى نوع من الحكم الذائى (٢)

والشروط اللازمة فيمن يتولى هذه الامارة هي نفس ما يشترط في وزارة التفويض والخلفاء (٤) .

⁽١) الأحكام ص ٢٦ ، ٢٧ .

⁽٢) الأحكام ص ٧٧.

⁽٣) يراجع الأحكام ص ٢٤ حيث يذكر منها سبعة .. تشمل فوق ما تشمله الولاية الحاصة ولاية القصاء ولاية القصاء وتبسير القصاء وتطبيق أحكام الحدود .. والشئون المائية (الحراج والزكاة) وإمامة الجمع والجماعات وتبسير أسباب الحج ... فعنلا عن الدفاع وخاصة إذا كان الإقليم متاخما الأراض الأعداء .

^(£) الأحكام ص 40 .

أما و إمارة الاستيلاء التي تعقد عن اضطرار و فان أحكامها تدل على حرص لفقهاء على وضع أسس وضوابط شرعية للواقع الذي يفرض بالقوة ويعجز الخليفة عن تغييره (١)

على من منح الولاية بالاستيلاء أن يعترف بسلطة الخليفة وأن يؤمن طريقة طبيعية لجمع الضرائب وتطبيق أحكام العقوبات عليه أيضا ان ينفذ أحكام الشريعة (٢). والخليفة من جانبه يعترف به واليا ، أو أميرا اذا كان قد توفرت فيه شروط الاهلية المطلوبة فيمن يصلح لهذه الولاية في التنصيب بالاختيار الحر ، أما في غير هذه الحالة فيمكن للخليفة أن يعطيه ولاية رسمية اسمية حتى يحثه على الخضوع وحتى يكف عن المقاومة والقتال . ولكن لابد لتصحيح ولاية الانستيلاء وصحة مباشرة المختصاصاتها من الناحية الدينية (٢) والدنيوية من أن يعين الخليفة له مفوضا لممارسة هذه السلطات يكون بمثابة مندوب له وتتوفر فيه شروط الأهلية فيمن يكون مندوبا معه هو وسيلة لمعالجة العيوب الناتجة عن عدم توفر الشروط لدى هذا الأمير .

في هذه الحالة فان المستولى يكون صاحب الإمارة الاسمية ولكن المفوض (المستوفى الأهلية) هو الذي يمارس اختصاصات الولاية . هذه الطريقة جائزة

⁽١) الأحكام ص ٢٧ ـ ٢٩ .

تعليق: ويلاحظ أن هذا تطبيق لمبدأ العرورة الذي تقوم عليه أحكام الحلافة الناقصة وهي خلافة الاستيلاء ـ. فمن يضطر لأن يأخذ في الاعتبار خلافة الاستيلاء لابد أن يفعل مثل ذلك إزاء إمارة الاستيلاء .

رام) الأحكام ص ٢٨.

⁽٣) من أهم هذه الاختصاصات التي تحتاج فيمن يباشرها إلى أهلية خاصة و لاية القضاء والمظالم ، فلا يجوز للوالى أن يفرض نفسه ليتولى القضاء بل يجب أن يعين طلك قاض مؤهل يختاره الحليفة وهذا تأكيد لمبدأ استقلال القضاء .

رغم انها تخالف المبادىء العامة لسبين : الأول ان شروط الأهلية المطلوبة في وقت المقدرة عطلت بسبب حالة الضرورة .

والثانى عندما يخشى تعطيل المصلحة العامة فانه يجب أن تخفف الشروط عما يستلزم فيما لو كنا نواجه مسألة متعلقة بالمصالح الخاصة (١)

۱٤٨ — (جن) الشتون المالية : الحليفة هو الأمين على الأموال العامة (بيت المال) فهو مسئول عنها كما لوكان وليا أو وصيا يتولى ادارة أموال الغير . ان الحليفة الثانى عمر بن الحطاب قد عبر عن هذا المبدأ بوضوح حين قال أنه مسئول عن أموال المسلمين في بيت المال مسئولية الوصى على مال اليتيم (٢) وفيما عدا الموارد المخصصة لحدف ديني أو اجتماعي كالزكاة يكون للخليفة أن ينفق من بيت المال على الإدارة (٢).

بعد أن يحصل الخليفة الدخل ، عليه أن يحدد قيمة النفقات والمصروفات العامة ، وذلك دون تقتير أو اسراف (٤)

عليه أيضا أن يعمل لاستيفاء ما يستحق لبيت المال في حينه دون تأخير أو. تقديم .

⁽١) الأحكام ص ٢٨.

⁽٢). الأحكام ص ١٧٤ رقم ٧ .

⁽٣). وموارده تشمل الزكاة والجزية والحراج فعنلا عن الغنام .

تراجع الأحكام السلطانية من ١٣١ - ١٣٢ .

⁽٤) هل يجوز للخليفة أن يأخذ لنفسه من بيت المال ؟ لقد حسم هذا الموضوع في خلافة أبي بكر الصديق ، اقترح عليه عمر أن يمتع عن العمل في التجارة ويتفرغ لشئون الحلافة ، وأن له مقابل ذلك ، أن يأخذ من بيت المال ما يكفيه هو وأسرته في حدود الاعتدال ، وقد أصبحت هذه القاعدة محترمة في عهد الحلفاء الراشدين . ولكن في عهود خلافة الاستيلاء ، كانت حدود الاعتدال تنتهك بصور واضحة

۱٤۹ ــ فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية عامة نجد في الفقه الاسلامي مجموعة من القواعد الموضوعة لكى تراعى في هذا المجال ، مثال ذلك هناك نظام للمياه (۱) نظام للمراعى (۲) ، نظام لحقوق الامتياز على الأراضى (۲) نظام للنقود (١) ، الخ ، الخ ، ولابد من الاشارة الى أن الفقه الاسلامي لم يتجاوز مرحلة الاقتصاد المبنى على الرعى والزراعة لذلك فانه لم يدخل في ميدان التنظيم التجارى أو الصناعي بصورة ملموسة .

ثانيا: ولاية القضاء (السلطة القضائية):

١٥٠ _ يستطيع الخليفة ادارة العدالة بنفسه وللوزير بالتفويض وولاة الاستكفاء هذا الحق (لانه يشترط فيهم العلم بالشريعة لدرجة الاجتهاد) . ف الاصل كان الرسول _ عليه _ يتول القضاء بنفسه ، رغم أنه كان قد عين قضاة في بعض أقاليم الجزيرة العربية ، وقد حذا حذوه الخلفاء الأربعة الراشدون الأوائل ، ولكنهم توسعوا في تعيين من يتولون القضاء حتى يتفرغوا للمسئوليات الأخرى التي زادت أعباؤها ، وقد التزم الخلفاء بمبدأ احترام استقلال القضاء ، مثال ذلك ما روى عن الخلفة عمر بن الخطاب الذي رفض أن يلغى حكما أصدره قاضيه و أبو الدرداء و ، على الرغم من أنه كان مخالفا لرأيه في تلك الحالة .

كا التزم الخلفاء بمبدأ المساواة أمام القضاء ، وعدم وجود أى حصانة قضائية للخليفة ، مثال ذلك ان الخليفة الرابع أمير المؤمنين على بن أبى طالب وقف بجانب

⁽١) تراجع تفصيلات ذلك في الأحكام تحت عنوان ه في إحياء الموات واستخراج المياه ه ، الأحكام ص

١٦٦ . ١٦٤ صوان ، الحمى والارفاق ، في الأحكام ص ١٦٦ . ١٦٦ .

⁽٣) وقد عبر عنه بالاقطاع ، الأحكام ص١٦٨ ، ١٧٥ .

⁽٤) الأحكام ص١٣٨ ـ ١٤١ ، ابن خلدون ٢٥٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ كذلك في كتاب ، الحلافة ، للمستشرق ، موبر ، ص٣٣٩ ، ٣٤٠ .

خصمه الذى اشتكاه الى القضاء ، وكان المدعى فردا عاديا من أهل الذمة و يهوديا ، وقد وضع الخليفة عمر بن الخطاب المبادىء الأساسية للقضاء في خطابه (۱) الى أبى موسى الأشعرى عندما ولاه القضاء فى الكوفة . وقد أصبحت ولاية القاضى وظيفة دائمة ، وكانت من الوجهة النظرية نيابة عن الخليفة ولكن الفقهاء يقررون أنه من الوجهة الشرعية فان القاضى يتولى القضاء نيابة عن الأمة وبناء على تولية الخليفة له . أى أنه يحكم بناء على ولاية المسلمين عامة (۱) فى عهد الخلافة العباسية كانت ولاية القضاء فى يد قاضى القضاة فى العاصمة ، وفى يد القضاة المفوضين فى الأقاليم . وسوف نستعرض موضوعين : تعيين القضاة وعزلهم ووظيفتهم .

(١) تعيين وعزلي القضاة.

ان ولاية القضاء مثل أى ولاية عامة أخرى تكتسب بناء على عقد تكون عبارته وشروطه شفوية أو كتابية (7) ، أما شروط الأهلية لتولى القضاء فقد أفاض فيها الفقهاء (8) وهي تماثل (9) الشروط التي تكلمنا عنها فيمن يكون

 ⁽١) يراجع ابن خلدون ص ١٤٥ ــ وكذلك الأحكام في باب ولاية القضاء ص ٣٣ وما بعدها وقد نقلنا محتوى هذا الهامش إلى الصلب الأهميته .

⁽٢) الكاسال ـ البدالع ـ جـ ٧ ـ ص ١٩ .

⁽٢) الأحكام ص ٥٦ . ٧٠ .

⁽¹⁾ الأحكام ص 90 - حيث يذكر عنها مبعة هي البلوغ وصلامة العقل والحرية والإسلام والعدالة والعلم وسلامة السمع والبصر .

⁽٥) مع ملاحظة أن شرط العقل لا يكفى لتوفره اكتال العقل ، بل يجب أن يتوفر لدى المرشح للقضاء القدرة على الفصل في القضايا بصورة مرضية ، وأنه فيما يخص شرط الإسلام فإن الإمام أبا حيفة ، يرى أن غير المسلم يكون أهلا للقضاء بين أبناء دينه وأنه لا يشترط أن يكون القاضي قد وصل لدرجة الاجتهاد ، ويرى أن المرأة يجوز أن تتولى القضاء في المسائل التي تقبل شهادتها فيها .

أهلا للخلافة (١) أو وزارة التفويض (١) أو ولاية الأقاليم بالاستكفاء (١) ، ويعين القضاة بواسطة الخليفة أو الوزير بالتفويض أو ولاة الأقاليم بالاستكفاء (١) ، كا أن لهؤلاء حق عزلهم ، وللقاضى نفسه أن يستقيل (٥) . وهو لا يعزل لجرد أن ولاية الخليفة الذي عينه قد انتهت . بل انه اذا اتفق أهل بلدة على اختيار قاض معين جاز لهم ذلك ، اذا لم يكن هناك قاض معين من قبل الحليفة أو لم يكن هناك خليفة في ذلك الوقت (١) .

(ب) مهمة القاضى:

۱۹۲ ــ للقاضى اختصاصات قضائية بالمعنى الصحيح ، واختصاصات شبه قضائية .

النوع الأول: يشمل القضاء في المسائل المدنية والجنائية ، وعلاوة على ذلك فان القياضي يتولى تنفيذ الأحكام القضائيسة ، وهسو يعين قضاة مفوضين (٢) يساعدون في القضاء ، ويتخذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن

⁽١) يراجع فيما سبق البند ٢٩ إلى ٣٩ .

⁽٧) يراجع فيما سبق البند ١٤٦ .

⁽٣) يراجع فيما مبق البند ١٤٧ .

^{(4).} الأحكام ص ٥٨.

⁽a) الأحكام ص ٦٣ - ٦٤ . ·

⁽١) للقاضى في اقلم معين أن يفوض قضاة تابعين له في المدن الرئيسية بالإقلم .

⁽٧) الأحكام ص ٦٠ : ٦٢ يشأن حالة تعدد القضاة ، تراجع الأحكام ص ٦١ .

الشهود تتوفر فيهم الشروط الشرعية . وقد يكون اختصاص القاضى محدودا من حيث المكان أو الزمان ، من حيث الأفراد أو الموضوعات (١) . وعليه أن يراعى في مباشرة أعماله عدم التحيز ، فلا يجوز له أن يقبل الهدايا سواء من المتنازعين أو من الموظفين (٢) .

أما عن الوظائف شبه القضائية فالقاضي يتولى بعض الاختصاصات فيما يتعلق بناقصي الأهلية والزواج والأوقاف وتنفيذ الوصايا والحجر على السفهاء . اذا كان الأصل أن الفصل في القضايا من اختصاص القضاة فان هناك آخرون يختصون بموضوعات من نوع خاص مثل قضاة المظالم ، وهم يفضلون بطريقة عاجلة وبدون اجراءات التقاضي في بعض المسائل الهامة مثل اساءة استعمال السلطة الواقع من الموظفين وللخليفة نفسه أن يتولى ذلك لكن له أن يفوض ذلك

 ⁽١) الأحكام ص ٢٣ .

 ⁽۲) تراجع الأحكام ص ۲۶۲: ۸۲: ۱ین خلدون ص ۲۶۹: ۲۶۹ بـ الأحكام ص ۲۰۸ بـ
 ۲۲۲: ابن خلدون ص ۲۶۷: ۲۶۷:

ر وقد نقانا هذا الهامش في صلب الكتاب الأقيته).

حاشية ": عن ولاية الاضطرار .

سواء كان من يتولى الإمارة أو الحلافة قد اكتسبها بعقد صحيح أو عقد فاسد ــ فإنه لابد أن يلتزم بتنفيذ أحكام الشريعة ولا يجوز له أن يعطلها أو يسمح بتعطيلها .

ومعنى ذلك أن مهمته يجب أن تكون تنفيذ لأحكام الشريعة ومنع أى عقبة تحول دون تمتعها بالسيادة الكاملة لى المجتمع سواء فى العلاقات المدنية بين الأفراد أو المسائل الجنائية أو الإدارية أو غيرها سبما فى ذلك النواحى الدستورية سـ وبذلك يقتيمر التعطيل على مبدأ عدم مشروعية الاستيلاء على الولاية بالقوة أو ممارسة الضغط والاكراه .

للوزير أو الوالى على الاقليم ، وهناك قضاء الحسبة وهي الاجراءات المستعجلة فى بعض الأمور الثانوية وخاصة الرقابة على الموازين والمكاييل ، والعدول وهم الكتاب الذين يفوضهم القاضى لتحرير الصكوك الشرعية وللشرطة سلطات وقائية ومستعجلة فى بعض المسائل الجنائية .

عد والفقهاء الذين أجازوا الاعتراف بولاية هؤلاء الحكام المنصبين للسلطة بالقوة كانوا يراعون إلى جانب هذا الهدف الأول المتعلق بسيادة الشريعة هدفا آخر لا يقل أهمية وهو الناحية العملية التي تستوجب منع الأخطار العملية التي تقع تبيجة ابطال ولاية المنتصب وما يترتب على هذا الابطال من أضرار باستقرار المجتمع ومصالح الأفراد.

ان هذا الهدف الثانى يتعلق بالصالح العام ، والشق الأول منه مرتبط بسيادة الشريعة وتنفيذ أحكامها ، إذ أن كثيرا من أحكامها التى تنظم العلاقات الاجتاعية يستازم تدخل من يتولى السلطة العامة عثل الولاية أو القوامة على عديمي الأهلية ، وتنفيذ أحكام التصاء جبرا على الأفراد ، والانفاق على الهيئة القضائية وتعيين القضاة وما إلى ذلك .. فإذا تمسكنا ببطلان عقد ولى الأمر الذي عين القضاة أو نفذ الأحكام مثلا فإن الأفراد هم الذين سيضارون في النهاية لأن بطلان ولايته يستبع بطلان تعيين القضاة بمعرفته مما يستبع بطلان الأحكام التي أصدروها _ وبطلان ما قام به من تنفيذ الأحكام أو من إجراءات بصدد الولاية على القصر أو جم الزكاة أو ما إلى ذلك . وهذه النتائج متضر الأفراد واستقرار الجتمع .

لهذا رجح فقهاؤنا جواز الاعتراف بالواقع الناتج عن الاستبلاء على الإمارة بالقوة ـ ولا شك أن هذه القاعدة طبقت أيضا في حالة استبلاء متغلب على منصب الخلافة بالقوة من باب أولى ـ لأن نتائج بطلان عقد الولاية تكون أرسع نطاقا وأبعد أثرا . . خصوصا أن هذه الحالة قد استمرت قرونا طويلة في تاريخ الأمة الإسلامية .

الفصل الشانى - حدود ولاية الحكومة (الخليفة)

۱۵۳ ـ منلطة الحكومة (الخليفة) محدودة فى ممارسة ولايتها بمبدأين أساسيين :

۱ عليها أن لا تنتهك القانون والا ارتكبت ما يسمى فى القانون الحديث بتجاوز السلطة (الظلم) .

٢ - حتى في حدود القانون عليها أن تمارس سلطاتها في صالح الأمة ، وأى عمل لا يهدف لهذا الصالح يعد عملا مشيئا ، إذا فعله الحاكم فهو يرتكب ما يسمى في القانون الحديث باساءة استعمال السلطة (الفساد) . ولضمان تطبيق هذين المبدأين فقد وفرت الشريعة للأمة ضمانين :

۱ _ الشورى وهى تقديم النصيحة للحكومة فى كل المسائل الادارية
 ر والقضائية التى تدخل فى اختصاصاتها) .

٢ ــ الحق في مراقبة أعمالها (١) .

١. _ المبادىء التي تحد سلطات الرئيس (والخليفة)

101 ـ ايس الخليفة ـ كا يظن الكثيرون خطأ ـ حاكما مستبدأ له سلطة مطلقة بغير حدود . هذا الظن غير صحيح وخاطىء من وجهة النظر القانونية . إذا كان قد حدث (بعد تحول الخلافة الصحيحة إلى ملكية وراثية استبدادية) أن مارس الحكام سلطات لم تمنحها لهم الشريعة ، فقد حدث ذلك نتيجة لتطور

⁽١) الضمانة الأساسية الثالثة هي حق الأمة في عزل الخليفة سنتحدث عنها فيما بعد .

تاریخی حتمی یقارب التطور الذی حدث فی تاریخ روما عندما تحولت من جمهوریة إلی امبراطوریة .

أن روح العصر (في القرون الوسطى) والحال المتخلفة للاوضاع الاجتاعية والسياسية للشعوب التي دخلت الإسلام هي التي وضعت حدا عاجلا للفترة القصيرة للديمقراطية العظيمة التي انشأها الخلفاء الاوائل. أن الأمة الإسلامية بعد أن دخلت في مجتمعها عناصر مختلفة ومتناقضة كان مصيرها أن تقع حتما تحت سيطرة واستبداد أول رجل حازم لا يلتزم بالمبادىء، وتمكن من السيطرة على الحكم بالقوة أو بالحيلة وأنشأ أسرة حاكمة وراثية . عندما حدث ذلك وجد في الإسلام حاكم مسلم خرج على حكم الخلافة الشرعية ، وكما يجدث كثيرا للأسف ، انتصرت القوة على القانون وأسكت المستبد والسيف بيده كل معارضة ممكنة ضد الغصب والاستبداد الذي شوه حكمه مرتدياً لقب خليفة ، وهو تشويه غريب للقب كريم نبيل اغتصبه ، أنه أعلن نفسه وارثا لذوى الأسماء العظيمة الجليلة في تاريخ الإسلام من الخلفاء الراشدين الذين جعلوا من هذا اللقب رمزا عجيدا للحضارة الإسلامية . أما هو فقد استعمل القوة المجردة واستغل حاشية من المنافقين والطامعين لا ليكون حاميا لوحدة الأمة كما كان يجب عليه ، بل جعل نفسه مسيطرا عليها غير عابىء بسخط الباقين من جيل الصحابة الذين اضطروا إلى الانسحاب من الحياة العامة ليعيشوا مع ذكريات الأيام السعيدة التي انتهت بانتهاء عهد الخلفاء الراشدين (١) . لقد فرض الاستبداد على الأمة في النهاية على الرغم من مخالفته لنصوص الشريعة وروحها ، ومنذ ذلك الحين وجدت أسطورة

⁽۱) يراجع ابن قيبة في (الإمامة والسياسة) ، المطبوع بالقاهرة عام ١٣٢٥ هـ ـ جـ ٢ ص ١٠٦ : ١٠١ ، حيث يروى حوارا ذا مغزى دار بين أحد كبار الصحابة وهو ابن حازم والحليفة الأموى سليمان بن عبد الملك يؤكد استنكاره لسيطرة الأمويين .

السلطة المطلقة للخلفاء . أن الشريعة الإسلامية لم تسمح للخليفة بسلطة مطلقة بل جعلت سلطاته محدودة لا يسمح له بأن يتجاوزها ، أو أن يسىء استعمالها أو بتعسف فه .

أولا _ مبدأ عدم تجاوز السلطة (الظلم)

۱۵۵ ـ رأينا أن الرئيس (والحليفة) ليس له أى سلطة تشريعية في المجال السياسي ولا أى سلطة روحية في المجال الديني .. وكل خروج عن حدود هذين المبدأين يعتبر تجاوزا للسلطة ويكون عملا باطلا (لأنه ظلم) ..

١٥٦ ـ للخليفة اختصاصات تنفيذية وقضائية فقط، وفي هذه الحدود يجب عليه أن يمتنع عن انتهاك حقوق الأفراد . هناك مبدأ مؤكد نحتاج إلى التذكير به مرارا هو أن للأفراد حقوقا عامة أساسية كالمساواة أمام القانون والحرية الفردية وحرمة الشخص والمسكن والملكية لا يجوز للحكام أن يمسوها (١)

۱۵۷ ـ علاوة على ذلك فان على الخليفة أن يطبق أحكام الشريعة بأمانة تامة وينفذها كما يعرضها الفقهاء المجتهدون (۲) ، كما أن عليه أن يلتزم العدالة وعدم التحيز بكل دقة (۳)

⁽۱) لقد أعلن الرسول هذه الحقوق الأساسية في خطبة الوداع ، وفي حديث آخر قال : وكل المسلم على المسلم حرام إلا في حد أو حق ، يراجع في ذلك البخارى ـ جـ ٨ ، ص ١٥٩ وقد أورد الأستاذ الحضرى تعليقات كثيرة لهذا المبدأ في كتابه ، سيرة الخلفاء ، ص ١٧٠ ـ ١٧٣ ، طبعة القاهرة سنة ١٣١٧ هـ.

حاشية :

يدخل تنظيم الحريات وتقييدها في نطاق سلطة التشريع وبذلك تخرج عن نطاق ولاية الخليفة وسلطة الحكومة كما أوضح في البند (١٥٦) .

 ⁽٢) مثال ذلك أنه لا يجوز له أن يفرض ضرائب تتجاوز نصاب الزكاة الشرعية ، ولا يجوز له أن يستعمل ولاة لاتتوفر لديهم الشرط الشرعية للولاية ... الخ .

⁽٣) ورد في الآية (٥٠) من سورة الشورى قوله تعالى : ه إن الله لا يحب الظالمين ، ، وفي الآية (٢٠) من نفس السورة ، ه إنما السبيل على اللهين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق ، وقوله تعالى : ه إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، .

لقد أعلن أبو بكر فى أول خطاب له مبدأ التزام الخليفة بعدم الخروج عن أحكام الشريعة بعبارات صريحة قاطعة كما يلى :

« أطيعونى ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيته فلا طاعة لى عليكم (١) ، فكل خروج عن أحكام الشريعة يعتبر تجاوزا للسلطة (أى ظلما) .

ثانيا _ مبدأ عدم اساءة استعمال السلطة (الفساد)

۱۵۸ - هناك مؤلف عظيم للباحث المسلم الأستاذ / محمود فتحى أثبت فيه (۲) أن نظرية التعسف في استعمال الحقوق التي تعتبر نظرية حديثة في العلم القانوني الأوروبي كانت موجودة ومقررة بصورة متقدمة جدا لدى الفقهاء المسلمين . لقد بين المؤلف و المدى الحقيقي والاجتماعي والقوة الشرعية لهذا المبدأ الذي قرره القرآن وتوسعت فيه أجيال عديدة من العلماء المسلمين (٣٠٢) وسوف نستفيد من النتائج الباهرة لهذه النظرية وتطبيقاتها في مجال القانون العام .

من المبادىء الأساسية التي قررها الامام مالك وغيره من الفقهاء المشهورين فيما يتعلق بالتعسف في استعمال الحقوق وأكثرها شيوعا وظهورا هو لا أن استعمال أي حق لا يجوز الا في حدود الغرض الذي قرر الحق من أجله لا أن

ولهذا المبدأ تطبيقات عديدة فى نطاق القانون الخاص ، ولاسيما فيما يتعلق بالولاية الخاصة (مثل ولاية الآباء على الأبناء ، والوصاية على القاصرين (٥) وهذه الولاية مشابهة للولاية العامة للخليفة .

 ⁽¹⁾ وقد ورد في الحديث الشريف و لا طاعة مخلوق في معصية الحالق و .

⁽٢) محمود فتحي رسالة الدكتوراه في ١٩١٣ ، ليون ، . .

⁽٣) محمود فتحى في النظرية الإسلامية لانباءة استعمال الحقوق ، ص ١ .

⁽٤) عمود فتحی ص ۱۳٤٠ . . .

^(°) فتحی ص ۱۲۶: ۱۲۹ ، ۱۹۹ : ۱۲۹ .

ولو لم يتجاوز حدود سلطته فإن عليه أن لا يمارسها لأى هدف آخر سوى الصالح الغام للجماعة المسلمة . إن أى عمل لا يقصد به هذا الصالح العام يعتبر اساءة لاستعمال السلطة أو كما يسميه القانون الادارى الحديث اغتصاب السلطة .

۱٦٠ ــ يقول ابن قيم الجوزية أن الشريعة بنيت على فوائد ، هى مصالح الناس فى الحياة الدنيا والآخرة ، إن الشريعة كلها عدل ، وكلها رحمة ، وكلها مصالح وفوائد للناس ، ولذلك فان أى حكم يخرج عن نطاق العدل إلى الظلم ، وعن الرحمة إلى ضدها ، ومن الفائدة إلى المضرة ، من مقصد شرعى إلى غير مقصد ، لا يكون من الشريعة حتى ولو استند إلى نص شرعى .

إنه من المفيد ايراد هذه الأقوال الصادرة من فقيه مشهور (٢) لكى نعرف بأى روح يجب فهم الفقه الإسلامي وتفسيره ، إنها تؤكد أن مجرد الوقوف عند عبارة النص الشرعي وإهمال الغاية الاجتماعية التي قرر من أجلها يعتبر تحويلا للنص عن غايته .

۱٦۱ ــ هذا مثال: رأينا أن للخليفة الحق في عزل القضاة ، إذا أخذنا ظاهرا هذه الفاعدة فيمكن أن يقول إنه يستطيع أن يقرر هذا العزل بإرادته كما يحلو له ، ولكن إذا طبقنا المبدأ الذى ذكرناه فان مدى هذه القاعدة يختلف بشكل ملموس جينا يمارس الخليفة حق العزل هذا الذى يبدو في ظاهره سلطة مطلقة ، فإن عليه

⁽۱) الأشباه جزء (۱) ص۱۹۸ ، أن استعمال الحليفة ولايته على رعاياه مشروط بأن يكون مقصودا به الصالح العام. وأساس هذا المبدأ الحديث الشريف الذي أمر المسلم بطاعة ولى الأمر ، إلا أن يأمر بمصية . فلا سمع ولا طاعة ، ـ رواه الستة إلا مالك ـ يراجع البخاري جر4 ص ٢٣ .

⁽٢) فتحي : ص ٢٠٩ ، نقلا عن اعلام الموقعين (٢) ص ١٥ : ٣٩ .

أن يعمل ذلك لصالح العدالة ، وهو الهدف الاجتماعي لهذه السلطة ، يجب ألا يتأثر الخليفة بتحيز شخصي ضد هذا القاضي أو ذاك أو أن يكون غرضه أن يمارس ضغطا على حرية القاضي في الحكم كا يمليه ضميره ، وفي تطبيق أحكام الشريعة . لهذا فإن الماوردي بعد أن أشار إلى حق الخليفة في هذا الموضوع بعبارة مطلقة ، عدل عبارته فورا ليذكر وجوب التقيد بالهدف الشرعي (وإن كانت عباراته غير حازمة) فهو يقول ا إنه لمن المفضل أن من يعين القاضي لا يعزله الالسبب صحيح الحصيد .

» إن ما قلناه بشأن القضاة ينطبق كذلك على الموظفين الذين يعاونون الخليفة في أداء مهامه (١).

۱٦٢ _ ونجد في كتاب الخراج الشهير لأبي يوسف (٢) تطبيقات قيمة لنظرية اغتصاب السلطة في مجال الأعمال الادارية (٢).

⁽۱) ان الادعاء بإساءة استعمال السلطة كان هو السبب الأساس الذي أثار فحة من المسلمين على حكم الحليفة الراشد الغالث عثان بن عفان ، فقد الهموه بمحاباة أقاربه في تعينهم في مراكز هامة ، استبعد منها من كانوا أحق منهم بها ، وقد نتج عن هذه الاعهامات حوادث أيمة أدت إلى مقتل الحليفة ، ومهما يكن مدى صحة هذه الاعهامات فإنها حتى فو ثبت فإن قتله كان عملا غير شرعى .

⁽٢) كتاب الحراج ـ ص (٥٣) ، أشار إليه ، فتحى ، ص ١٧٢ ، مثال ذلك ما قاله أبو يوسف ، ان الوالى ليس له الحق في أن يسمح بأمر من شأنه أن يجعل المرور خطيرا في الطريق العام ولنفس السبب لا يمكنه أن يأمر بتجفيف جزر في نهرى دجلة والفرات أو إقامة سد عليها ، إلا إذا كان لا يترتب عل هذا العمل تعطيل الملاحة .

ويقول أبو يوسف كذلك : ه إذا قلت المياه حول جزيرة من نوع تلك التي توجد في نهر دجلة قرب بستان موسى أو تلك التي توجد شرق المدينة فلا أحد يحق له إقامة أي بناء عليها أو ممارسة أي زراعة بها لأنه إذا أصبحت مثل هذه الجزيرة مروية ومزروعة فإن ذلك من شأنه الاضرار بأصحاب المنازل القائمة أمام الجزيرة ، وأنه ليس من حق الوالى أن يملك هذه الجزيرة لقرد أو يستثمرها لنفسه ه .

[&]quot;(٣) كتاب الخراج ص ٥٦ _ مشار إليه في كتاب فتحى ص ١٧١ .

177 _ يمكننا أن نذكر أمثلة أخرى ، ولكننا نكتفى بالاشارة إلى وجود مبدأ أنه ليس للحاكم (الخليفة) أن يغتصب السلطة بتحويلها عن هدفها الاجتماعي إلى مصلحته الشخصية ، وإلا كانت أعماله باطلة لكونها مشوبة بعيب الاساءة في استعمال السلطة ، كا قدمنا أن الأعمال التي تتجاوز حدود سلطته تكون باطلة لأنها مشوبة بعيب تجاوز السلطة .

٢ _ ضمانات تطبيق هذين المبدأين

الماله ، هذه المسئولية كبيرة لأن الواجبات المفروضة عليه تشمل كل مصالح المسلمين الجوهرية (١) ، ولكن الفقه الإسلامي في هذه المسألة الخطيرة لا يكتفى بتقرير المبدأ أو اعلانه ، بل أنه أحاط هذا المبدأ الأخلاق بقواعد قانونية لضمان تنفيذه (١) عقتضاها يكون للأمة الحق في ممارسة الشورى للحكام والرقابة على أعمالهم .

⁽۱) ل الحديث الشريف و إن الإمام الظالم أشد الناس عدايا يوم القيامة و أشار إليه السيد رشيد رضا في كتابه و الخلاطة و ص ٣٧ ، وقد ذكر الحليفة عمر أنه لو عثرت دابة على شاطىء الفرات فإنه ميكون مسئولا أمام الله لأنه لم يمهد لها الطريق مد يراجع الطبرى (جده ، ص ١٨ ، وكان يتجول بنفسه للبحث عن الهتاجين لاغالتهم و وقد ذكر الطبرى قصصا عؤثرة عن بعض تلك الجولات (ص ٢١) .

⁽٢) وإذا كانت هذه الضمانات القانونية لا يترسع الفقهاء في ذكرها فيسبب هذا في نظرنا هو تعطيل مبدأ حرية اختيار الجليفة ، وهو أن نظم الاستيلاء على السلطة بعد الحلقاء الراشدين قد حالت دون توسع الفقهاء في المسائل التي لها آثار مياسية .

أولا _ مبدأ الشورى

١٦٥ ـ يجب أن نشير هنا أو لا أنه في نطاق التشريع فإن الأمة لا تمارس فقط حق الشورى للحكام ، بل إن لها الحق في أن تشرع قواعد ملزمة عن طريق الإجماع .

التنفيذية فإن على الحكومة _ وهذا التزام قانونى _ قبل اتخاذ القرارات في المسائل التنفيذية فإن على الحكومة _ وهذا التزام قانونى _ قبل اتخاذ القرارات في المسائل الهامة أن تستشير الأمة ممثلة في * أهل الحل والعقد * الذين لهم الحق بل عليهم التزام بتقديم المشورة والنصح ، أساس هذا المبدأ وهو الشورى موجود بالقرآن والحديث وإجماع الخلفاء الأربعة الأوائل .

177 _ قال تعالى : ﴿ وشاورهم فى الأمر ﴾ وقال أيضاً فى وصف المؤمنين ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ وقال مخاطبا رسوله _ صلى الله عليه وسلم _ ﴿ وشاورهم فى الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله ﴾ .

إلى جانب هذه الآيات القرآنية الصريحة ، هناك آيات أخرى يمكن الإشارة لها لتأييد مبدأ الشورى

إن القرآن لم يستثن الرسول الكريم نفسه من واجب الاستشارة والالتزام بالشورى بنص صريح . وفي سيرته الشريفة مواقف كثيرة تدل على أنه تعود أن يأخذ رأى الصحابة ولاسيما هؤلاء الذين كانت لهم دراية خاصة بالموضوع

⁽١) بعض الآيات يأمر الرسول (ص) بالشورى .

تعليق : تراجع هذه الآيات وأحكامها في التفاسير المشهورة وكتابنا ه فقه الشورى . .

المطروح له (۱) ، أما عن سنة الخلفاء الراشدين الأربعة الأوائل ، ففيها أمثلة عديدة تؤكد حرص الخلفاء الراشداين على الشورى قبل اتخاذ قرار فى أى مسألة هامة من شئون الحكم (۲) .

المراح المراح المراح الله المراح الم

 ⁽١) رشيد رضا الحلافة ص ٣٠ : ٣٣ ، حيث يشير إلى استشارة الرسول لصحابته بشأن الحروج ،
لمواجهة قريش خارج المدينة أو التحصن بها في غزوة الحندق .

⁽۲) يراجع الطبرى (جدة - ص ۸۳ و ۱۹۵) حيث يذكر استشارة عمر للصحابة بشأن توزيع العنام وبشأن سفره إلى الشام التي كانت موبوءة بالطاعون ، أما استشارات إلى بكر فيرجع إلى رشيد رضا . (ص ۳۳ ، وفيما يخص الحليقة عمر بن عبدالعزيز يراجع ، موير ، ص ۳۶ .

^(*) تعلیق : فى رأینا أن قرار الجماعة أو ممثلیها (أهل الشورى) ملزم طالما أنه تطبیق لمبدأ الأمر بالمعروف والنهی عن المنكر .

ولم يتبت تاريخيا أن الأغلية أيدت وأى عمر . بل الواضح أنها أيدت وأى أبى بكر والشورى تكون ملزمة لولى الأمر عندما يكون القرار بالأغلية ؛ لذلك تعقد أن المنال الذى ذكره السنهورى عن الحلاف فى الرأى بين ألى بكر وعمر وبعض الصحابة بشأن مانعي الزكاة لا يجوز أن يتخذ ضجة على أن الشورى غير ملزمة لولى الأمر كما يذهب بعض الكتاب والمؤلفين ؛ وفي نظرنا أن الحلاف بين أبى بكر وغيزه من الصحابة قد حسم لصالح أبى بكر لأن عمر نفسه قد اقتع بحجة أبى بكر عدما بين له أنه لا يجوز التغرقة بين الصلاة والزكاة وان من ينكر الالتزام بالزكاة كمن ينكر الالتزام بالصلاة وكلافها يحبر مرتدا ، يجب قتاله وكانت حجته التي وردت على لسانه ، والله لا أفرق بين الصلاة والزكاة ه ، والروايات كلها تدل على أن الصحابة التنموا باجتهاده رضى الله عنه ولى مقدمتهم عمر .

استطاع بهذا الموقف الحارم القضاء على الردة التي كادت أن تودى بقضية الإسلام بفضل رأيه الراجح ، حتى أن عمر نفسه قد اعترف بخطأ الرأى الذي أبداه في هذا الموضوع . يمكننا إذن أن نجيب عن السؤال بالطريقة الآتية : أن الأصل هو أن يكون الخليفة ملتزما باتباع النصح الموجه من المسلمين الا إذا كان لديه سبب خطير يدعوه لمخالفته ، والخليفة هو الذي يقرر ما إذا كان هناك سبب يدعوه ليتخذ قرارا يتحمل وحده المسئولية عنه مخالفا النصح الموجه له . كما أن من الواضح أن رأى الأقلية لا يقيد الخليفة إلا في الحالات التي يرى الخليفة أنه من الحكمة اتباعه .

۱۹۹ – بقى سؤال أخير ، كيف يتعين أهل الشورى أى الأشخاص الذين يجب على الخليفة استشارتهم ، من الواضح أنهم هم و أهل الحل والعقد و أو أهل الشورى و معرفة هؤلاء يكون فى نظرنا بالانتخاب كا أوضحنا ذلك من قبل بشأن طريقة اختيار الخليفة . أما إجراءات الشورى فتراعى فيها ظروف الزمان والمكان ، ومما يؤسف له أن هذه الإجراءات لم تحظ باهتام الفقهاء لأنهم لم يجدوا فى السوابق التاريخية فى عهد الصحابة الذى دام لفترة قصيرة فى عهد الحلفاء الأربعة الأوائل ما يمكن أن يكون أساسا لتنظيم دائم ومستقر للشورى .

ثانيا: مبدأ الرقابة على أعمال الحكومة

۱۷۰ ـ لا يكفى لحماية الأمة من تجاوز السلطة أو إساءة استعمالها أن يلتزم الحاكم بالشورى ، بل يجب فوق ذلك وجود نوع من الرقابة على أعماله ، لأنه يتمتع في حدود اختصاصه بسلطة تقديرية واسعة ، وهذه السلطة التقديرية يمكن أن تعطل مزايا الشورى الا إذا كانت هذه الشورى يتبعها رقابة مستمرة .

إن الجزاء الجذرى المتمثل فى خلع الخليفة فى حالة اخلاله بواجباته له أهمية كبرى ، ولكنه يتم بعد وقوع الضرر الناتج عن العمل . فلابد من وجود رقابة توقف الانحرافات لمنع حدوث الضرر الناتج عن وقوعها .

۱۷۱ ــ هل يمكن وضع أساس شرعى لتنظيم مثل هذه الرقابة ؟ توجد هذه الرقابة فعلا في سيرة الحلفاء الأربعة الأوائل ، وعبر عن ذلك الحليفة الأول (أبو بكر) في خطابه الأول بقوله : « إذا أحسنت فأعينوني وإذا أخطأت فقوموني « وأكد عمر نفس المبدأ حين قال في خطابه :

 أيها الناس إذا وجدتم فى اعوجاجا فقومونى .. قال بعضهم والله لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا .. وأجاب عمر الحمد لله الذى جعل بيننا رجالا قادرين على تقويم اعوجاج عمر بسيوفهم .

١٧٢ ــ إذا كانت الرقابة واجبا شرعيا فكيف تقع إذن ؟

ق عهد الحلفاء الأربعة الأوائل لم تكن أجهزة الادارة معقدة ، فكان من السهل مراقبة أعمال الحكومة ، إذ أن الأمل الحل والعقد الوهم الصحابة ، كانوا يتولون أمر مراقبة أعمال الحليفة وكانوا فى نفس الوقت هم الذين ينتخبونه ويشيرون عليه . كانوا يمثلون الأمة فى كل اختصاصاتها ، ولكن لم يكن هناك قواعد تحدد إجراءات معينة لممارسة هذه الرقابة . من حين إلى آخر كان الصحابة ينتقدون بعض القرارات التى اتخذها الحليفة ، وكان بعد المناقشة يستطيع أن يقنع نفسه بخطئه ، وفى هذه الحالة كان يسارع إلى تقويمه ، أو كان يقنع مستشاريه بصواب عمله (1) ، بل لقد كان هذا الحق فى الرقابة .

⁽¹⁾ من بين الحلفاء الراشدين الذين واجهوا انتقادات عديدة من الصحابة ـ عثمان بن عفان ـ وذلك بسبب تأثره بأقاربه الذين استغلوا حسن نيته وكبر سنه ، وقد أدى ذلك إلى الحياله في سن الثانية والثمانين ، بعد أن حكم التي عشر عاما .

يصل في بعض الأحيان إلى أن أصبح لكل فرد من المسلمين الحق في نقد بعص أعمال الخليفة مدعيا أنه يعبر عن الرأي العام^(١).

١٧٢ _ ما هو دور القضاء في الرقابة على أعمال الخليفة ؟

هل للقضاة سلطة فى تقدير أعمال الخليفة من ناحية شرعيتها ، أم لا ؟ إنه يبدو لنا أكيدا أنه فى الفقه الإسلامي يجب على القضاة الامتناع عن تنفيذ أى أمر للخليفة إذا كان هذا الأمر مخالفا للشريعة (*) علاوة على ذلك فإن الخليفة يخضع للمقاضاة أمام القضاء فى جميع الأمور ، كأى فرد آخر ، ولا يتمتع بأى حصانة مما يتمتع به رؤساء الدول فى النظم العصرية .

1 ١٧٤ - إن وسائل ممارسة الرقابة لم تكن منظمة بصورة دقيقة فيما يتعلق باجراءات ممارستها . هل يمكن ه لأهل الحل والعقد ، أن يتدخلوا قبل أن ينفذ الخليفة أمرا ، لمنع ذلك بحجة أنه عمل غير شرعى ، أو هل لهم الغاؤه بعد وقوعه إذا كان هذا العمل قد تم فعلا وكيف يتم هذا الالغاء ؟ ، هل يتم ذلك بمقتضى سلطتهم الذاتية ، أو يجب عليهم أن يلجأوا إلى سلطة أخرى : شرعية أو قضائية حتى تقوم هذه السلطة بالالغاء ؟ هناك أسئلة عديدة دقيقة ، لا نجد عليها اجابة واضحة في السوابق التاريخية .

⁽١) حتى ان عمران بن سودة وقف يتهم عمر بارتكاب بعض الأخطاء واضطر عبر إلى أن يدفع عن الفسه هذه الاتهامات ، تراجع قعمة هذه الواقعة في الطبري (جده ص ٢٢ : ٣٣) .

تعليق : بل ان هذا الحق مقرر للفرد العادى طبقا للمبدأ المعروف : أنه لا طاعة مخلوق فى معضية الحالق ــ وقد أكده أبو بكر فى خطابه حين قال : ، اطبعونى ما اطعت الله ورسوله . فإن عصيته فلا طاعة لى غليكم ، ــ ومبدأ وجوب: الأمر بالمعروف والنهى عن المتكر .

إزاء عدم وجود إجابات واضحة على هذه الأسئلة في " تاريخ الخلافة لابد لنا من الاستعانة بالمبادىء العامة في القانون العام المعاصر التي لا تتعارض مع مبادىء الشريعة : ففي نطاق النظم البرلمانية ، يمارس رئيس الدولة سلطاته التنفيذية بواسطة وزارة مسئولة أمام المجلس النيابي (الذي يمارس السلطة التشريعية) ، وهذه المسئولية الوزارية هي التي يتمكن بها الشعب من ممارسة حقه في الرقابة على أعمال الحكومة .

هل يمكن تطبيق ذلك في النظام الإسلامي ؟ إن الإجابة تحتاج إلى تفصيل: لقد بينا فيما سبق أن للخليفة أن يفوض سلطاته إلى « وزير تفويض » يمارس جميع اختصاصاته (فيما عدا استثناءات محدودة) ، كا أنه يمكن أن يكون له أكثر من وزير تفويض ، لكل منهم اختصاص محدد بل لقد أجار « الماوردي » للخليفة أن يعين عددا من وزراء التفويض لكي يعملوا معا متضامنين ، وبهذا نكون قد وصلنا إلى تشكيل مجلس وزراء كا هو الحال في النظم العصرية .

لكن بقيت نقطتان للخلاف بين هذا المجلس ومجلس الوزراء في النظم البرلمانية هما :

1 _ أن هذا المجلس كان مسئولا أمام الحليفة (رئيس الدولة)، ولم يتكرر مسئوليته أمام المجلس التشريعي (معلم) التؤاما بمبدأ الفصل الكامل بين السلطتين، وبهذا يكون النظام الإسلامي أقرب إلى النظم الرئاسية المعاصرة (مثل دستور

⁽ه) (١) أضيف هذا الهامش في المتن الأهميته - وهو يقصد الأسئلة المتعلقة بالإجراءات - أما مبدأ وجوب الأمر بالمعروف والتهي عن النكر فلا شك فيه ولا غموض - وهو من أهم خصائص شريحتا وقد نص عليه القرآن في مواضع عديدة .

^(**) و نعظد أن هذا من اختصاص مجلس أهل الحل والعقد ... ويمكن أن يكون بينهم فقهاء أو مجتهدون ، ولكن لا يجوز وصفهم بأنهم مجلس تشريعي لأن التشريع من اختصاص الجتهدين مجتمعين أو منفردين وهم يمثلون الأمة في الأمر بالمعروف والنبي عن المنكر .

الولایات المتحدة الأمریکیة ، والدستور الألمانی قبل الحرب العالمیة الأولی) . ٢ ــ أن تفویض الخلیفة سلطاته إلی الوزراء لم یکن معناه حرمانه من التصرف المباشر بنفسه (وهذا أیضاً هو الحال فی النظام الرئاسی المعاصر) .

بمكننا أن نخطو خطوة أخرى ، نستطيع أن نقرر بدون تردد ، أنه مادام للأمة حق الرقابة على أعمال الحكومة ورئيسها ذاته فليس لرئيس الدولة أى حصانة مما يتمتع بها رؤساء الدول فى النظم المعاصرة سواء منها النظم البرلمانية أو الرئاسية ، وهذه ميزة فى الشريعة الإسلامية تتميز بها عن جميع النظم الديمقراطية المعاصرة ، اننا نرى أن مسئولية الوزير أو الوزراء أو مجلس الوزراء المفوض ، تتفق تماما مع روح التشريع الإسلامي ومبادئه ، وهذا هو فعلا ما تقرر فى دساتير كثير من البلاد الإسلامية مثل مصر وتركيا وايران .

ويمكننا أن نضيف لذلك ملاحظة هامة : هي أن هذا الحل وإن كان يتفق مع مبادىء الشريعة الإسلامية ، إلا أنه ليس الحل الوحيد الذي لا بديل عنه بل إنه كلما تقدمت العلوم السياسية ، وجدت حلول أخرى أفضل من المسئولية الوزارية بولا تتعارض مع مبادىء الشريعة فإنه لا مانع من الأخذ بها (وهذه هي ميزة الأسلوب الذي اتبعته شريعتنا وهو الاكتفاء بالمبادىء الأساسية ، وترك التفصيلات لتجارب الأمم وتقدم العلم والفكر ...) (*).

^(*) تعليق : إن مهذا وجوب الأمر بالمعروف والنبي عن المنكر هو أساس رقابة الأمة ومن يجالونها على الحكام _ بل أنه يعطى الأفراد هذا الحق في الرقابة _ وقد أشار الإمام الشيخ محمد عبده إلى أن هذا الجدأ يوجب على الأمة أن تحتار مجلسا يتولى الرقابة على الحكام ويمثلها في إصدار قرارات ملزمة تأمر الحاكم وتنهاه (تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر) _ وذلك بمقتضى نص الآية الكريمة: وولتكن منكم أمة يدعون إلى الحير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ه ... وهذا هو أساس النظام النيابي ووجوب التزام الحكام بقرار أهل الشورى .. طالما أنها أمر بالمعروف أو نهى عن المنكر _ يراجع تفصيل ذلك في كتابنا فقه الشورى والاستشارة طبعة دار الوقاء سنة ١٩٩٧ البنود ١٩ وما بعده .

الباب الشالث انتهاء ولاية الحكم

انتهاء الولاية

: عہید : ۱۷۵

ولاية الحكومة (الخليفة) حين تكون صحيحة ، تنتهى إما لسبب من جهة شخص الحاكم (الخليفة شخصيا) أو لسبب يرجع لانتهاء النظام .

فى الحالة الأولى بيقى الحكم (الخلافة الصحيحة)، لكن شخص الرئيس (الخليفة) هو الذي يتغير .

أما في الحالة الثانية فإن النظام ينتهى ، وفي نظرنا أنه يكون موقوفا فقط ، ويحل محله لفترة محددة نظام اضطرارى : هو حكومة (خلافة) غير صحيحة أو ناقصة بعبارة أدق ، ولكن يبقى التزام الأمة الاسلامية بإعادة الخلافة الصحيحة ما بقى الإسلام وما يقيت شريعته إلى يوم الدين .

الفصل الأول

أسباب الانتهاء الراجعة لشخص الرئيس الخليفة)

۱۷۱ – سقوط الولاية (الخلافة) الصحيحة (۱) ، معناه أن يعزل الحاكم (الخليفة) بسبب تغير حالته : اذا فقد شروط الأهلية الضرورية لممارسة الولاية (الحلافة) ، في هذه الحالة تنتهي الالتزامات التي تلتزم بها الأمة نحوه وهي : الطاعة والنصرة ولكن هذا ليس السبب الوحيد لانتهاء الولاية ؛ اذ هناك سببان آخران : الموت ، والتنحي . وسنبدأ بهما :

 ⁽١) تعليق : أما الولاية غير الصحيحة فهى ساقطة ولا شرعية لها فلا مجال للبحث في أسباب جدينة لسقوطها ... لأن السقوط معناه زوال الشرعية عمن تكون سلطته شرعية .

ينتج عن ذلك أن مجال تطبيق القواعد الحاصة بانتهاء الولاية معطل تماما في حالة الحلافة (الحكومة) الناقصة _ لأن حكومة القوة والعلب كا تعطل أحكام تولى الحلافة الشرعية بالبيعة الحرة فإنها تعطل كذلك أحكام انتهائها وسوف نلاحظ أن كثيرا من الفقهاء قد أوردوا آراء غير صحيحة في هذا الباب بسبب تأثرهم بما وقع في عهد الحلافة غير الصحيحة ... وما أطوله ع وقد لاحظ السنيوري ذلك في مواضع عديدة (يراجع بند ١٩٥ ... مثلا وما بعده ...) .

۱ سباب الانتهاء بغیر سقوط الولایة (ا) المسوت

۱۷۷ ـ عقد الولاية (الخلافة) ينتهى بموت الرئيس (الخليفة) لأن آثار العقد بالنسبة له شخصية محضة ولا تمتد الى ورثته . للحاكم (الخليفة) أن يختار من يخلفه بعقد استخلاف ، ولكن هذا الاستخلاف ليس وراثة مطلقا .

۱۷۸ ـ إن المرض حتى لو اشتدت وطأته لا تنتهى به الولاية ، ولكن إذا مرض الخليفة لدرجة اليأس من حياته ، واذا أصبح عاجزا ولم يعد يتمتع بكل قواه فيستطبع الناخبون انتخاب مرشح ليكون خلفا له .

۱۷۹ ـ بوفاة الرئيس (الحليفة) تصبح الولاية (الخلافة) شاغرة ويجب اتباع الإجراءات المقررة لتنصيب الرئيس (الخليفة) الجديد .

ويجب على الناخبين انتخاب رئيس (خليفة) جديد أو مبايعة الشخص الذي استخلفه المتوفى عند الاقتضاء إن وجد .

ليس هناك فترة محددة لمبايعة الخليفة الجديد ، ولكن لا يجوز أن يتأخر كثيرا ، لأنها حالة عاجلة تمس المصالح الجوهرية للأمة الاسلامية . لذلك فإنه فور موت الرسول - عَلَيْكُ - كان أول اهتمام للمسلمين هو القيام باختيار الخليفة الأول أبو بكر الصديق ، وقدموا ذلك على دفن الرسول - عَلَيْكُ - والخليفة الثانى عمر تمت له البيعة من الناخيين فور موت أبى بكر ، والخليفة الثالث انتخب خلال الثلاثة أيام التى خددها عمر . وعقب اغتيال الخليفة الثالث سارع الناخبون الى مبايعة ، على ، الخليفة الرابع (۱) .

⁽١) ورد في العقائد العصدية من ٥٠٧ – ٢٠٦ أن مبايحته تحت خلال ثلالة أيام .

هذه السوابق تبين أن القواعد الاسلامية الصحيحة تحتم أنه يجب اختيار الرئيس (الخليفة) بأكبر سرعة ممكنة . وهذا المبدأ صحيح ليس فقط حين يكون خلو منصب الخلافة ناتجا عن موت الخليفة ، ولكن أيضا عندما ينتج الخلو عن أى سبب آخر كالاستقالة أو سقوط الولاية أو العزل (١) .

منصب الحلافة لمدى الحياة ، أو غير محدد المدة ؟ وان الموت وحده اذا لم يتوفر أى منصب الحلافة لمدى الحياة ، أو غير محدد المدة ؟ وان الموت وحده اذا لم يتوفر أى من الأسباب الأخرى المذكورة أعلاه _ هو الذى ينهى ولاية (الحلافة) وبعبارة أخرى هل يمكن أن يعين الرئيس (الخليفة) لمدة محددة معينة وان تنتهى ولايته تلقائيا بحكم القانون عند انتهاء هذه الفترة ؟ أهمية هذا السؤال أن الإجابة عليه بالإنجاب تجعل نظام (الخلافة) يماثل الأنظمة الجمهورية المعاصرة وللسؤال أيضا أهمية فيما يتعلق بشرعية النظم الجمهورية من وجهة نظر الفقه الاسلامي مثل الجمهورية التركية . في رأينا أنه ليس هناك شك في الإجابة ، رغم أن مثل هذه الحالة لم تواجه من قبل نظريا أو علميا في التاريخ الاسلامي ورغم أن المفهوم التقليدي للخلافة أن تنصيب الخليفة يكون لمدى الحياة إلا اذا تنحي أو حكم التقليدي للخلافة أن تنصيب الخليفة يكون لمدى الحياة إلا اذا تنحي أو حكم من تحديد مدة الولاية ولكنه لا يوجد حسب رأينا في مبادىء الفقه الاسلامي أي مانع من تحديد مدة الولاية () .

⁽۱) ابن حزم جد 2 . ص ۱۷۰

^(*) تعلیق :

فى رأينا أن الولاية تكون لمدى الحياة فقط إذا لم يتضمن عقد البيعة تحديد المدة ولما كان عقد البيعة حرا فإنه يمكن أن يتضمن قيودا أو شروطا على سلطة الحاكم ومن الصواب أن يكون للناخبين من أهل الحل والعقد أن يجعلوا البيعة محدودة المدة ليتمكنوا من مزاولة حقهم فى الاشراف على أعمال الحكومة وسياسة الحاكم الذى اختاروه .. هذا كله خاص بالبيعة الحرة وهى وحدها التى تصح شرعا . أما البيعة التى تؤخذ بالاكراه أو الغش فإنها تكون عقدا باطلا سواء كان هذا العقد لمدى الحياة أو لمدة محددة إ

(ب) التنحى أو الاستقالة

۱۸۱ مبدئیا کل ولایة تابعة یمکن إنهاؤها ، وفی هذه العقود عامة یکون لکل طرف فی العقد إنهاء العقد بإرادته ، وهذه القاعدة تسری علی عقد الوکالة الذی هو أساس الولایات التابعة (۱) .

۱۸۲ _ على عكس ذلك فان ولاية الخليفة هي ولاية أصلية وليست تابعة ، لذلك يرى فقهاؤنا أنه لا يمكن إنهاؤها بإرادة أحد الطرفين ، وهذا مؤكد بالنسبة للناخبين (۲).

ولكن هل تطبق هذه القاعدة تجاه الخليفة ؟ يبدو منطقيا الرد على ذلك بالإيجاب ، أى أنه لا يجوز له التنحى الا بموافقة الأمة (٣).

ومع ذلك ليس هذا هو الحل الذي يبدو أنه ساد في الفقه ، قان الماوردي قرر

 ⁽١) لاحظنا أن عقد الاستخلاف في نظر الفقهاء ملزم للمستخلف ، ولا يجوز له العدول عنه ، وذلك
 لأن هذا العقد من نوع خاص لصالح جناعة المسلمين فهر ليس عقد ولاية أو وكالة .

⁽٢) تقول الأحكام السلطانية ص(٨) أن أهل الاختيار لا يجوز لهم عزل الخلفة طالما لم يوجد لديه سبب من أسباب مقوط الولاية .

تعليق: إ ويلاحظ أن هذه القاعدة هي التبعة في النظم الديمقراطية الحديثة إذ ليس للناخبين حق عزل النائب الذي تم اختياره ... ولكن هذا لا يمنع من محاسبة من اختياره وعزله تسبب شرعي معزل الخليفة أو الحاكم تسبب شرعي لا يتعارض مع العقد بل هو إعمال له ... كما سيتضع في البنود التالية] .

⁽٣) مادام العقد ملزما لأحد الطرفين فلابد أن يكون ملزما للطرف الآخر ، يضاف إلى ذلك أن هذا العقد متعلق بالصالح العام فالحلافة نظام أساسه مصالح الأمة الإسلامية ، ولذلك تكون الحقوق الناشئة عنه لعالج المسلمين وليست لصالح الحليفة ، وبالتالى لايجوز أن يتصرف فيه بالانهاء ، وقد رأينا هذه القاعدة بشأن عقد الاستخلاف الذي تطبق عليه نفس القاعدة ، ولذلك نوى السعد في (، شرح المقاصد ، عد ٢ بشأن عقد الاستخلاف الذي تطبق عليه نفس القاعدة ، ولذلك نوى السعد في (، شرح المقاصد ، حد ٢ مر ٢٧٣) لا يجيز تنعي الحليفة بإرادته المتفردة إلا في حالة ما إذا كان قد حل به سبب يعجزه عن القيام بمنولياته ، وهنا يكون انتهاء الولاية بسقوطها لا بالتبعي .

أن (الخليفة) يمكنه أن يتنحى أى أنه يستطيع أن ينهى عقد الولاية بإرادته وحده (١) ، وهو يفسر هذا باعتبارات عملية ، أنه في صالح سير نظام الخلافة أن لا يفرض على الخليفة البقاء رغم إرادته إذا أراد التنحى عن مهامه في الحكم .

۱۸۳ ـ إن تنحى الرئيس (الخليفة) يجعل الخلافة شاغرة ويفتح الباب لاختيار من يتولاها ويجب على أهل الاختيار البدء فى اختيار رئيس (خليفة) جديد عن طريق الانتخاب أو الاستخلاف من قبل الخليفة المتنحى ولكنه فى رأينا لا يجوز أن يكون هدف الخليفة من تنحيه أو استقالته هو أن يمكن شخصا آخر من الخلافة عن طريق استخلافه (٢).

⁽١) ص ٩ . حيث يقول : ـ ان التحى عن الخلافة يترتب عليه ما يترتب على موت الخليفة ، وكذلك ص ١٠ حيث يشير إلى أن الفرق بين الخلافة ووزارة التفويض هو أن الخليفة له الحق في التنحى في حين أن الوزير لا يحق له ذلك .

⁽٢) يلاحظ أن تنحى الحسن بن على عن الخلافة لمعاوية لم يكن تنحيا عن منصب الخلافة بل كان فقط تخليا عن المطالبة بالخلافة ثما فتح المجال لمعاوية للاستثنار بها .

الفصل الشانى ٢ ـ انتهاء الولاية بالسقوط (العزل)

١٨٤ ـ تسقط صفة الولاية (الخلافة) عمن تولاها اذا تغير حاله تغيرا نتج عنه فقد واحدة أو أكثر من شروط الأهلية المطلوبة عند اتمام عقد الخلافة (١).

فقدانه مثل شرط الذكورة أو شرط النسب القرشى عند من يشترط ذلك ، وكذلك شقدانه مثل شرط الذكورة أو شرط النسب القرشى عند من يشترط ذلك ، وكذلك شرط العلم والحكمة والشجاعة (وفي نظرنا) ، كا أن بعضها فقدانه غير جائز ، كالحرية ، اما الشروط الأنحرى التي قد تزول بعد تولى الخلافة فهي سلامة العقل أو سلامة الحواس أو العدالة ، أو الاسلام ، لكن شرط العدالة والاسلام يختلفان عن الشروط السابقة في أنهما ليسا من الشروط الجسمية ويقول الماوردى ان هناك حالتين يترتب عليهما سقوط الولاية عن شاغلها ، أولاهما عيب أو نقص معنوى يزيل عنه صفة العدالة أو صقة الاسلام ، أما الثانية فهي نقص أو عيب عضوى أو حسماني (٢) .

⁽١) يعتبر هذا شرطا فاسخا ضمنيا في عقد الولاية ، ويتحقق هذا الفسخ إذا فقد الخليفة أحد الشروط الجوهرية المشترطة فيه ليكون أهلا لها .

⁽٢) الأحكام ص15 وترجمتها الفرنسية لاستروروج ص ١٧٠ ـ ١٧١ .

أ _ السقوط أو العزل لأسباب معنوية

١٨٦ _ [العيوب المعنوية التي يترتب عليها سقوط الولاية بحكم القانون هي : فقد شرط الاسلام بالردة ، أو فقد صفة العدالة بالفسق] .

(۱) لما كان يشترط فيمن يتولى الخلافة (رئاسة الدولة) أن يكون مسلما، فانه يترتب على ذٰلك أنه اذا أصبح بعد توليته مرتدا فان الولاية، تسقط عنه تلقائيا بحكم القانون.

١٨٧ _ كذلك الحكم إذا لم يرتد عن الإسلام، وإنما أصبح فاسقا فقط [لأنه يفقد صفة العدالة] .

١٨٨ ـ والفسق نوعان : الأول هو الفسق الظاهر المعروف بذلك لأنه يظهر في السلوك الخارجي ، أما النوع الثانى فهو الفسق المعنوى ، وكلا النوعين يزيل صفة العدالة اللازم توافرها فيمن يتولى الرئاسة (الخلافة) .

۱۸۹ ـ الفسق الظاهر بالمعنى المعروف هو الفسق الذى ينتج عن ارتكاب المعاصى والتجرؤ على الأعمال المكروهة مع اتباع الشهوات والاستسلام للأهواء وهو يظهر فى السلوك الشخصى للحاكم سواء فى حياته الخاصة أو فى طريقته فى ممارسة السلطة فى الحياة العامة .

۱۹۰ ـ ویعتبر الخلیفة فاسقا بهذا المعنی اذا ارتکب احدی الکبائر (۱) أو اذا تعود ارتکاب الصغائر .

۱۹۱ ـ أما فى النوع الثانى الذى يهمنا (الفسق المعنوى) فيصبح الجليفة فاصقا اذا خرج فى ممارسة ولايته عن الأصول الشرعية أى اذا تجاوز سلطته أو أساء استعمال ولايته .

۱۹۲ ب والمتفق عليه أن الفسق بنوعيه يمنع من تولى الخلافة ويترتب على ذلك أنه يمنع من استمرار سلطة الخليفة اذا طرأ أثناء الولاية ، ما دام انه يمنع أهليته لتولى الخلافة (۱۹۰).

اذا استرد الخليفة مرة أخرى صفة العدالة فهو لا يسترد بذلك صفة الخليفة مرة أخرى الخليفة مرة أخرى الخليفة من جديد بتوليته (الخلافة) يكسبه الصفة من جديد (٢) .

۱۹۳ __ وهذا سؤال لابد من الاجابة عليه . هل يترتب على الفسق سقوط صفة الخلافة تلقائيا بحكم القانون أم أنه يجب خلع الخليفة بقرار من جهة ما ؟ يفتى الشافعي بأن السقوط يقع بحكم القانون تلقائيا ويمكن أن نؤيد هذا الرأى بالقول بأن

 ⁽۱) براجع بشان الكبائر ـ البيضاوى ، جزء ۱۰ ص ۲۷ ، وفخر الدين الرازى من الشرح الكبير
 جزء ۳ ص ۵ • ۳ وما بعدها والغزالي (الأحياء) ، جزء ٤ ، ص ۱۹ .

^(*) تعلیق :

أشار المؤلف في بند ١٨٨ بالمتن في النص الفرنسي .. إلى أن بعض فقهاء البصرة يرون خلاف ذلك (وهنا يظهر مرة أخرى الحلط بين مبادىء الحلافة الصحيحة وما جرى عليه العمل في الحلافة الناقصة] وقد انتقد هذا الرأى في البند ٩٩٥ فيما بعد .

⁽۲) يقول الماوردى (الأحكام ص ۱٤) ، أن بعض الفقهاء يقولون مع ذلك أنه في هذه الحالة يسترد الشخص صفة الحلافة على المشخص صفة العدالة دون حاجة لبيعة جديدة وحجتهم في ذلك أن الحلافة لها طبيعة عامة وانه يحسن تفادى أجراءات ببعة جديدة .

عقد الخلافة ينفسخ بحكم القانون عندما تتحقق الشروط التي يترتب عليها انفساخ العقد .

ولكن هناك اعتبارات عملية تدعو للقول بأن السقوط يكون بقرار من الأمة [أو من يمثلونها] لأن القول بالسقوط بحكم القانون في حالة الفسق معناه أن ذلك قد بحدث بدون علم الأمة وتكون أعماله التي قام بها بعد الفسق باطلة شرعا دون أن يعلم الناس ذلك ، وهذا يخل باستقرار الأوضاع القانونية والسياسية وثباتها .

المحكم القانون أو على اثر صدور قرار به انما هى تأكيد واضح للصفة التعاقدية بحكم القانون أو على اثر صدور قرار به انما هى تأكيد واضح للصفة التعاقدية للولاية (للخلافة) لأن أساسها عقد بين الأمة والخليفة فاذا لم يقم الخليفة بواجباته ينفسخ العقد أو يفسخ ويتحلل الطرف الآخر (الأمة) من التزاماته وقد يبدو هذا أمرا طبيعيا في عصرنا ولكن للفقه الاسلامي الفضل في أنه قد وضع المفهوم التعاقدي للسلطة قبل أن يظهر في الفكر الاوروبي وفي الوقت الذي كان فيه العالم الأوروبي في ظلمات الغصور الوسطى وبذلك تقدم أكثر من ألف سنة على النظريات الحديثة التي تفخر بها اوروبا في القرن الثامن عشر ، بل ان الفقه الاسلامي تجاوز ما قاله و روسو و عن العقد الاجتماعي الذي كان في نظره عقدا ضمنيا مفترضا ، أما في الشريعة الاستلامية فان الولاية مبنية على عقد فعلى حقيقي تسرى عليه احكام العقود من حيث انعقاده وصحته وانتهائه وهو عقد البيعة .

۱۹۵ ـ كل ما قدمناه خاص بنظرية الحكومة (الخلافة) الصحيحة ولكن الخلط بين هذا النظام ونظام (الحكومة) الخلافة الناقصة لدى بعض الفقهاء جعلهم يأخذون برأى شاذ فيما يتعلق بأثر الفسق في سقوط صفة الخلافة ، مع اعتراف هؤلاء أن الفسق مانع من صحة عقد الخلافة الا أنهم يرفضون أن يقبلوا

النتيجة المنطقية التي تجعله مانعا من الاستمرار فيها وهم يعللون هذا القول بأن حالة الضرورة قد تضطر الأمة لأن تتحمل بقاء خليفة فاسق اذا كان مستبدا يفرض سلطته بالقوة . (وهذا التعليل خاص بالخلافة الفاسدة أو الناقصة) مثال ذلك أن التفتازاني يقر أن الشخص الفاسق أو غير العادل ليس أهلا لتولى الخلافة وممارستها الا أنه يؤكد أن الفسق أو الظلم لا يترتب عليهما مقوط صفة الخلافة (١) ، ويؤيد (السعد) هذا الرأى (٢) .

ويلاحظ أن الشافعية يفرقون بين ولاية القاضى وولاية الخليفة فيرون (٢) أن الخليفة يمكن أن يبقى اذا كان يترتب على سقوط ولايته بسبب الفسق حرب أهلية أو اضطراب (وقولهم هذا يدخل ضمن أحكام الخلافة الناقصة أو الفاسدة) لكن اثنين على الأقل من فقهاء الحنفية المشهورين (وهما ابن الهمام فى المسايرة وصدر الشريعة فى تعديل العلوم) يريان أن الفسق سبب من أسباب سقوط الولاية . أما صاحب المواقف فيأخذ برأى وسط (٤) هو أنه فى حالة الفسق لا يصبح

⁽١) تقريب المرام: ص ٣٣٢.

⁽۲) ، (۲) یواجع شرح المقاصد جـ ۲ ، ص ۲۷۲ ، کا تراجع العقائد النسفیة ص ۱٤۹ ، ۱٤۹ ، ویلاحظ آن التفتازالی بشیر إلی الفرق بین رأی الشافعی ورأی أبی حنیفة ، فالشافعی یؤکد أن الفاسق لیس أهلا لأیة ولایة فی حین أن أبا حنیفة بری أنه یمکن أن بمارس و لایة الحلافة ، ویأخذ التفتازانی برأی أبی حنیفة ویؤیده بمایأتی :

ـ السوابق التاريخية بعد عهد الحلقاء الراشدين حيث تولى الخلافة من وصفوا بالفسق ، ويرد على هذا القول بأن هذه كانت أنظمة خلافة ناقصة أو غير راشدة .

ـ أن العصمة ليست شرطا لتولى الخلافة ، ويرد على هذا بانه غلط بين العصمة وبين صفة العدالة الطلوبة لى كل من يرشح للولاية (يراجع رد حاشية الخيالي ، والعقائد النسفية ص ١٤٦، ١٤٦) .

⁽⁴⁾ المواقف ، جزء ٨ ، ص ٣٥٠ .

خلع الخليفة حتميا بل هو فقط اختيارى (١) ويرى من ناحية أخرى أنه لا يجوز خلع الخليفة اذا كان يترتب على ذلك اضرار أخطر من الاضرار الناتجة من استمراره في الحكم (١) ، هذه القاعدة الأخيرة معقولة جدا ، ولكن الواقع هو أن المستبد الذي يبقى في ولايته بالسيطرة والقهر رغم فسقه تكون خلافته اضطرارية فاسدة ناقصة على الأقل وليست خلافة صحيحة وتعتبر نظاما شاذا مؤقتا ـ أو اضطراريا .

(ب) سقوط الولاية بسبب عجز بدني

۱۹۶ - قد تسقط عن الحاكم ولايته بسبب اصابة بعيب جسمى يفقده احدى الحواس أو أعضاء الجسد أو الحرية (۲) .

فقد أحد الحواس

۱۹۷ ـ ان كلمة الحواس تأخذ هنا معنى واسعا جدا حتى يشمل العقل نفسه :

هناك عارضان بمنعان استمرار عقد الولاية (الخلافة) كا أنهما بمنعان انعقاده وهما :

فقد العقل وفقد البصر.

 ⁽¹⁾ أى أنه يجوز للأمة خلع الإمام لسبب بيرر هذا الحلع ، المواقف جزء (٨) ، ص٣٥٣ (ويؤخذ عليه أنه لم يشر إلى انه في حالة بقاء الفاسق في الولاية فإن عبلاله، تكون ناقصة) .

⁽٢) المواقف ، جدلا ص ٢٥٣ .

 ⁽٣) يعدر الماوردي فقد الحرية ضمن العيوب البدنية _ وكان من الأولى في نظرنا أن يحبر بماثلا للرق الذي يجنع من الأهلية لعقد الحلافة وبالتالى فهو يمنع استمرار العقد إذا عرض أثناء الولاية .

۱۹۸ - طبیعی أن يجعل الجنون الخليفة غير قادر على القيام بمسئولياته (۱)
۱۹۹ - ان فقد البصر سبب لسقوط ولاية الخليفة ويعلل الماوردى ذلك بأن العمى يسقط ولاية القاضى ويمنع قبول شهادة الشاهد ، فمن باب أولى يجب أن يترتب عليه سقوط ولاية (الخليفة) .

فقسد الأطراف

، ، ٢ .. ان فقد الأطراف الذي يكون عائقا كاملا عن العمل (٢) أو الحركة (مثل فقدان اليدين أو القدمين) ينتج عنه سقوط الولاية كما أنه بمنع انعقاد الحلافة ، أما اذا لم تشكل هذه العيوب سوى نقص جزئى في المقدرة على العمل أو على الحركة فانها تمنع انعقاد الولاية (الحلافة) ، ولكن لا ينتج عنها السقوط (٢)

⁽¹⁾ ولكنه لا يتنج عنه مقوط الولاية إلا إذا ثبت أنه جنون مستمر ، ويظهر لنا أن القرارات التي يتخذها الحليفة ألناء حالات الجنون المؤقت تكون باطلة حتى ولو لم يفقد صفته بسبب عدم استمرار هذه الحالة ، ويراجع بشأن الجنون المخطع الذي تتخله فنرات افاقة ، ما قاله الماوردي ص ١٤ ، وفي نظرنا أن الشيخوخة والأمراض المستحصية التي يترتب عليها ضعف العقل لدرجة تجعل الحليفة غير قادر على القيام بمسئولياته يجب أن تعير مماثلة لحالات فقد العقل .

⁽٢) ، (٣). بالنسبة للعيوب الأخرى التي تصيب العين عثل الحول ــ تراجع الأحكام ص ١٥ ، أما ما يخص الصمم والبكم اللذين يمنعان انعقاد الحلافة، فغيهما آراء متعددة، وهناك خلاف حول كونهما يسبهان السقوط أم لا ، أما صعوبة النطق أو نقل السمع قلا يترتب عليهما سقوط ولاية الخليفة .

ويلاحظ ان العيوب البدنية بمكن أن يترتب عليها مقوط صفة الحلافة بمحكم القانون لأنها أسباب جسمية بمكن التحقق منها بسهولة _ ولكننا نرى لأسباب عملية أنه من الأفضل أن يصدر قرار رسمى بذلك لما يترتب عليه من نتائج قانونية وإجتماعية هامة .

بالنسبة للعيوب والأمراض الأخرى تراجع الأحكام السلطانية ، ص ١٥ وعلى العموم فإن القاعدة هي أن كل عيب بدلى يعوق الحليفة عن مباشرة مهامه ينتيج عنه سقوط ولاية ... الحليفة .. يراجع رد المحتار جزء ٣ ص ٢٠٨ .

فقد حرية التصرف

۲۰۱ _ يجب أن يتمتع الحاكم (الخليفة) بحرية تامة في مباشرة ولايته ، فاذا أصبح خاضعا لارادة أخرى غير ارادته فانه يكون فقد حرية التصرف وبذلك تسقط ولايته ، وبناء على هذا المبدأ فان الحاكم (الخليفة) الذي يخضع لنفوذ اجنبي سواء كان نفوذا ظاهرا او غير ظاهر تسقط عنه صفة الولاية (الخلافة) (۱)

١٠١ م ــ يتبقى لدينا فرضان هامان يجب بخثهما وهما : الحجر والاكراه .

٢٠٢ ـ أما عن الحجر فيقول ۽ الماوردي ۽ :

والمحر هو أن يستولى عليه من أعوانه من يستبد بتنفيذ الأمور من غير تظاهر بمعصية ولا مجاهرة بمشاقة ، فلا يمنع ذلك من امامته ولا يقدح في صحة ولايته ولكن ينظر في أفعال من استولى على أموره : فان كانت جارية على أحكام الدين ومقتضى العدل جاز اقراره عليها تنفيذا لها وامضاء لأحكامها لئلا يقع ما يعود بفساد على الأمة ، وان كانت أفعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يجز اقراره عليها ولزمه أن يستنصر من يقبض يده ويزيل تغلبه (٢) .

ومن الواضح ان الحل الذي يقدمه ، الماوردي ، في حالة الحجر قد أملته

 ⁽١) وينطبق هذا المبدأ على النفوذ الأجنبي أياكانت صورته أو تسميته في لغة العصر الحاضر كالحماية الأجنبية أو الدخول ضمن منطقة النفوذ لدولة أجنبية ... الح .

 ⁽۲) الأحكام السلطانية ص ۱٦.

عليه اعتبارات الاضطرار والضرورات العملية وهي الاعتبارات نفسها التي أملت . عليه الأحكام التي قدمها بشأن ولاية الاستيلاء (١)

٢٠٣ _ أما الأكراه الذي يسميه الماوردي ، القهر ، فقد قال عنه :

و أما القهر فهو أن يصير مأسورا في يد عدو قاهر لا يقدر على الخلاص منه فيمنع ذلك من عقد الامامة له لعجزه عن النظر في أمور المسلمين وسواء كان العدو مشركا أم مسلما باغيا ، وللأمة اختيار من عداه من ذوى القدرة . وان أسر بعد أن عقدت له الامامة فعلى كافة الأمة استنقاذه لما أوجبته الامامة من نصرته ، .

فى رأيه أنه ۽ ان كان فى أسر المشركين خرج من الامامة لليأس من خلاصه واستأنف أهل الاختيار بيعة غيره على الامامة ، ولو خلص من أسره بعد الأياس منه لم يعد الى امامته لخروجه منها بالأياس .. وان خلص قبل الأياس فهو على إمامته ،

أما فى الحالة الثانية و عندما يكون مأسورا لدى بغاة المسلمين "فان كان مرجو الخلاص فهو على امامته ، وان لم يرج خلاصه لم يخل حال البغاة من أمرين : إما أن يكونوا نصبوا لأنفسهم اماما أو لم ينصبوا : فإن كانوا فوضى لا إمام لهم فالإمام مأسور فى أيديهم على إمامته لأن بيعته لهم لازمة وطاعته عليهم واجبة فصار معهم كمصيره مع أهل العدل اذا صار تحت الحجر ، وعلى أهل الاختيار أن يستنيبوا عنه ناظرا يخلفه ان لم يقدر على الاستنابة فان قدر عليها كان

⁽١) ويمكن القول بأن الحجر هو نوع من وزارة الاستيلاء أو ولاية الاستيلاء ، وقد عاش الماوردى ق عصر وصلت فيه الحلالة العباسية إلى درجة من الضعف الذي استغله الولاة والوزراء للاستيلاء على السلطة الفعلية مع بفاء الحليفة ولكنه لم يبق له إلا سلطة العمية دينية ، هذه الظروف هي التي أملت الأحكام الاضطرارية الحاصة بولاية الاستيلاك [التي أوردناها في البند (١٤٧) فيما سبق] .

 ⁽۲) يراجع بشأن البغاة ، الأحكام السلطانية ص ٤٧ ـ • • .

أحق باختيار من يستنيبه منهم . » وان كان أهل البغى قد نصبوا لأنفسهم اماما دخلوا في بيعته وانقادوا لطاعته فالامام المأسور في أيديهم خارج عن الأمامة بالاياس من خلاصه لأنهم قد انجازوا بدار تفرد حكمها عن الجماعة وخرجوا بها عن الطاعة فلم يبق لأهل العدل بهم نصرة ولا للمأسور معهم قدرة . وعلى أهل الاختيار في دار العدل أن يعقدوا الامامة لمن ارتضوا لها ، فان خلص المأسور لم يعد الى الامامة لخروجه منها » (٢٦ — ٢٩) .

معنى ذلك أن الامام الذى عينه البغاة يصبح خليفة بالقهر والاستيلاء والغضب ، وقد أجازوا ذلك للضرورة فقط ، ولكن خلافته فاسدة أو ناقصة وتسرى عليها أحكام هذا النوع من الخلافة غير الصحيحة الذى ندرسه فيما بعد .

⁽٣٦ ، ٣٩) تراجع ، الأحكام السلطانية ، ص ٩٧ وما يعدها حيث يقول انه في حالة السقوط إذا كان الحليفة قد استخلف فإن من استخلفه يستجي الولاية ... ويذكر مبررات ذلك .

أما تحديد الوقت الذي يصبح هناك يأس من خلاص الماسور فإنه واقعة موضوعية تخصع لتقدير الأمة (أو أهل الحل والعقد المعلين فما) .

الفصل الشالث أسباب انتهاء النظام (نظرية الحكومة الناقصة ـ الخلافة غير الراشدة)

تمهيد

١٠٤ ــ دراستنا حتى الآن كان موضوعها نظام الخلافة الراشدة أو الحكومة (الخلافة) الصحيحة فقط ، وهذا النظام ينتهى أو بمعنى أصح يتوقف سريانه إذا حدث أمر يجعل إقامته وسيره مستحيلًا ، وقد (*) يحل محله نظام حكومة أو (خلافة) ناقصة . ولابد لنا من دراسة هذا النظام (الحكومة أو الخلافة الناقصة) باعتباره من أسباب انتهاء الخلافة الصحيحة لنرى كيف يمكن أن تسترد الخلافة أسباب صحتها .

٥٠٠ ــ علينا أن نبين أو لا ما يميز الحكومة (الخلافة الراشدة) الصحيحة عن أي نظام آخر : هناك ثلاثة مبادىء تعطى الخلافة الصحيحة ذاتيتها المميزة لها :__

^(*) تعليق :

نلاحظ أنه لم يشر إلى الاحتمالات الأخرى مثل الغاء الخلافة لتحل محلها حكومات وطنية قطرية مما يترتب عليه تجزئة دار الإسلام إلى دول عديدة _ وقد يترتب عليه تعطيل تطبيق الشريعة فى كثير من الأقطار _ أو تعطيل مسئولية الدولة عن الشئون الدينية بالحكم اللاديني ، وسبب ذلك أنه كان يعتقد أن هذا الوضع لن يدوم طوبلا

بالنسبة لمعيزات الحكم (الحلافة) الصحيح شرعا _ وهى المبادىء الثلاثة _ التى ذكرها يجب ان للاحظ أن المبدأ الأول خاص بشرعية تولى السلطة _ أما الثالى فخاص بالشخص الذى يتولى السلطة _ ل حين أن الثالث يشتمل على ثلاث خصائص مستمدة من واجبات الحكومة واختصاصاتها ، وهى وحدها التى يرى أن حكومات الحلافة الناقصة ملتزمة بها ولذلك اكفى بالاشارة لها فيما سبق .

أولها: أن هذا النظام مبنى على أساس تعاقدى ، فالخليفة الصحيح تكون ولابته بناء على عقد صحيح (وهو البيعة الحرة) . وفي حالة الاستخلاف يكون اختياره بعقد استخلاف قبل البيعة التي يجب أن تكون حرة ، أما القوة أو العنف فهما مستبعدان تماماً من نظام الخلافة الصحيحة (الراشدة) .

ثَانيها : أن من يرشح نفسه للحكم (الخلافة) يجب أن يتوفر فيه شروط الأهلية التي تضمن حسن سير الحكومة .

ثالثها: فيما يختص عمل نظام (الخلافة) الصحيحة وسيرها فإنه يشمل ثلاث عناصر أساسية هي:

(أ) يشمل عمل حكومة (الخليفة) اختصاصات سياسية واختصاصات دينية .

(ب) فى ممارسة هذه الاختصاصات تلتزم الحكومة (الخليفة) بأحكام التنزيعة الإشلامية اقتداء بالرسول عليه .

(ج) ولاية الخلافة عامة على دار الإسلام لتضمن وحدة العالم الإسلامى. ٢٠٦ ـ إذا أصبح قيام نظام الحكومة (الخلافة) الصحيحة مستحيلالسبب أو آخر فإن المسلمين يجدون أنفسهم في مأزق ، فهم من ناحية ملتزمون شرعاً بإقامة هذا النظام كا رأينا ، ولكنهم من الناحية الأخرى عاجزون عن ذلك _ في مثل هذه الظروف ينشأ نظام الخلافة الناقصة .

ولقد لاحظنا أن كتب الفقه لا تقدم إلا ملاحظات عايرة بشأن الخلافة الناقصة ، والسبب في ذلك في نظرنا أنهم لم يكونوا يريدون التورط في الكلام عن و شرعية هذا النظام ، الذي يعتبر نوعا من الحكومة الفعلية التي استمرت عصوراً طويلة [تتعارض مع اعتبارها نظاما للخلافة] فضلا عن انتهاكها للمبادى، الشرعية الأساسية .

كا لاحظنا أن بعض الفقهاء (أغلبهم من الأحناف وكثير منهم من الأتراك) بدلا من التفرقة بين الخلافة الصحيحة والناقصة ، وبدلا من البحث في شرعية هذا النظام الفاسد رغم اختلافه عن نظام الحكومة (الخلافة) الصحيحة يحاولون تصويره في صورة النظام الصحيح عما قد يؤدى إلى الخلط بين هذين النظامين اللذين يختلفان تماما في أسسهما وروحهما . وهذا الخلط يؤدى إلى وضع قواعد غير مقبولة بشأن عمل الحكومة (الخلافة) الصحيحة وسيرها (بل وانتهائها) .

ونحن سنحاول وضع الخطوط العريضة لنظام الحكومة (الخلافة) الناقصة ، وهي مهمة عسيرة لأننا لا نجد في كتب فقهائنا ما يرشدنا في هذا الجال ، ولأننا نجد أنفسنا في مجال سادته القوة والسيطرة والعنف الذي لايتقيد بنظريات ولا مبادىء . وسيكون مرشدنا الوحيد هو السوابق التاريخية والعملية لبناء هذه النظرية (١) .

⁽۱) وهناك مرجعان حديثان اهما بالعقرقة بين التظامين ، هما و الحلاقة للسيد رفيد رضا و ، و والمذكرة التركية و . ومع ذلك قابما لا يقدمان تظرية كاملة علوم عليها هذه الفرقة . وهناك حديث نبوى يشير إلى الفرقة بين الحلاقة العسميحة والحلاقة الناقصة ، ونصه : و ستكون الحلاقة بعدى ثلاثين عاما ، تصبح بعدها ملكا عصوصنا ، وهنا نتساءل : هل كلمة الحلاقة استعملها الرسول في حياته لأن اللفظ الذي تردد في الأحاديث هو لفظ الامامة .

وتراجع العطيقات على هذا الحديث في و العقائد النسفية و ص ١٤٣ ، ١٤٣ ، و والعقائد النسفية و ص ١٤٣ ، ١٤٣ ، و يلاحظ أنه يوجد اصطلاحات معددة للمقارنة بين كل من هلين العظامين ، فيقال و الحلافة الحقيقية والصورية و و الحلافة الكاملة والناقصة و و الحلافة الصحيحة وغير الصحيحة و غير الصحيحة و .

ملىق :

نقامًا إلى الصبلب الجزء الأكبر من هذا الهامش المطول.

۲۰۷ _ أساس نظام الحكومة (الخلافة) التاقصة هو فكرة الضرورة (١)، من هذه الفكرة ينتج مبدآن أساسيان :

أولاً: أن الضرورة تجعل المحظور جائزاً ، نتيجة لذلك فإن الحكومة (الخلافة) التي لاتتوفر فيها جميع الخصائص المميزة للحكومة الصحيحة تصبح رغم ذلك و جائزة و رأى شرعية) طالما أنها تمثل أخف الضررين : لأن احتمال قيام نظام مشوب بعيوب الحكومة الناقصة أقل ضرراً أو خطورة من غياب كامل لأى نظام للحكومة الإسلامية (الخلافة) . لذلك يجب التمييز بين الشرعية والصحة فالخلافة الشرعية يمكن ألا تكون صحيحة ولكن الخلافة الصحيحة لابد أن تكون دائماً شرعية .

ثانياً: أن الضرورة تقدر بقدرها فلا يتعطل من الأحكام إلا ما تجعله الضرورة مستحيلًا، يترتب على ذلك مبدآن:

(أ) تلتزم الحكومة الناقصة بتطبيق كل قواعد الحكومة الصحيحة التي لا تعطلها الضرورة .

(ب) أن الحكومة الناقصة لا تستمر إلا طالما وجدت حالة الضرورة التى سببتها فقط ، وبمجرد زوال حالة الضرورة يجب أن تزول . فهى إذن نظام مؤقت واستثنائى .

والواجب هو إقامة الحكومة الصحيحة ونحن نسارع إلى القول بأن الحكومة (الحلافة) الصحيحة الذي وجد (الخلافة) الصحيحة التي يجب إقامتها لاتنحصر في نظام الدولة الموحدة الذي وجد

⁽١) نظرية الضرورة في الفقه الإسلامي منبع عصب لكثير من الأحكام ، فقد استخلصها الفقهاء من الاستقراء والمقارنة بين عدد من النصوص التي طبقتها ، وانتهوا بذلك إلى المبدأ العام الذي يقرر أن الضرورات تجيز المخطورات (يراجع رد المختار ج ١ ص ١١٥ - ١١٣ و ج ص ٤٢٨ و ج ٤ ص ٤٢٣ ، ومقدمة الكونت ، استبروروج ، لترجمة الأحكام السلطانية ص ٤٥ - ٤٧) .

في عهد الخلفاء الراشدين ، لأن الخلافة ليست نظام حكم جامد من حيث شكله بل هي نظام مرن يمكن أن يتطور شكله ليتلاءم مع الظروف الاجتاعية . لقد قامت الحكومة (الخلافة) الصحيحة على أساس (ديمقراطي) نيابي لصالح المحكومين فالحكم مسئولية وتكليف أكثر منه سلطة وسيطرة ، وعندما حدث التحول الخطير في عهد الأمويين ، اضطر العلماء أنفسهم للخضوع أمام هذا الواقع المفروض بالقوة والغيصب ، وهكذا ظهرت الحكومات الناقصة كواقع تاريخي ، وبقيت مدة طويلة . وقد تستمر مدداً أخرى إذا لم توجد صيغة جديدة للخلافة الصحيحة تتلاءم مع ظروف العالم الإسلامي الحالية . وفي اليوم الذي نصل فيه إلى الصحيحة تتلاءم مع ظروف العالم الإسلامي الحالية . وفي اليوم الذي نصل فيه إلى مدة الحلافة الناقصة ، لايمكن أن تعوق تطورها ونحوها لسبب واضح ، هو أن الخلافة الناقصة أو الفاسدة رغم سيطرتها على العالم الإسلامي قروناً طويلة بقيت دائمًا في نظر الشريعة الإسلامية وقانونها العام حالة استثنائية (1) .

۲۰۸ ـ أن أول هذه المبادىء هو الذى يفسر لنا متى وكيف تفرض الظروف نظام الخلافة الناقصة .

⁽۱) إذا قيل إن هذا النظام قد استمر أكار من ثلاثة عشر قرنا ، وقد يطول اكثر من ذلك فكيف نصفه بأنه نظام استثنائي مؤقت ا يرد على ذلك بأن بقاء النظام طول هذه المدة واحتمال استمراره أكثر من ذلك لا يمنع أن مثلنا العليا توجيب إقامة النظام العسميح باعتباره النظام العادى . وبالنسبة لطول مدة الخلافة الناقصة فإن هذه ظاهرة تاريخية عالمية عرضنا اسبابها في موضع آخر .

⁽ الجزء الأكبر من هذا الهامش نقل إلى الصلب لاهميته) .

وثانی هذه المبادیء بحدد لنا کیف یسیر هذا النظام و کیف بنتهی و متی یفقد (۱) . میته (۱) .

(١) بذلك ستكون دراستا لنظام الخلافة الناقصة مشتملة على عناصر وأقسام مماثلة تقريبا لما اتبعناه في دراسة نظرية الخلافة الصحيحة ، وبذلك نسهل المقارنة بين النظامين .

وإذا كنا قد اخترنا لدراسة نظام الحلافة الناقصة هذا الموقع الثانوى بالنسبة لنظرية الحلافة الصحيحة و باعبارها أحد أسباب انقضائها ...) ، فهدف من ذلك تأكيد الصفة الاستثنائية والمؤقمة لذلك النظام في يحتنا النظرى هذا عن الحلافة ...

تعليق:

العفرقة بين النقص الناتج عن فساد اليعة المفروضة بالقوة والغش وهنا يكون الحكم
 فاسدا ــ وحالة اختيار الأمة شخصا لم تتوفر فيه الشروط المطلوبة وهنا يكون الحكم ناقصا .

فالقول بشرعة النوع الأول يعنى فقط شرعية الولاء والخصوع لأحكامه ونفاذ قواراته ... ولكنه لا يعنى المسئولين عنه عن كل مخالفة للشريعة يرتكبونها ... بما في ذلك استيلاؤهم على السلطة بالغش أو الاكراه ... وأعمال الاضطهاد والظلم التي يرتكبونها ضد من يقاومون سلطتهم ... كما أنه لا يحم القول بعدم شرعية المقاومة حتى ولو انتهت بالفشل أو الموت ... وإذا كان البعض يعفى الأقراد من واجب المقاومة خوفا من مضار الفتنة وسفك الدماء الذي ينتهي بالفشل غالبا ... فإن المقاومة مع ذلك تبقى جائزة وشرعية ... في نظرنا ...

وإذا كان الهدف من دراسة نظرية الخلافة الناقصة هو استباط أصول الحكم الإسلامي في جميع صوره _ سواء كان في صورة خلافة أو حكم وطنى _ فإن الميز الأساسي لكل حكومة اسلامية (كاملة أو ناقصة) هو التزامها بالشريعة الإسلامية من حيث المبدأ _ فيخرج بلالك كل حكم ينكر التزامه بالشريعة أو يتكر لها ويتبرأ منها وإن كان هذا لا يمنع الدولة ذات الأغلية المسلمة من أن توصف بأنها دولة اسلامية _ وتكون عضوا في منظمة اسلامية _ لأن صفة الإسلام تستمدها من الشعب وليس من صفة المحكام أو نظامهم (يراجع تفصيل كتابناه فقه الشورى والاستشارة ه طبعة دار الوفاء سنة ١٩٩٧ والبود و ٩٧ وما بعده ... ه .

الفصل الرابع

الضرور ات التي تفرض الخلافة (الحكومة) الناقصة (وتنهي الخلافة الراشدة أو الحكومة الصحيحة)

٢٠٩ _ رأينا أن الحلافة الناقصة أماسها حالة الضرورة والضرورة تنتج عن وجود قوة لا يمكن التغلب عليها ، أو مانع آخر غير القوة _ لا يمكن إزالته _ يحول دون قيام الحلافة الصحيحة .

مثال الحالة الأولى أن يفرض شخص أو جماعة سيطرتهم بالقوة والعنف وأمثال الحالة الثانية عدم وجود شخص توفرت فيه شروط الأهلية للترشيح للخلافة ، فيضطر الناخبون لاختيار من لم تتوفر فيه تلك الشروط (١).

١ الحكومة (الحلافة) المفروضة بالقوة والسيطرة (الحكومة الفاسدة)

۲۱ مده هي أغلب حالات الحكومة الناقصة ، ولدراستها يجب أن نبحث مسألتين : كيف تقوم ؟ ومنى تكسب الشرعية ؟ :

⁽۱). موف نستعمل اصطلاح و الحكومة الناقصة وللإشارة إلى جميع أنظمة الحكومة غير الصحيحة ، وهي تشمل توعين : الأول : خلافة السلاطين الفاصدة المفروضة بالقوة والغصب ، النالى هو الحلافة الاضطرارية التي تصطرنا لها ظروف أخرى غير القوة والسيطرة (مثل التجزئة التي تفرضها المقوى الأجنبية عل المطارنا أو عدم وجود مرشح توفرت فيه شروط الأهلية ...) ،

تعلق: لقد اعتبرنا النوع الأول فاسدا لأنه بني على الاكراه الذي يفسد عقد اليعة والولاية .. أما النوع الثالى فقد بني على احتطرار فعلى لا يوصف بأنه ، اكراه ، وقع من أحد المتعاقدين على الطرف الآخر بل هو ضرورة خارجة عن ارادة الطرفين .

١ _ كيف تقوم حكومة السيطرة والقوة ؟ :

۱۹۱۱ ـ أشار صاحب المسايرة إلى هذه الحالة بقوله: ١ إذا استولى على الإمامة شخص (لم تتوفر لديه شروط العلم والعدالة ، كما إذا تغلب جاهل أو فاسق) وتبين أن إبعاده عن الخلافة يترتب عليها اضطرابات وصعاب من المستحيل التغلب عليها فإنه لا مفر من التسليم بإمامته حتى لا نكون مثل الذي يدمر بلداً بأسره لتشييد قصر ه(١).

هذا الرأى مبنى على القاعدة الأصولية التي توجب اختيار أخف الضررين ، لأن التسليم بالنظام المبنى على القوة أخف ضرراً من الحرب الأهلية التي لا تضمن نتائجها . هذه الفكرة هي أساس الاعتراف بالشرعية الواقعية _ رغم عدم صحتها _ لخلافة الأسرتين الوراثيتين الأولسيين في الإسلام : الأمسويين والعباسيين أن المساويين أن المساوين أن المساويين أن المساوي المساويين أن المساويي

فالقاعدة أن العالم الإسلامي لا يجوز أن يستسلم لحكم (*) القوة إلا إذا كان لا يستطيع أن يفعل أي شيء آخر ، لأنه فعلاً في هذه الحالة تتوفر الشروط اللازمة لوجود حالة ضرورة حقيقية ، أما إذا كان هناك أمل في أن ينتصر الحق على القوة فيجب الانتصار لهذا الأمل ، لأن الأصل هو الدفاع عن قضية الحق وهي الخلافة الصحيحة . وهذا المبدأ هو الذي قام على أساسه الإمام الحسين بن على بن ألى طالب في محاولته اليائسة التي انتهت بمأساة مصرعه في كربلاء . وهذا هو نفس طالب في محاولته اليائسة التي انتهت بمأساة مصرعه في كربلاء . وهذا هو نفس

⁽١) المواقف ج ٨ ص ٢٥٣ والعقائد النسفية ص ٤٦ (تراجع الحاشية) .

 ⁽۲) ويرى التفتازال أن بعض الحلفاء من بني أمية وبني العباس كانت خلافتهم صحيحة وقد وردت على ذلك
 المذكرة التركية ص ٤٧ ــ ٩٠ ..

ر) تعلق : هذه الفقرة مأخوذة من صلب البند ٢١٤ لى النص الفرنسي ص٢١٢ لأن مكانها الطبيعي لى
 نظرنا في هذا الموضع .

المبدأ الذى يبرر الثورة التى قام بها ابن الزبير الذى أعلن نفسه خليفة فى مكة مناهضاً للخلفاء الأمويين فى دمشق .

إن الثورة على الخلافة القاصدة جائزة بل واجبة إذا توفر (**) شرطان : أولهما أن يعتقد القائمون بها أن لديهم أسباباً جدية تمكنهم من النجاح ، وثانيهما أن يكون الغرض الحقيقي هو إقامة نظام الخلافة الصحيحة ، أما إذا كان غرضه هو الاستيلاء على السلطة بالقوة كما فعل الذين يثور عليهم فإن الإسلام لا مصلحة له في أن يُحل غاصب مستبد محل آخر مثله .

إن هذا المبدأ هو أيضاً الذي يبرر تنازل الحسن بن على الابن الأكبر للخليفة الرابع على بن أبي طالب لصالح معاوية عندما أدرك أن معاوية يتمتع بقوة غاشمة لا يمكنه التغلب عليها . لقد تصرف الحسن بحكمة وانسحب من معركة رأى أنه لن تكون له أى فائدة منها سوى استمرار ويلات الحرب الأهلية التي مزقت الدولة الإسلامية طوال سنوات عديدة .

٢١٢ ـ كان معاوية مؤسس الخلافة الناقصة (الفاسدة) الأولى هو أول خليفة غير صحيح في الإسلام ، فقد فرض سلطانه في الواقع بقوة الجيش الشامي وبما كان لديه من دهاء استطاع به أن يستفيد من الاضطرابات الناتجة عن مقتل عثمان الخيليفة الثالث ، فاحتج بقرابته للمطالبة بالقصاص ، واتخذ له أعواناً من

 ^() تعليق : هذه الفقرة هي الهامش (١٠) تحت بند ٢١٤ فيما يلي _ ونقلناها لهذا الموضع الاتصالها بموضوعه .
 () تعليق : هذه الفقرة منقولة من صلب البند ٢١٤ ص ٣١٣ من النص الفرنسي الأنها مكملة للفقرة السابقة .

ذوى الذكاء الذين لا تهمهم المبادىء ، وساعدته الظروف بمقتل آخر الخلفاء الراشدين على بن أبى طالب (١) على يد أحد الخوارج فاستطاع بما له من قوة وحيلة أن يستولى على الخلافة .

۲۱۲ ــ ومؤسس الأسرة الثانية الوراثية هو السفاح الذي اتبع أسلوب معاوية للقضاء على حكم الأمويين . لقد استفاد من الدعوة السرية التي بدأها آباؤه منذ عهد طويل واستعان بجيش قوى من الفرس ، فاستولى على السلطة بعد أن استعمل كثيراً من أعمال العنف والقسوة التي يدل عليها لقبه (۲) الفنورورة التي الدن فالقوة كانت أساس هذا النظام وقد توفرت بها حالة الضرورة

لأنها قوة غاشمة لم يكن من الممكن مقاومتها (٣).

ولا يمكن التلغب عليها فليس معنى ذلك أنه يشترط أن تستعمل فعلاً ، بل يكفى ولا يمكن التلغب عليها فليس معنى ذلك أنه يشترط أن تستعمل فعلاً ، بل يكفى أن تكون موجودة ، فمتى أصبحت سلطة الأسرة الحاكمة مستقرة فإن من ورثوا السلطة من خلفاء مؤسسيها لايمتاجون عادة إلى استعمال القوة طالما أنها موجودة تحت تصرفهم . هؤلاء الحكام (الخلفاء) يقولون السلطة بواسطة اله خلاف صورى لكنه باطل [لأنه يقصد به الوراثة] ثم إنه يستمد ولايته من أسلافه الذين استولوا على الحكم بالقوة والعنف . لقد قلنا أن نظام الحكم الناقص إذا اعتبرناه شرعياً [يجوز الخضوع له] بناء على حالة الضرورة الناتجة عن القوة والعنف التى شرعياً [يجوز الخضوع له] بناء على حالة الضرورة الناتجة عن القوة والعنف التى

⁽١) إنا اعتبرنا الأمام عليا خلفة راشدا رغم أن الشام ومصر كانت قد خرجت على سلطته وأعلن معاوية استقلاله بها ولكننا نعتبر أن مجرد خروج أحد الأقاليم على سلطة الخليفة لا يكفى لاعتبار خلافته ناقصة طالما أنه عزم على اخضاعها وأن له أملا في ذلك .

⁽٩) (يقصد لقب، السفاح ١) .

⁽٣) بقية هذا البند نقل إلى نهاية بند ٢١١ وأدمج الهامش (١٠) في الصلب لأهميته .

بدأها مؤسس الدولة ، واحتفظ بها من ورثوه ، وإن كانوا لم يحتاجوا لاستعمالها في أكثر الأحيان ، لذلك قد يبدو أن استعمالهم للقوة ليس له المظاهر العنيفة نفسها التي للقوة الفعلية التي استعملها مؤسس الأسرة ولكن لها نفس الآثار ، مثال ذلك أن بعض الخلفاء الأمويين ، مثل الوليد وسليمان وبعض العباسيين ، مثل المنصور والرشيد ، قد يظن البعض أن ولايتهم لم يكن يشوبها القهر والعنف ، ولكن هذا خطأ لأن هؤلاء الخلفاء كانت القوة في متناول أيديهم ، وتعتبر أساس سلطتهم وخلافتهم بل إنها تحركت من ركودها واستعملت فعلاً في كثيم من الأحيان بيد بعض هؤلاء الذين احتاجوا لها (مثل يزيد الذي استعمل القوة ضد الحسين ، وعبد الملك ضد ابن الزبير) (1)

٢١٦ ـ لكى تكتسب الحكومة الناقصة (الفاسدة) شرعيتها الواقعية يشترط أن يستعمل الحاكم القوة لتثبيت النظام والأمن . وهي تفقد مبرر شرعيتها إذا لم يكن العالم الإسلامي قد حصل على هذه المنفعة الواقعية ، التي هي أساس جواز الاعتراف بالحكومة المفروضة بالقوة وإلا لما أمكن القول أن العالم الإسلامي يخضع لهذا النظام اختياراً لأخف الضررين .

وسوف نرى فيما بعد أن الوقت الذى تصبح فيه الخلافة الناقصة شرعية بحكم الواقع هي اللحظة التي يتمتع فيها العالم الإسلامي بفضل هذه الخلافة بثبات النظام والأمن والاستقرار .

٢١٧ ـ كل ذلك ينتهى بنا إلى أن النتائج التالية: الخلافة الناقصة [الفاسدة] تؤسس بالقوة الفعلية الغاشمة التي يقوم عليها في بدايتها حكم الخليفة

⁽۱) متى بدأت الحكومة الناقصة (الفاسدة) واستمرت (عن طريق الوراثة باستخلاف صورى) فانها لا تنتي ألا يقرأر من الأمة أو بعد ثورة ناجحة

المسطر. فيما بعد قد يكفى أن تكون هذه القوة كامنة فى عهد من يخلفونه من ورثته ولكنها يجب أن تستعمل أولاً لفرض النظام والأمن باعتبار أن ذلك أحد أهدافها.

٢ ... متى يعترف لحكومة القوة (الفاسدة) بالشرعية؟

٢١٨ ـ الخلافة المفروضة بالقوة والإكراه رغم أنها فاسدة شرعاً إلا أنه يجوز للأفراد اعتبارها قانونية بحكم الواقع حين تجمع بين عنصرين ، عنصر واقعى وعنصر قانونى :

يعلن نفسه حاكماً عليها (١). قبل إتمام هذه السيطرة الفعلية على إقليم الدولة التي يعلن نفسه حاكماً عليها (١). قبل إتمام هذه السيطرة الفعلية لا يكتسب الحاكم المسيطر شرعيته الواقعية لأن حالة الضرورة التي هي أساس هذا النظام لم تتوفر ولا تنتج آثارها . قبل هذه المرحلة يكون مجرد متمرد على الحاكم (الخليفة) الصحيح إذا وجد . وعلى هذا الحاكم الشرعي الصحيح أن يحاربه لكي يخضعه لولايته وعلى كل المسلمين أن يعاونوا الحاكم الشرعي الصحيح في هذا المدف (بما في ذلك من كان منهم قد انضم إلى صف المتمرد) وأكار من ذلك لايفقد الحاكم الصحيح صفته الشرعية لمجرد حدوث التمرد طالما أنه لم يبأس من إخضاع المتمرد العاصي إلى طاعته . لذلك فإن سيدنا على بن أبي طالب وهو رابع الخلفاء الراشدين لم يفقد صفته كخليفة للمسلمين جميعاً حتى وفاته لأنه لم يتخل عن حقه في إخضاع معاوية . أما إذا توقف الخليفة الصحيح عن مقاومة المتمرد أو إذا اعترف بسلطته على الإقليم الذي يسيطر عليه فإن هذا الأخير يصبح حاكماً ولكن حكومته ناقصة وسلطته يجوز اعتبارها شرعية بحكم الواقع على هذا الإقليم فقط .

^{. (}١) كيس من الضرورى أن تشمل سيطوته دار الإسلام كلها ، فوحدة العالم الإسلامي من عناصر الحلافة الصحيحة ، أما إذا اقتصرت سلطة الحاكم على جزء من العالم الإسلامي فإن حكومته تصبح ناقصة .

وهى مسألة واقع . على كل حال يجب أن يفرض النظام والأمن في الإقليم الذي وهي مسألة واقع . على كل حال يجب أن يفرض النظام والأمن في الإقليم الذي يسيطر عليه . وأن يكون قادراً على المحافظة عليهما ، لذلك فإن عبد الملك بن مروان الذي بدأ عهده في جو من الاضطرابات والحروب الأهلية ، لم يصبح معترفاً به نهائياً كخليفة إلا بعد أن أخمد جميع الثورات ولم يصبح معاوية نفسه خليفة إلا بعد موت على ، ولكن في حدود الأراضي السورية المصرية فقط لكن بعد تنحى الحسن بن على عن الحلافة فقد أصبح خليفة وإن كانت خلافته ناقصة إلا أنها شملت جميع أنحاء العالم الإسلامي في ذلك الوقت . وكان هذا نفس الوضع بالنسبة للسفاح فلم تبدأ خلافته إلا حين فرض سيطرته و نظامه في العالم الإسلامي بعد القضاء على الأسرة الأموية قضاء يكاد يكون تاماً .

اعتبارها شرعية إذا لم تكن المقاومة من النوع الذى يهدد هذه السلطة . لذلك فإن المقاومة التى أظهرها الحوارج فترة طويلة لم تكن بالخطورة الكافية لإزالة الشرعية عن الخلافة الأموية أو العباسية ، كذلك الحال بالنسبة للمعارضة السريعة للشيعة ، إن بعض هذه الطوائف نجحت فى تأسيس ولايات مستقلة خرجت عن سلطة الخليفة ولكن لم تصبح عائقاً لشرعية سلطته .

الكى تكتسب هذه السيطرة صفة شرعية لابد من العنصر القانوني هذا العنصر هو عقد البيعة ، لأنها هي الاعتراف الرسمي الشكلي من المسلمين بالحكومة المفروضة بالقوة ، هذا الاعتراف الذي يتخذ عادة صورة عقد البيعة التي يقدمها قادة الأمر سوإن كان ليس من الضروري أن يكونوا أغلبية الناخيين سائما يعترفون بها الأمر سوإن كان ليس من الضروري أن يكونوا أغلبية الناخيين سائما يعترفون بها رسمياً بولاية المسيطر المستبد (أو من يخلفه) ويبايعونه أي يعلنون ولاءهم لحكومته .

٣٢٣ ــ يَجِب أَنْ لَا يَخلط بين هذه المبايعة وتلك التي تحدث في نظام الحلافة الصحيح , هذان النوعان يختلفان جوهرياً على الأقل من ناحيتين :

(أ) في الخلافة الصحيحة: تكون البيعة اختيارية ويتم العقد بكامل الحرية دون عنف أو إكراه ، وهدفها الصالح العام . أما في خلافة القوة والسيطرة فإن عقد البيعة يفرض بالقوة وبالعنف والإكراه أو بالإغراء والرشوة (١) (فهو فاسد بالنسبة لمن أكرهوا على البيعة) .

رب في الخلافة الصحيحة لا تعطى البيعة إلا لمن تتوفر فيه جميع شروط الأهلية اللازمة لتولى الخلافة أما في النظم المفروضة بالقوة والسيطرة فتعطى البيعة حتى ولو لم تتوفر في المرشح تلك الشروط (٢).

٣٢٤ ــ لايجوز الاعتقاد بأن عقد البيعة ــ وهي العنصر القانوني ــ يلى عنصر السلطة الفعلية الواقعية في الزمن بل إنه قد يسبقه أحياناً عندما تعطى البيعة لخليفة لم تستقر سلطته ، ثم يفلح هذا الخليفة في فرض سيطرته بعد ذلك (كا

⁽١) تمثل مبايعة يزيد بن معاوية ثانى الحلفاء الأمويين .

⁽۲)، وإن كان قد وجد من بين من تولوا الحلافة الناقصة أشخاص توفرت فيهم شروط الأهلية للخلافة ، مثل عمر بن عبد العزيز الحليفة الأموى وهارون الرشيد العباسي (في نظر البعض) - لكن ذلك لا يَبعل خلافتهم صحيحة لأنهم استفادوا من الإكواه الذي ارتكبه مؤسس الأسرة ...

تعليق: العنصر المشترك بين النوعين من الحلافة (الصحيحة والناقصة) هو التزام من تولى السلطة بالقوة والعنف بأحكام الشريعة وبواجب فى تطبيقها فى جميع شئون المجتمع ـ لأن البيعة (حتى الفاسدة منها) تكون دائماً وعلى كتاب الله وسنة رسوله فالحاكم المنتصب الذى يقبل البيعة على هذه الشروط يلتزم بأحكام الشريعة ـ وهذا هو الغرض من اشتراط البيعة لأن إرادة المبايعين له وإن فسدت بالإكراه فإن إرادته فى الالتزام بالشريعة لم يشبها إكراه ـ ولذلك فإن هذا الشرط يلزمه ـ حتى ولو كان ضمنياً .. (يضاف إلى ذلك ما ذكره المؤلف فى بند يشبها إكراه ـ ونفرق ينها وبين البيعة المناقصة التزامها بالشريعة الإسلامية) ونحن نعتبر هذا النوع من البيعة عرد يمين ولاء ـ ونفرق ينها وبين البيعة الدستورية التي تعنى اختيار الرئيس (الخليفة) بحرية كاملة (براجع كتابنا) ه فقه الشورى ه فى التفرقة بين أربعة أنواع من ه المبيعة ه البند ٦٢ و ٦٢ ص ٢٣١ وما بعدها .

حدث بالنسبة لعبد الملك بن مروان ـ والسفاح) ، ولكن في هذه الحالة لا تكفى البيعة بمفردها لجعل ولاية الحكومة الناقصة شرعية بل لابد من أن ينضم لها عنصر السيطرة الواقعية المستقرة . في هذه اللحظة فقط تصبح الحكومة المفروضة بالقوة شرعية بحكم الواقع .

حالة الضرورة فقط ، وعند انتهاء هذه الحالة يجب أن تنتهى الحكومة (الناقصة) حالة الضرورة فقط ، وعند انتهاء هذه الحالة يجب أن تنتهى الحكومة (الناقصة) لتقوم الحكومة الصحيحة . ومن الناحية النظرية لا يوجد ما يمنع من أن تتحول الحكومة الناقصة نفسها إلى حكومة صحيحة إذا توفرت لها كل الشروط اللازمة للصحة وإذا قبلتها الأمة بكامل حريتها حكومة لها . لهذا السبب فإن عمر بن عبد العزيز يعتبر في نظر كثير من الفقهاء قد تحول إلى خليفة صحيح لأنه توفرت فيه فعلاً كل شروط الأهلية المقررة للخلافة ولم يخرج في حكمه عن أحكام الشريعة (۱) .

٢٢٦ ـ كذلك فإن الحاكم الذى بدأت ولايته صحيحة قد تتحول إلى ولاية ناقصة إذا فقد مثلاً أحد شروط الأهلية (مثل: صفة العدالة) أو إذا تمسك بالحكم وفرض بقاءه فيه بالقوة على الرغم من سقوط ولايته.

⁽۱) ومع ذلك فإن هناك شكاً كبراً في أنه استطاع تطهير ولايته من العيوب الناتجة عن فرض سيطرة الأسرة الأموية في بداية استيلاتها على الحلافة ذلك أن تسلم السلطة بناء على عقد استخلاف غير صحيح هدفه استمرار ورائة السيطرة للأمويين دون غيرهم . وقد اعترف هو بأنه لم يكن يملك أن يفعل كل ما يريد وأنه لم يكن حراً في اختيار من يخلفه (يراجع ابن خلدون ص ٢٢٨) .

٢ ـ الحكومة الاضطرارية :

ودون عنصر القوة والعنف عندما يحدث مانع آخر يجعل النظام الصحيح غير ممكن الاستمرار ولابد من قبول نظام ناقص ، هنا تكون الضرورة ناتجة عن أسباب مصلحية (1) وسنبحث في أمرين :

۱ - الحالات التي يوجد فيها هذا النوع من الحكم .
 ۲ - إلى أي مدى ولأية أسباب يصبح هذا النظام ضرورياً .

١ _ حالات قيام حكومة اضطرارية

١٢٦٨ ـ لا يمكن قيام حكومة الخلافة الصحيحة إلا إذا حصل الخليفة الذي يقوم بها على موافقة الأمة ببيعه حرة اختيارية ، كما أنه يجب أن يتوافر لديه كل شروط الأهلية للولاية التي فصلناها من قبل . ولكن الأمة قد تجد نفسها مضطرة إلى انتخاب حاكم لم تتوفر لديه كل هذه الشروط أو مضطرة إلى الإبقاء عليه رغم أنه فقد بعض هذه الشروط أثناء ولايته .

كذلك قد تكون الأمة مضطرة لانتخاب حاكم . أو لاستمرار ولايته رغم أن نظام حكمه فقد بعض العناصر الجوهرية للحكم الإسلامي الصحيح . هذه هي الفروض الأربعة التي توجد فيها حكومة اضطرارية وسنعرضها تفصيلا :

 ⁽١) تقريب المرام ص ٣٦٣، شرح المقاصد (ذكرت في كتاب الحلافة للسيد رشيد رضا ص ١٨).
 كذلك تعديل العلوم أشارت إليه المذكرة التركية ص ٣٣.

رأ) ولاية من لم تتوافر لديه جميع شروط الأهلية اللازمة

٣٣٩ _ معلوم أن شروط الأهلية لتولى الحكم عديدة ، وفى بعض الأحيان يتعذر أن تتجمع كلها لدى أحد المرشحين ، كذلك قد توجد أوقات لا يوجد فيها المرشح المؤهل تماماً لممارسة الخلافة الصحيحة .

إن عدم وجود مرشح من هذا المستوى يؤدى إلى ضرورة تنصيب حاكم لم يستكمل هذه الشروط ، ويضطر الناخبون لاختيار من توفر لديه أكبر قدر ممكن منها . وفي هذه الحالة تكون خلافته ناقصة ، ولكنها شرعية ، وإن كانت خلافة اضطرارية (*) . هذا هو الحل الذي يوجد في « شرح المقاصد » (١) .

۲۳۰ ـ ينتج عن ذلك أن ولاية الحاكم الذى لم تتوافر له فى البداية جميع شروط الأهلية قد تصبح شرعية لأنها اضطرارية . ويمكن لذلك الحاكم (الخليفة) دائماً أن يستعين بالأشخاص الذين توفرت لديهم الشروط التى تنقصه ليقوموا بالمهام التى تنطلب وجود هذه الشروط .

تعليق: نحن لا نعتقد بأن الحلافة تكون ناقصة فى هذه الحالة ، بل هى صحيحة فى نظرنا لأن الشروط المطلوب توفرها فى المرشح والتى تضطر الأمة لاختيار شخص لم تتوفر فيه (مثل شرط الترشية وشرط العلم) هى فى نظرنا شروط تفضيل وليست شروط أهلية كما يفهم من عبارات بعض الكتب .

⁽۱) (يراجع شرح المقاصد جد ۲ ص ۲۷۵).

و يمكن التساؤل عما إذا كان يجوز للأمة اختيار خليفة لم يستوف كامل شروط الأهلية للإمامة مع وجود شخص توافرت لديه هذه الشروط. قد يقال بعدم وجود حالة الاضطرار ولا الضرورة هنا وبالتالى فلا يجوز الاتجاه لنظام الحلافة الناقصة. ومع ذلك فيمكن القول أن الأمة إذا فضلت شخصاً على آخر فمعنى ذلك أنها رأت أن هذا الآخر لم تتوفر له في نظرها بعض شروط الأهلية بصورة مرضية وبذلك أصبح في تظرها غير مستوف لشروط الأهلية بصورة كاملة ، وهذا يكفى لكى يبرر القول بأن الاختيار للمفضول كان اضطرارياً وإلا لما أقدمت عليه وتكون الخلافة الناقصة جائزة في هذه الحالة أيضاً كما في حالة عدم وجود شخص مستوف لشروط الأهلية .

لقد كانت خلافة السلاطين العثمانيين خلافة ناقصة دون شك حتى مع استبعاد فكرة القوة والسيطرة ، ولكن المسلمين عامة قد اعترفوا بولايتهم لأنه لم يكن في الإمكان وجود آخرين تتوفر لديهم شروط أفضل منهم لتولى هذه المهمة الكبرى .

(ب) إبقاء ولاية الحاكم (الخليفة) رغم فقد بعض شروط الأهلية اللازمة :

۲۳۱ ـ الأصل في هذه الحالة أن الحاكم عندما يفقد أحد شروط الأهلية أثناء ولايته يجب أن تسقط عنه الولاية ، ولكن العالم الإسلامي قد يجد نفسه في حالة ضرورة للإبقاء عليه لعدم وجود مرشح آخر توفرت له الشروط اللازمة للولاية ، عند ذلك تبقى ولاية الحاكم الذي سقطت عنه صفة الولاية الصحيحة ، ولكن ولايته تكون شرعية فقط باعتبارها ولاية ناقصة .

والفرق بين هذا الفرض والحالة السابقة هو أنه في الحالة الأولى تكون ولاية الحاكم ناقصة أو غير صحيحة منذ بدء ولايته ، وتبقى كذلك دائماً . أما في الفرض الثانى فقد بدأت ولاية الحاكم صحيحة لتوافر جميع الشروط لديه ولكن الأمة قبلت بقاء ولايته لأسباب اضطرارية فأصبحت ولاية ناقصة .

المن الأمة الإسلامية قبلت باختيارها ودون إكراه أن يبقى في الحكم لعدم وجود ولكن الأمة الإسلامية قبلت باختيارها ودون إكراه أن يبقى في الحكم لعدم وجود شخص آخر أفضل منه ليحل محله . ولكن إذا كان بقاء هذا الحاكم نتيجة تمسكه بالسلطة واستعماله القوة للبقاء في الحكم فلا تكون خلافته اضطرارية ناقصة فقط ولكنها تكون فاسدة مبنية على القوة والسيطرة .

رجن تنصيب حكومة (خليفة) لايتوافر فيها العناصر الأساسية للخلافة الصحيحة

٣٣٣ ــ العناصر الأساسية اللازمة في عمل الخلافة الصحيحة هي كا قدمنا ، وحدة العالم الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية وممارسة الاختصاصات الدينية والسيامية .

ولكن العالم الإسلامي قد قبل ولفترة طويلة جداً ولاية خليفة أو أكثر لم يتوفر في نظامهم إلا بعض هذه العناصر ، بل لقد وصل الأمر إلى قبول خلفاء لم يتوافر في نظامهم أي عنصر من هذه العناصر الثلاث (مثل الخلفاء العباسيين في القاهرة عقب سقوط بغداد في يد التتار).

إن المبرر الوحيد لقبول شرعية الخلافة في هذا الفرض ، هو وفاء الأمة بالالتزام بوجود نظام الخلافة حتى ولو كانت خلافة ناقصة وذلك في انتظار توافر الظروف التي تمكنها من توفير هذه العناصر بصورة أحسن بدلاً من الإقدام على إلغاء نظام الخلافة أو قبول زواله ، وسنشير إلى أمثله من حالات فقد كل من هذه العناصر الثلاث :

(أ) وحدة العالم الإسلامي:

٢٣٤ ــ لقد كانت الحلافة الأموية في الأندلس خلافة ناقصة لأن خلفاءها لم يتمكنوا من تحقيق وحدة العالم الإسلامي ، ويمكن القول أن هذا هو الحكم بالنسبة للخلفاء الفاطميين بالقاهرة والعباسيين في بغداد الذين كانوا معاصرين للخلفاء الأمويين باسبانيا . وهذا الحكم صحيح حتى ولو تجاهلنا عيب القوة والسيطرة والعنف الذي كان يشوب هذه النظم الثلاث جميعاً (ويجعلها فاسدة) وكان كافياً وحده لاعتبار كل منها خلافة ناقصة وغير صحيحة .

(ب) تطبيق الشريعة الإسلامية:

الفعلى الكامل لمبادىء الفقه الإسلامى وهذا ألعنصر قد يكون غير ممكن التحقيق الفعلى الكامل لمبادىء الفقه الإسلامى وهذا ألعنصر قد يكون غير ممكن التحقيق في عصرنا بسبب تعطيل أحكام الشريعة الذى أدى إلى الركود الذى أصاب الفقه منذ فترة طويلة . فلابد إذن من حركة علمية ونهضة فقهية ترد للتشريع الإسلامى مكانته بين النظم القانونية الحية الكبرى في عصرنا . قد يجد الحاكم (الخليفة نفسه في حاجة إلى أن يلجأ إلى النظم السياسية وإلى تشريعات مقتبسة من القوانين الأجنبية ولايكون ذلك إلا بشرط ألا يكون فيها ما يمكن أن يخالف المبادىء الأساسية للفقه الإسلامى . إن هذا الاضظرار المؤقت الذى تفرضه ظروف المعسر يجعل نظام الحكومة غير شرعى ولكنه قطعاً يجعلها تدخل ضمن نطاق نظام الحكومات (الخلافة) غير الصحيحة والناقصة . وواجب المجتهدين والعلماء هو معاونة الحكومة لإزالة هذا النقص لكى يصبح النظام صحيحاً ، وذلك بأن معاونة الحكومة التى توفرت له من قبل في جميع العصور السابقة .

(ج) الشئون الدينية والمدنية:

الاختصاصات السياسية والدينية . قد يوجد عوامل تجعل هذا المبدأ صعب الاختصاصات السياسية والدينية . قد يوجد عوامل تجعل هذا المبدأ صعب التحقيق ـ وقد حدث أحياناً أن الخليفة اقتصر على ممارسة الاختصاصات الدينية (مثل الخلفاء العباسيين في القاهرة وأخيراً الخليفة العثماني الأخير السلطان عبد المجيد ولكن القاعدة العامة الأساسية هي أن الخليفة في الإسلام لابد أن يتولى في وقت واحد قيادة الشئون الدينية والسياسية للأمة الإسلامية .

د / الإبقاء على رئيس (خليفة) لا تتحقق في نظام حكمه العناصر الأساسية (١)

العناصر الأساسية في الخلافة الصحيحة ، ثم يُعدث ماينزع من حكمه جميع العناصر الأساسية في الخلافة الصحيحة ، ثم يُعدث ماينزع من حكمه واحدة من العناصر الجوهرية للحكم التي يُجب أن يسير عليها كي تبقى و لايته مستوفية لهذه العناصر . على سبيل المثال إذا نجح وال متمرد في إقامة حكومة منفصلة مستقلة عن دولة الخلافة وبذلك لاتحقق هذه الخلافة مبدأ وحدة العالم الإسلامي فتصبح ناقصة ، ويلاحظ أنه في هذه الحالة يكفي لاسترجاع الخلافة صحتها أن يعلن المتمرد و لاءه حتى ولو بقى هذا الولاء اسمياً أو شكلياً ولم يترتب عليه إعطاء الخليفة سيطرة فعلية كا يحدث في حالة إمارة الاغتصاب أو وزارة الاستيلاء الذي يعترف فيها بسيادة الخليفة .

٢ ـ وجوب الخلافة الاضطرارية:

۲۳۸ ــ من المقرر أن الشريعة توجب على المسلمين إقامة نظام الخلافة الصحيحة أما الخلافة الناقصة الفاسدة المفروضة بالقوة والسيطرة فقد فرضتها الضرورة الناتجة عن القوة الغاشمة التي لم يمكن مقاومتها ــ وماذا عن الخلافة الاضطرارية : هل إذا وجدت الأمة الإسلامية أنه من المستحيل إقامة نظام الخلافة الصحيحة ــ هل يجب أن تقيم في مكانها نظاماً ناقصاً حتى ولو لم توجد قوة تفرض عليها ذلك ؟ بمعنى آخر هل تكون إقامة الخلافة الاضطرارية في هذه الحالة واجباً على المسلمين أم هي اختيارية لهم ؟

١١) هذه الصور الاربعة (١١ ب ب ب ج د د) للخلافة الاضطرارية يمكن أن يتفرع عنها حالات أخرى نتبجة تعدد الأسباب الثلاثة الأساسية .

للإجابة على هذا السؤال يجب التعمق فى الفكرة الجوهرية التى هى أساس هذا النظام: وهى أن واجب المسلمين (وهذا التزام شرعى) إقامة نظام الخلافة الصحيحة ، ولكن إذا وجدت حالة تجعل إقامة هذا النظام مستحيلة ، ماذا يجب علينا أمام الالتزام بإقامة الحلافة الصحيحة من جهة واستحالة ذلك من جهة أخرى ؟ الجواب هو أنه لم يبق أمامنا مجال للاختيار بل يجب أن نقوم بواجبنا فى إقامة الحلافة ، وأن استحالة توافر شروط صحتها إنما تبرر تعطيل الناحية التى تشملها هذه الاستحالة ولكنها لا تبرر تعطيل غيرها من أحكام الحلافة . لنأخذ حالة عملية لتطبيق هذا المبدأ ، فإذا كانت استحالة إقامة الحلافة الصحيحة فاتجة عن عدم وجود مرشح توفرت فيه جميع شروط الأهلية اللازمة لصحة الحلافة ، ولكن وجد على الأقل مرشح توفرت لديه بعض هذه الشروط فإن مبدأ اختيار ولكن وجد على الأقل مرشح توفرت لديه بعض هذه الشروط فإن مبدأ اختيار أخف الضرر الناتج عن ولايته الناقصة أخف من الضرر الناتج عن تعطيل قيام أى نظام للخلافة . أما القول بأن الضرورة تعفينا من المضرر الناتج عن تعطيل قيام أى نظام للخلافة . أما القول بأن الضرورة تقدر بقدرها أى أنه سببها ويكون ذلك محلها من الأثر أكثر مما تستوجبه (١١ على المستحالة التى سببها ويكون ذلك محلها من الأثر أكثر مما تستوجبه (١١ هـ) .

^{. : (}۱) يؤيد هذا ما نقلناه عن ه شرح المقاصد ه وكذلك ماورد فى العقائد النسفية ص ١٤٢ ـ ١٤٣ . ومع ذلك فيوجد فى ه المواقف ص ٣٤٧ : ٣٤٨ ه فقرتان يفهم منهما أن إقامة خلافة ناقصة أمر اختيارى ، ونحن نرى أن ماقدمناه كاف لإثبات أن إقامة خلافة ناقصة واجب حتى لايبقى المسلمون بدون إمام لأى سبب ومهما تكن الظروف .

تعليق : دافع السنهورى فى هذا الفصل عما يسميه ، شرعية الخلافة الناقصة ، ه ووجوب إقامتها ، وهو بهذا يعارض الرأى الذى استند إليه أتاتورك وجماعته حيث بررت المذكرة التركية (التي نشرها) إلغاء الخلافة العثانية بنجة أنها كانت ناقصة أو فاسدة لعيوب فى السلاطين الذين تولوها أو فى إدارتهم لشئون الدولة .

حجة السنهورى أن إلغاء الخلافة أسوأ بكثير من وجود خلافة ناقصة أو فاسدة وأن القاعدة الشرعية هي أنه في حالة الاختيار بين ضررين نجب اختيار أخفهما وفي نظره أن وجود خلافة ولو كانت ناقصة أو فاسدة إذا كان فيه ضرر فهو أقل بكثير من الضرر الناتج عن إلغاء الخلافة تماماً .

يمكن التسأؤل عن أهمية البحث في وجوب الخلافة الاضطرارية أو عدم وجوبها ــ جوابنا أنه لو فرضنا أن إقامة مثل هذا النظام غير واجبة ، فلا شك أن

عد إن هذا الرأى الواقعي هو اللهى كان سائدا لدى كثير من قادة المسلمين وزعمائهم الذين تنادوا عقب إلغاء الحلافة العثالية وعقدوا المؤتمرات من أجل إعادة الحلافة في حدود الأوضاع الممكنة التي لم تكن تسمح في ذلك الوقت بإقامة خلافة صحيحة أو راشدة أي أنها خلافة ناقصة .

والأساس القانوني الذي يستند إليه هذا الرأى في نظر السنهوري هو مبدأ الضرورة أو الاضطرار الذي جاز على أساسه الاعتراف بولاية الحلفاء الذين فرضوا سلطانهم بالقوة والعنف منذ عهد معاوية وبني أمية إلى عهد العباسيين بل والعثمانيين إلى حد ما .

لكنا مع ذلك نرى أن يوضع حد لهذه القاعدة الاستثنائية حتى لا تتحول الخلافة إلى بجرد منصب شرق أو رمزى لايتوفر قيه أى عنصر من العناصر التي أقر السنهوري نفسه بأنها هي التي تميز الحكم الإسلامي عن غيره من أنواع الحكومات .

وفى نظرنا أن الحد الأدنى الذي يجب توفره في أي حكومة تنسب إلى الإسلام وتستمد شرعيتها منه هو مبدأ الالتزام بالشريعة والحضوع لها .

معنى ذلك أنه لا يمكن فى نظرنا الاعتراف بشرعية حكومة تنكر التزامها بالشريعة الإسلامية وتعلن أنها حكومة لا دينية أو علماتية وإذا أقامت هذه الحكومة خلافة أو وصفت نفسها بهذا الوصف فإنه لا يمكن لنا أن نعترف به ولا أن نقره ولا نعتيره أقل خطراً من حالة إلغاء الحلافة كلية _ لأن أساس مشروعية الحلافة هو حاجتنا إلها لتنفيذ الشريعة .

إنى أقدر للسنهورى حرصه على تأكيد المبدا الأساسى وهو أن إقامة الخلافة واجب شرعى على الأمة الإسلامية تلتزم به في جميع الظروف والأحوال وأن الضرورة التي تحول بينها وبين إقامة الخلافة الراشدة بكامل عناصرها المميزة لحا لاتعقيهم من إقامة خلافة ناقصة بصفة مؤقة . لكن الأسلوب الواقعي الذي دفعه إلى القول بأن هذه الحلافة تكون ناقصة إذا لم يتوفر فيها أي عنصر من عناصر الحلافة الصحيحة أو شرط من شروطها لا يكن قبوله على الإطلاق لأن هذه الحالة لا تكون من حالات النقص بل هي حالة انعدام كامل . والحد الأدني الذي لا يمكن أن توجد خلافة بدونه هو الالتزام بجيداً الحضوع للشريعة واستقلالها عن الدولة لأن هذا الالتزام هو الذي يعنف الأمة إلى السعى لتصحيح النقص في نظام الحكومة أو علاج العيوب التي تشوبه فلا يجوز إذن أن يقال بوجود خلافة تنتكر للشريعة المستقلة الملزمة .

صحيح أنه في نظم الحكم الناقصة كثيراً مايدعى الحكام أنهم يطبقون الشريعة أو يلتزمون بها في حين أنهم بخالفون بعض أحكامها _ولكن هذا الادعاء معناه أن الأمة يبقى لها الحق وعليها واجب تصحيح تلك المخالفات _ طالما أن الشريعة لاتخضع للدولة ولا يستطيع الحكام أن يدعوا لأنفسهم سلطة تغييرها أو تبديلها وهذا هو ماحدث فعلاً في تاريخ دولة الحلافة .

هناك دائماً التزاماً بوجود حكومة ما _ أياً كان شكلها ، فإذا كان لابد من قيام حكومة ، فمن الأولى أن تكون في صورة الخلافة الناقصة بدلًا من إقامة نوع آخر من الحكم يكون أكثر منها تعارضاً مع النظام الشرعى وأبعد عنه .

قد يقال أن هذا القول قد يؤدى إلى إقامة خلافة ناقصة لم يتوافر فيها أى عنصر من عناصر الخلافة الصحيحة أو شرط من شروطها ، بسبب الاستحالة ، فما هى الفائدة من ذلك ؟ نحن نرى أنه من الأفضل أن تكون لها هذه الصفة من الوجهة النظرية لأن إعطاءها هذه الصفة يجعل هدف الأمة ومثلها الأعلى دائماً هو تصحيح هذا النظام ليصبح صحيحاً كاملًا ، فكلما أصبح من الممكن لها أن تحقق أحد عناصر النظام الشرعى سارعت إلى تحقيقه وبذلك يتأكد اعتبار هذا النظام الناقص مؤقتاً لأنه أضطرارى .

ولاشك أن هذا النظام يكون واجباً من باب أولى إذا كانت الخلافة الضرورية تحقق بعض العناصر والشروط الواجب توافرها في الحلافة الصحيحة ، وهذا أفضل من إجازة إقامة نظام لايمت للإسلام بأية صلة .

الفصل الخامس سير الخلافة غير الراشدة أو الحكومة الناقصة وانتهاؤها

٢٤٠ ــ الأصل في الخلافة الناقصة أن تسير وفق جميع الأحكام المقررة لسير
 الحلافة الصحيحة وذلك في حدود الإمكان ، وأنها يجب أن تنتهى بإقامة الخلافة
 الصحيحة .

أولا: أحكام سير الخلافة الناقصة

۲٤١ ــ المبدأ الأساسي هو أنه لايعطل من قواعد سير الخلافة الصحيحة. سوى الأحكام التي يصبح تطبيقها مستحيلًا بسبب وجود مانع لايمكن التغلب عليه .

وسنحاول عرض بعض التطبيقات لهذا المبدأ:

(أ) _ اختصاصات الخليفة:

٢٤٢ ــ فى نظام الخلافة غير الراشدة أو الحكومة الصحيجة يعين الحاكم أعوانه ونوابه ، ويتولى الاختصاصات العامة فى الشئون الدينية والسياسية ، وله أن يستخلف من يرشح بعده للولاية ولايتجاوز سلطاته أو أن يتعسف فى استعمالها ، وسنتكلم عن كل مبدأ من هذه المبادىء .

۲۶۳ (أ) ـ تعيين مندوبين مفوضين : القاعدة أن من تولى الحكومة غير الصحيحة يجب ألا يكون له حق تعيين مندوبين عنه ولكن الجميع يرون أن

الضرورة التي فرضت ولايته تجيز له أن يعين مندوبين أو معاونين له ، بناء على ذلك يجوز له تعيين القضاة والوزراء وولاة الأقاليم وقادة الجيوش وعمال الخراج وأئمة الصلاة وغيرهم (١).

ع ع ٧ (ب) - القيام باختصاصات الحكومة في الشئون السياسية والدينية : إن مباشرة هذين النوعين من الاختصاصات تجيزها الضرورة وبذلك فإن قراراته الإدارية والأحكام القضائية الصادرة في عهده في حدود المبادىء الشرعية تكون صحيحة .

وعلى ذلك فإن له الحق في إعلان الحرب أو توزيع الزكاة على مصارفها الشرعية ، وله على العموم القيام بجميع الشئون الإدارية .

هذا هو مايقرره صاحب المقاصد ، الذي يرى أيضاً أن له الحق في تولية القضاة وتنفيذ أحكام القضاء وإقامة الحدود . وعلى العموم مباشرة جميع صلاحيات الحكومة ، بشرط أن يكون حراً ، وأن يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

لكن إذا تعذر ذلك لأن من استولى على السلطة كان باغياً أو ظالماً أو جاهلًا أو فاسقاً ، فإن سيطرة المستبد المفروضة بالقوة تصبح حكومة فعلية واقعية وملكاً عضوضاً ومع ذلك فإنه يمارس سلطات الحكم دون أن يتوفر له شرط العلم أو شرط العدالة أو غيرها من شروط الأهلية للولاية ، لأن الضرورة تجيز المحظور ، ولايبقى أمام الناس ألا الشكوى لله والالتجاء بالدعاء إليه ليكشف عنهم هذه المحنة (٢)

⁽۱) تراجع و المايرة و ص ۲۷۸ : ۲۷۹ .

⁽٢) براجع شرح المقاصد ص ٣٧٧ ، ويلاحظ أن هذا الفقيه العظيم يضع هذه القواعد وهو كاره لها متألم لأن الضرورة يمكن أن تصل بالمسلمين إلى هذا الحال ،

٢٤٦ (جر) _ الاستخلاف :

لقد رأينا من قبل أن من يتولى الخلافة الصحيحة له الحق فى ترشيح من يخلفه بمقتضى عقد استخلاف. ولقد لجأ الذين تولوا خلافة غير صحيحة فى جميع الحالات تقريباً إلى و الاستخلاف بقصد إبقاء السلطة فى الأسرة التي ينتسبون إليها ، أى أنه كان وسيلة للورائة ، وهو ما يخالف مبادىء الشريعة الإسلامية وفقه الخلافة .

ولقد أوضحنا من قبل الفروق الجوهرية بين الاستخلاف الصحيح ، وبين الاستخلاف الذي يقصد به الوراثة .

كا أوضحنا أنه يشترط لصحة عقد الاستخلاف أن يصدر ممن يتولى المحكومة الصحيحة ، ولذلك فإن من يتولى حكومة ناقصة يكون الاستخلاف الصادر منه باطلًا حتى ولو توافرت فيه جميع الشروط الأخرى . ينتج عن ذلك أن المستخلف من قبل من يتولى حكومة ناقصة تكون ولايته حتماً ناقصة كذلك ، (وذلك لعيب خاص بها وهو بطلان عقد الاستخلاف ، وذلك بالإضافة إلى العيب الأصلى الذي انتقل إليها من ولاية أسلافه) ، سواء كانت مبنية على القوة والسيطرة أو كانت اضطرارية حسب الأحوال .

وينتج عن ذلك حكم هام هو أنه إذا انتهى نظام الحكومة الناقصة قبل وفاة المستخلف وقام نظام خلافة صحيحة فإن عقد الاستخلاف الصادر منه يسقط ويزول أثره.

٢٤٧ (د) _ الالتزام بأحكام الشريعة في ممارسة الولاية :

إن القيود التي فرضتها الشريعة على سلطة الخليفة في النظام الصحيح تكون ملزمة _ من باب أولى ـ في الخلافة الناقصة .

ومن الناحية العملية هناك فرق في هذه الناحية بين ولاية السيطرة والقوة والولاية الاضطرارية ، ففي هذا النوع الأخير لايفرض الخليفة سلطانه بالقوة ولذلك يكون من السهل في العمل إلزامه بأحكام الشريعة وحدودها المفروضة على سلطة الخليفة الصحيح (١).

أما الحلافة الناقصة المفروضة بالقوة (الفاسدة) فإن الوضع يختلف في العمل لأن السلطان الذي فرض ولايته بالقوة يستعمل هذه القوة والسيطرة لفرض قراراته وتصرفاته التي قد تكون غالفة لأحكام الشريعة ومتجاوزة للحدود والقيود المقررة في الخلافة الصحيحة . وبذلك يصبح النزامه بالشريعة بجرد مبدأ نظرى غير نافذ فعلًا في كثير من الأحوال _ [ولكنه النزام موجود على كل حال] .

ورغم ذلك فإنه لابد من تأكيد هذا المبدأ النظرى واحترامه من وجهة النظر القانونية ، وينتج عن ذلك أن القرارات المخالفة للشريعة التي يفرضها هذا الحاكم تعتبر باطلة في نظر الشريعة الإسلامية (رغم أننا قلنا بأن حكومته تكون شرعية في الواقع بحكم الضرورة) ، وهذا المبدأ مستفاد من أحاديث نبوية عديدة .

 ⁽١) ولهذا فإن نظام الحلافة الاضطرارية ولو أنه ناقص إلا أنه قريب جداً من الحلافة الصحيحة وهو أقرب
إليها من النظام المفروض بالقوة ، كما سنوضح في المتن .

إلا أنه كما بينا فإنه في العمل يستطيع السلطان الذي فرض خلافته بالقوة تنفيذ قراراته الباطلة المخالفة للشريعة ، وهنا يجد المسلمون أنفسهم أمام حالة الضرورة التي تجيز لهم اختيار أخف الضررين (١) فإن وجدوا ضرر المقاومة أكبر من الضرر الناتج عن تنفيذ القرار الباطل ، فإنه يجوز لهم تنفيذه ، ولكن هناك تحفظان لا يجوز تجاهلهما :

أولهما: أن تنفيذ القرار الباطل أو الخضوع له لايجعله صحيحاً ، بل يبقى باطلًا شرعًا ، ومعنى ذلك أنه بمجرد زوال حالة الضرورة يجب إزالة أثر هذا القرار الباطل والعودة إلى الوضع الصحيح شرعًا ، وقد فعل ذلك الحليفة عمر بن عبد العزيز حينها صحح الوضع بإزالة المظالم التي ارتكبها الأمويون قبله .

وثانيهما: يلتزم المسلمون بالمبادىء التى قررها الرسول عليه في الحديث الشريف ، من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقله ، وذلك أضعف الإيمان ، فإذا عجزوا عن إزالة هذه المظالم بأيديهم كان عليهم أن يستنكروها بلسانهم أو على الأقل في ضمائرهم وقلوبهم .

ولهذه القاعدة نتائج عملية هامة : فلا يجوز للمسلمين (أفراداً أو جماعات) أن يساعدوا فى تنفيذ القرارات الباطلة الصادرة من هذا الحاكم أو يساهموا فى تنفيذها أية مساهمة طالما كانوا غير مضطرين لذلك اضطراراً ، وفوق ذلك فإنه عليهم أن ينتهزوا أول فرصة لإزالة هذه المظالم وإبطال القرارات المخالفة للشريعة عملاً وفعلا ، ولا يكتفون بالاستنكار بالقلب أو القول إذا أمكنهم القيام بعمل يحقق ذلك .

⁽١) بين الحضوع للإجراء الباطل والتعرض لفتنة غير مضمونة النتائج يقصد منها إلزام السلطان المتغلب بالوقوف عند أحكام الشريعة ... (تراجع المواقف جـ ٨ ، ص ٣٥٣ ، والعقائد النسفية ص ١٤٦) .

أما إذا وجد المسلمون أن عدم طاعة تلك القرارات أو عدم تنفيذها لايترتب عليه أضرار أكبر من الضرر الذى تسببه ، فإن واجبهم الشرعى هو رفض تلك القرارات ومنع تنفيذها ولو اقتضى الأمر القضاء على نظام الحكم الناقص نفسه إن أمكن ذلك .

إن الحاكم الذي يتجاوز الحدود الشرعية لسلطاته يصبح غير شرعى ، ذلك أن الحروج عن القانون يترتب عليه زوال الشرعية ، فالمسلمون إذا عزلوا حاكماً لأنه ظالم لا يعتبرون ثائرين ولا متمردين ، بل هو الذي يوصف بأنه متمرد وثائر على أحكام الشريعة (١).

٢ _ واجبات الأمة :

٢٤٨ ـ ف حكومة الجلافة الصحيحة تلتزم الأمة شرعاً بطاعة الخليفة ومساعدته وهي تلتزم كذلك بهذين الواجبين للخليفة في نظام الخلافة الناقصة _ ولكن مع مراعاة التحفظات الآتية :

٢٤٩ (أ) _ فيما يخص الالتزام بالطاعة:

فى حالة حكومة الاضطرار يكون هذا الواجب حتمياً كاملًا كما هو الشأن بالنسبة للإمام فى الحلافة الصحيحة ، ذلك لأنه قد تمت مبايعته من جانب الأمة بكامل اختيارها ، فعليها إذن طاعته (فى حدود الشريعة طبعاً) .

أما في خلافة القوة والسيطرة (الفاسدة) فإن الطاعة واجة أيضاً في حدود الشريعة . لكن في العمل قد يستطيع السلطان أن يفرض طاعته (بما لديه من قوة)

⁽١)، فيما بتعلق بمقاومة الخليفة (الحكومة) المستبدة .

يراجع ه الخلافة ه للسيد رشيد رضا ص ٤١ ، وعجلة العالم الإسلامي مجلد ١، عام ١٩٠٩م .

ويرى الحوارج أنه لا يجوز للمسلمين الحضوع للخلافة الناقصة وأنه يجب مقاومة حكمهم دائماً ، وقد ساروا هم على هذا المبدأ ، ولذلك كانت مقاومتهم مستمرة طوال تاريخهم .

حتى فيما يتعلق بأعماله المخالفة أو الحارجة عن حدود الشرع ، وفى هذه الحالة تراعى التحفظات التي سبق أن أوضحناها من قبل (بند / ٢٤٧) .

· ٢٥٠ (ب) _ الالتزام بالمساعدة :

هنا كذلك نفرق بين خلافة القوة وخلافة الاضطرار ففى هذا النظام الأخير تكون المساعدة واجبة على الأمة ، ويكون الخروج على ولايته تمرداً غير شرعى ، ويجب على المسلمين مساعدة الحكومة لإخضاع المتمردين كما هو الحال بالنسبة للخليفة في النظام الصحيح .

أما إذا كانت الحكومة فاسدة لأنها مفروضة بالقوة فلا يجب على المسلمين مساعدة الحاكم الذى فرض ولايته ، بل على العكس من ذلك إذا كان من خرج على هذا السلطان المغتصب يهدف إلى إقامة حكومة صحيحة وكان مؤهلاً لذلك فإنه يجب على جميع المسلمين مساعدته في ثورته على الحاكم المغتصب . لكن إذا كان الثائر يهدف إلى الاستيلاء على الولاية بالقوة كما فعل الآخر ، فإن المسلمين لا يجب عليهم مساعدته ، كما أنهم لا يجب عليهم مساعدة الآخر .

۲۰۱ ـ إذا فرض الحاكم المغتصب على المسلمين مساعدته فى أحد هذين الفرضين فإن عملهم لايكون أداء لواجب شرعى ، وإذا تطوعوا هم بتلك المساعدة فإنهم بذلك يخالفون واجبهم الشرعى بالامتناع عن مساعدته ، وتكون هذه الحرب التي يساهمون فيها غير شرعية (۱)

⁽١) راجع الخلافة للسيد/ رشيد رضاص ٣٥ ، وكذلك المسايرة التي أشار غا رشيد رضاص ٢٧ ، ينتج عن ذلك أن من يتطوع لمساعدة الخليفة المفتصب إذا قتل شخصاً فإن عمله يكون جريمة تستحق العقاب والقصاص .

٣ _ خصائص اخلافة:

۲۵۲ ـ العنصر الأساسي في عمل الخلافة الصحيحة الذي يواجه تحقيقه أكبر الصعوبات في عصرنا ، كما كان الحال في العصور السابقة ، هو وحدة العالم الإسلامي .

لقد حدثت فى تاريخ الإسلام ظاهرة وجود أكثر من خليفة فى وقت واحد (فى القرن التاسع الهجرى عندما وجدت خلافة أموية فى الأندلس وخلافة فاطبية فى القاهرة بالإضافة إلى الخلافة العباسية فى بغداد) وهذه الحكومات المتعددة كانت كلها ناقصة . فى هذه الحالة يمكن أن يعترف كل منهم بنظام الآخر ، ولكن يمكن أن يدعى أحدهم لنفسه الحلافة على العالم الإسلامى وينكر النظام الآخر .

إن الفقهاء الذين لايريدون اعتبار الخلافة الناقصة متميزة عن نظام الخلافة الصحيحة لايحاولون دراسة العلاقة التي يمكن أن تقوم بين هؤلاء الحلفاء المتعددين والدول المستقلة بعضها عن الآخر لأن نظرتهم تقوم على افتراض وحدة الدولة التي تسود العالم الإسلامي كله ، ويترتب على ذلك تجاهل تعدد الدول الإسلامية عما يترتب عليه تجاهل وجود أية قواعد للقانون الدولي تنظم العلاقات فيما بين الدول الإسلامية .

ونحن نعتقد رغم ذلك ، أنه في حالة وجود عدة دول إسلامية مستقلة في وقت واحد (سواء تحمل اسم الحلافة الناقصة أم لا) فإن الأقاليم الخاضعة لهذه الدول كلها تعتبر جزءاً من دار الإسلام (١) ينتج عن ذلك أن الحرب غير جائزة بين هذه الدول . ويمكن القول بجوازها في حالة واحدة هي أن يكون الغرض منها توحيد

⁽¹⁾ إن الحكومات والدول الإسلامية التي تستقل عن الحلافة ولا يدعى حكامها لأنفسهم لقب الحلافة ، ودلك لا يعترفون بولاية الحليفة ، عؤلاء يعتبرون في نظرنا مثل نظم الحلافة الناقصة ، وذلك في علاقاتهم مع دول الحلافة أو غيرها من الدول الإسلامية الأخرى .

العالم الإسلامي ، ولكن يشترط في هذه الحالة أولاً: أن يكون الرأى العام الإسلامي مؤيداً لمن يدعو لهذه الوحدة ويسعى لها ، ولا يكفى أن يكون ذلك موافقاً لرغبة سكان القطر الذي يحكمه من يدعو للوحدة ويقاتل لاتمامها . ثانياً : يشترط كذلك أن تكون هذه الوحدة وسيلة لإقامة خلافة صحيحة . هناك شرط ثالث هو ألا يلجأ للحرب إلا بعد استنفاد الوسائل السلمية :

فإذا كان من الممكن إيجاد نوع من الاتحاد الاختيارى بالطرق السلمية عن طريق تنمية العلاقات السلمية والتعاون والتضامن بين تلك الدول ، وإن لم يؤد ذلك إلى إنشاء دولة موحدة ، فإن هذا الطريق السلمى هو الذى يجب أن يتبع . إن وجود أكثر من خلافة ناقصة فى وقت واحد يترتب عليه أن يجد المسلمون أنفسهم أمام تناقض بين قيامهم بالتزامهم ببناء وحدة العالم الإسلامى لتصبح الخلافة صحيحة ، وولائهم لحكومات متعددة تتمتع بشرعية واقعية (وإن كانت حكومات ناقصة) . فإن لم يكن هناك سبيل للخروج من هذا التناقض إلا الحرب ، فإنها تصبح جائزة إذا توفرت الشروط الثلاثة التى ذكرناها .

۲۰۳ في غير تلك الحالة ، فإن المبدأ الذي يسود هو وجود علاقات ودية بين الحكومات أو النظم الناقصة . فإذا نشب خلاف فإن التحكيم يكون واجباً ولقد قبل سيدنا (على) وهو رابع الخلفاء الراشدين مبدأ التحكيم رغم أن خصمه كان ثائراً متمرداً ولم تكن له صفة شرعية _ فيكون التحكيم واجباً من باب أولى إذا كان كلا الطرفين نظاماً غير صحيع ، وهذا هو الحل المكن الوحيد فمادام الإسلام يحرم القتال بين المسلمين ، فلا يلقى أمامهم طريق شرعى لحل الخلاف سوى التفاهم المباشر بين الطرفين المختلفين أو الوساطة بينهما وإلا كان التحكيم واجباً وحتمياً .

۲۵۶ ــ إن التعاون والتضامن بين المسلمين مفروض عليهم بنص الحديث الشريف: و المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً ، وعلى ذلك فإن على الحلافة الناقصة والحكومات المتعددة التي يكون رعاياها مسلمين واجب التعاون في حالة السلم وحالة الحرب .

ففى حالة السلم يكون مجال التعاون هو النواحى الاقتصادية والثقافية أما فى حالة الحرب فيجب على كل منهم تقديم المساعدة العسكرية فى حدود الإمكان إلى الدول الإسلامية التى يقع عليها هجوم أو عدوان ويمكن أن تعقد بينها معاهدات بشأن التعاون العسكرى والتعاون السلمى لتحديد نطاقه ووسائلة(١).

وعلى العكس من ذلك ، فإن مبادىء الإسلام توجب على المسلمين منع اللولة المسلمة من البدء في حرب هجومية غير مشروعة . هذا هو نوع المساعدة التي يجب تقديمها لها في هذه الحالة : منعها من الاعتداء ، كا ورد في الحديث الشريف : و انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قالوا كيف ننصره ظالماً يارسول الله ؟ قال تمنعه من الظلم .. و ولذلك إذا هاجمت دولة إسلامية دولة أخرى بدون مبرر صحيح فإن واجب جميع الدول الإسلامية الأخرى هو إلزامها بوقف الحرب غير المشروعة وإذا كانت الدولة المعتدى عليها مسلمة فإنه يقع على عاتقهم واجب آخر هو المسارعة إلى مساعدة البلد المعتدى عليه ضد الدولة المعتدية وإلزام هذه الأخيرة بوقف العدوان .

هذه بعض أمثلة القواعد التي يجب أن تحكم العلاقات بين دول الخلافة الناقصة في حالة تعدد الخلفاء (والدول الإسلامية التي لا يدعي حكامها صفة الخلافة).

 ⁽١)، إن هذه المعاهدات يمكن أن تصل إلى إنجاد تعاون منظم يضع أساس اتحاد هذه الدول ، وهذا الاتحاد
 يكرن خطرة في نظرنا لإقامة خلافة صحيحة وخاصة إذا كانت المعاهدة جماعية .

وفى رأينا أنه يجب الاهتهام بوضع قانون دولى يحكم العلاقات بين الدول الإسلامية المختلفة (طالما أن تعدد الدول الإسلامية أصبح حقيقة واقعة) ، أما فى هذا الكتاب فإن المجال لايتسع إلا لموضع بعض المؤشرات التي تساعد في هذا الانجاه.

ثانياً: انتهاء اخلافة الناقصة بإعادة اخلافة الصحيحة

والحكومة الاضطرارية .

١ _ حكومة القوة والسيطرة (الفاسدة):

٢٥٦٠ ـ ينتهى هذا النظام بمجرد أن يفقد المسيطرون قوتهم التى اعتمدوا عليها فى فرض سلطانهم (١) ، ولقد تعرضنا من قبل لما يجب على المسلمين من الاختيار بين طاعة الخليفة المغتصب ومساعدته وبين مقاومته ، ذلك بمراعاة مبدأ اختيار أخف الضررين .

٧٥٧ ـ عندما يفقد الحاكم المغتصب القوة التي يعتمد عليها فإن ولايته تسقط شرعاً ، والأصل أن يقال بأن السقوط يقع بحكم القانون تلقائياً ، ولكن من الناحية العملية لابد من إعلان قرار رسمي بذلك .

٢٥٨ _ نتيجة لذلك فإن حكومة الخليفة الصحيح (إن وجد) تعود

⁽۱)، يراجع ۽ رد الختار ۽ جہ ۽ ص ٣٣٦ .

للسلطة (۱) .. ويمكن افتراض أن الحاكم المغتصب نفسه إذا كان مؤهلًا للخلافة الصحيحة وبايعه الناس باختيارهم تصبح حكومته صحيحة (۲) ويذكر مثال ذلك عمر بن عبد العزيز في نظر عدد كبير من الفقهاء ، ولكننا نرى أنه إذا أخذنا بهذا الرأى فيجب أن يشترط لذلك حدوث بيعة جديدة حرة تزيل أثر الاستخلاف الباطل وذلك لتطهير مركزه من العيب الذى شاب خلافته من قبل فلا يقع التحول بحكم القانون تلقائياً .

٢٥٩ ــ ولإيضاح الكيفية التي تنتهي بها الحكومة الفاسدة المبنية على الغصب والقوة والسيطرة يجب أن نستعرض الصور المختلفة لهذا النظام:

فقد يكون الحاكم المغتصب ممن توفرت لديهم شروط الأهلية لتولى الحلافة الصحيحة الصحيحة ويكون نظامه قد توفرت فيه العناصر الأساسية المميزة للخلافة الصحيحة (ولكن الغالب هو حالة عدم توفر تلك الشروط ولا هذه العناصر)أو إنه قد توفر لديه بعض الشروط أو توفر في نظامه بعض العناصر فقط ، ومن هنا يوجد لدينا أربع صور يمكن افتراضها :

⁽١) من الممكن ألا يكون انتهاء الحلافة المبنية على القوة سبباً لإعادة الحلافة الصحيحة لوجود مانع من ذلك مثل عدم وجود شخص توفرت فيه شروط الأهلية للخلافة الصحيحة ، وفي هذه الحالة بمكن إقامة خلافة اضطرارية لأنها أقرب للخلافة الصحيحة (لكونها تقوم على بيعة حرة) وهي على كل حال أفضل من خلافة القوة والسيطرة .

ومن الممكن أيضاً أن يكون انتهاء الحلافة الاضطرارية على يد مغتصب يقيم خلافة قوة وسيطرة (أمثلة ذلك كثيرة في التاريخ) .

⁽٢) ويمكن أن يعترض على ذلك بأن استيلاء الشخص على السلطة بالقوة يجعله فاسقاً وبذلك يصبح غير أهل للخلافة الصحيحة ـــ (لكن هذا الاعتراض لا ينطبق على من تولى هذا النوع من الحلافة عن طريق الميراث أو الاستخلاف ، وهي حالة عمر بن عبد العزيز المشار إليها في المتن) .

٢٦٠ (أ) _ حالة الحاكم المغتصب الذي توفرت فيه شروط الأهلية ، وحقق نظامه العناصر الأساسية المميزة للخلافة الصحيحة .

هذه هي أحسن حالات الحلافة الفاسدة المبنية على القوة في العمل ومثالها خلافة معاوية: فإنه قد توفرت في شخصه شروط الأهلية للخلافة، وحقق نظامه العناصر الأساسية للخلافة الصحيحة، ولكن شاب ولايته نقص وفساد نتيجة استيلائه على السلطة بقوة الجيش الشامي وعصبية أسرته ولم يتول الخلافة بيعة حرة صحيحة.

۲٦١ ـ هذا النظام كان يجب أن ينتهى بمجرد أن يفقد الحاكم المغتصب القوة التى فرض ولايته بها على الناس . ويمكن أن يقع ذلك إذا رفضت الأمة الحضوع لقراراته المخالفة للشريعة وعجزت حكومته عن فرضها على الناس بالقوة ، عند ذلك يمكن للأمة أن تتقدم خطوة أخرى بإعلان زوال خلافته ، طبقاً للمبادىء التى ذكرناها من قبل (وليس لذلك مثل تاريخى يمكن ذكره !) .

٣٩٢ ـ وإذا فرض أن هذا الحاكم التزم بأحكام الشريعة ولم يخرج عليها فإن ولايته تبقى مع ذلك غير صحيحة (أى فاسدة) . ومعنى ذلك إنه بمجرد زوال القوة والعصبية التى فرضته فإن الأمة يجب عليها أن تعلن عزله لتصحيح نظام الحلافة باختيار خليقة ومبايعته بيعة حرة لا إكراه فيها ، ويمكن افتراض أن يقع اختيار الأمة على الشخص المعزول طالما أنه قد توافرت فيه الأهلية للولاية .

قد يفال إنه يمكن في هذه الحالة تحويل الحكومة الفاسدة إلى خلافة صحيحة ضمناً بمجرد زوال عنصر القوة والإكراه ، دون حاجة لاتخاذ إجراءات معقدة لعزله ومبايعته من جديد .

يمكن القول أنه يكفى لهذا التحول فى طبيعة النظام ألا يعتمد الخليفة على القوة ويستند فى ولايته إلى موافقة جماعية من الأمة دون حاجة إلى بيعة جديدة ، وهذا هو ما حدث بالنسبة لخلافة عمر بن عبد العزيز [مع ملاحظة ماقدمناه سابقاً فى هامش ٣٠ على بند ٢٥٨] .

٣٦٣ (ب) ـ حالة الحاكم المغتصب الذى توافرت فى شخصه شروط الأهلية ولكن نظامه لايحقق العتاصر الأساسية المميزة للخلافة الصحيحة :

تنتى ولاية هذا الحاكم بمجرد زوال القوة التى استند إليها() ولكن قد يتعذر مع ذلك إقامة خلافة صحيحة لأن تحقيق جميع عناصر الحلافة الصحيحة غير ممكن عملا وفي هذه الحالة بجب الاكتفاء بإقامة خلافة اضطرارية [قائمة على رضاء الأمة لا على القوة] ويذكر مثال لذلك خلافة هارون الرشيد الذلأ توفرت في شخصه شروط الأهلية الصحيحة [في نظر كثيرين] وحاز رضاء الأمة بصفة عامة ولكنه لم يحقق أحد عناصر الخلافة الصحيحة وهي وحدة العالم الإسلامي ، ولذلك يمكن القول بأن نظامه أصبح خلافة اضطرارية وليست خلافة غصب فاسدة مبنية على القوة .

١٦٤ (ج.) _ الحاكم المغتصب الذي لم تتوافر له شروط الأهلية ولكن نظامه حقق العناصر الأساسية المميزة للحكومة الصحيحة :

هذه حالة أغلب خلفاء بنى أمية ، وتطبق فى هذه الحالة نفس القواعد السابقة فيمكن أن ينتهى النظام بزوال القوة التى استند إليها [وهو مالم يقع] . ولكن إذا استكمل الحاكم شروط الأهلية اللازمة ، ولم يعد يستند إلى القوة فى ولايته فإن نظامه يتحول إلى حكومة صحيحة ، دون حاجة لاتخاذ إجراءات مبايعة جديدة [تراجع ملاحظاتنا فى نهاية البند ٢٦٢] .

 ⁽١) إذا حدث قبل أن يفقد الخليفة المفتصب القوة التي فرض سيطرته بها أنه استطاع احتكمال العناصر الأساسية لمظامه فيطبق عليه حكم الفرض (أ) .

١٩٦٥ (د) ــ حالة الحاكم المنتصب الذي لم تتوافر في شخصه شروط الأهلية ولم يحقق نظامه الغناصر الأساسية المميزة للحكومة الصحيحة :

هذه هي حالة أغلب خلفاء الدولة العباسية ، وتطبق على انتهائها القواعد السابقة : وينتهى النظام بمجرد زوال القوة التي استند إليها وضرورة إقامة خلافة صحيحة بمبابعة خليفة توافرت فيه شروط الأهلية ببيعة حرة ، وتمكنه من تحقيق العناصر اللازمة لصحة نظام الخلافة ، ولا مانع من أن يرشح للولاية الخليفة المعزول إذا استرد الصفات الشخصية اللازمة ليكون أهلاً للخلافة الصحيحة .

وقد حدث في أواخر الدولة العباسية أن فقد الخلفاء فعلا القوة التي يستندون اليها واستولى وزراؤهم على السلطة الفعلية . وقد وصف الماوردى هذه الحالة بأنها «حجر» على الخليفة ولكنه لم يميز في هذه الحالة في الحكم بين ما إذا كان الخليفة المحجور عليه خلافته فاسدة [وهو ما وقع في العمل] أم أنها خلافة صحيحة ، ونحن نرى أن القواعد التي وضعها لهذه الحالة تنطبق على النوعين معاً . ذلك أن الخليفة المغتصب تبقى و لايته شرعية بحكم الواقع لأن القوة التي يستند إليها باقية ، كل ماهنالك أنها انتقلت من يده إلى يد الوزير الذي سيطر عليه (حجر عليه) والذي مازال يحكم باسمه ولحسابه .

٢ ـ الحكومات الاضطرارية:

٢٦٦ ــ يقوم هذا النظام فى حالات الضرورة ، فإذا زالت الضرورة التى استلزمته فإنه يجب زواله وإقامة نظام الحلافة الصحيحة . فإذا كان الحاكم الذى انتهت ولايته هو الذى تولى الحلافة الصحيحة [لأهليته وحصوله على البيعة الحرة] فإن التحول يمكن أن يتم تلقائياً بحكم القانون وبذلك تصبح ولايته

صحيحة بمجرد توفر شروط الأهلية لديه وتحقق العناصر الميزة للخلافة الصحيحة في حكومة ، أما إذا تمت البيعة لشخص آخر فإن حكومة الاضطرار يجب أن تنتهى بقرار رسمى بعزل من تولاها(١).

۲۹۷ ــ ولبيان كيفية انتهاء هذا النظام نستعرض صوره المختلفة ، كما فعلنا أبشأن خلافة القوة والسيطرة فيما سبق . وهي ثلاث صور (۲) .

١٢٦٨ (أ) - الحاكم الاضطرارى الذى لم تتوفر فى شخصه شروط الأهلية للولاية ولكن نظامه يحقق العناصر الأساسية اللازمة فى الحكومة الصحيحة:

هنا تنتهى الحكومة الاضطرارية إما بوجود مرشح آخر توافرت فيه شروط الأهلية ، وإما بأن يتم لهذا الحاكم الاضطرارى الشروط التى كانت تنقصه عند مبايعته .

⁽¹⁾ يلاحظ أن عزل الخليفة الاضطرارى وإقامة خلافة صحيحة يكون قراراً منتشئاً لا مجرد إجراء كاشف ، بخلاف الحال عند انتهاء خلافة القوة ، إذ في الخلافة الاضطرارية فإن الخليفة قد تولى بناء على بيعة حرة صحيحة من الأمة فلا بعزل إلا بقرار آخر يصدر منها ، أما الخليفة المنتصب فإنه استولى على السلطة بإرادته وقوته وسيطرته ، لا بإرادة الأمة إ وإذا كانت قد تمت بيعة شكلية بالإكراء فإنها كانت باطلة] ولذلك فإنه بمجرد زوال القوة من يده يزول سبب و لايته و تزول تلفائياً دون حاجة لقرار من الأمة حد وإذا صدر قرار بذلك إ وهو القرار الأفضل] فإنه يكون مجرد إجراء كائبف لحالة قانونية وقعت فعلا وهي انتهاء الحلافة الفاسدة .

⁽٢) لا توجد في هذه الحالة الصورة الأولى من صور نظام الحلافة الفاسدة التي يكون فيها الحليفة المنتصب قد توفرت في نظامة العناصر الثلاثة المميزة للخلافة العسميحة وتوفرت في شخصه شروط الأهلية للخلافة الصحيحة ، سبب ذلك أن من يتولى الحلافة الاضطرارية تحتاره الأمة بييعة حرة صحيحة فلو توفر فيه هذه الشروط والعناصر فإن خلافته تكون صحيحة ولا تكون ناقصة مثل خلافة المفتصب الذي فرض حكمه بالقوة ، إ أما الصور الثلاث الأحرى للخلافة الغاسدة فلها ما يماثلها في الحلافة الاضطرارية] .

وفى الحالة الأولى يجب عزل الحاكم الاضطرارى لكى تبايع الأمة المرشع الآخر (١) الآخر

أما فى الحالة الثانية فإن تحول الحلافة الاضطرارية إلى خلافة صحيحة يكون تلقائياً بحكم القانون ، ولهذه القاعدة أهمية فعلية عندما يوجد مرشحون آخرون توفرت فيهم شروط الأهلية وقت حدوث هذا التحول التلقائى ، ففي هذه الحالة نرى أنه لاداعى لإجراء مفاضلة بين هؤلاء المرشحين وبين الحاكم الذى استوفى شروط الأهلية بعد أن كانت بيعته اضطرارية لأن خلافته قد أصبحت صحيحة تلقائياً بحكم القانون ، وهذا الحل ميزته ضمان استقرار الحكم واستمرار الولاية .

٢٦٩ (ب) ـ الحاكم الاضطراري الذي استوفى شروط الأهلية ولكنه لم يكن قد توفر لنظامه العناصر الأساسية اللازمة للخلافة الصحيحة :

في هذه الحالة تنتهى الحكومة الاضطرارية بتحولها إلى حكومة صحيحة تلقائياً بحكم القانون للأسباب التي ذكرناها سالفاً. لكن إذا كان من تولى الحكومة الاضطرارية لا يستطيع أن يوفر لنظامه العناصر الأساسية ، وكان هناك مرشح آخر يستطيع ذلك ففي هذه الحالة يجب أن يتخلى صاحب الحكومة الاضطرارية ويترك المنصب لمن يستطيع إقامة خلافة صحيحة بعناصرها الأساسية الكانبلة [وللأمة عزله لهذا الغرض].

⁽١) لكن قد ترى الأمة من مصلحتها بقاء هذا الحاكم والخليفة) لأنه في نظرها أصلح من المرشح الآخر (وقد قلما من من المرشح الأمة قد رأت أن المرشح الآخر لم يستوف فعلا الشروط الأهلية بصورة كافية وبذلك تكون الحالة الاضطرار مستمرة وتبقى الحلافة اضطرارية ويستمر من تولاها دون أن تتغير صفته ودون أن يتحول النظام إلى خلافة صحيحة.

۲۷۰ (ج) ـ الحاكم الاضطرارى الذى لم تتوفر فى شخصه شروط الأهلية ولم يتوفر فى نظامه العناصر الأساسية اللازمة للخلافة الصحيحة :

إذا لم يستطع من تولى الحكومة الاضطرارية أن يستوفى شروط الأهلية ولا توفير العناصر الأساسية للخلافة الصحيحة ووجد مرشح آخر يستطيع ذلك فإن على الأمة عزله وإنهاء النظام الاضظرارى وإقامة الخلافة الصحيحة بمبايعة من استوفى شروطها واكتملت له عناصرها .

لكن إذا فرض أن هذا المرشح الآخر لايستطيع أن يجمع بين توفر جميع شروط الأهلية فى شخصه وجميع العناصر الأساسية فى نظامه ، بل كان يمكنه فقط أن يوفر منها قدراً أكبر مما وفره من تولى الحكومة الاضطرارية ، أى أن هذا المرشح الآخر لن يستطيع إقامة خلافة صحيحة كاملة ، فإن المسألة تكون مفاضلة بين الآخر لن يستطيع إقامة خلافة صحيحة كاملة ، فإن المسألة تكون مفاضلة بين مرشحين للخلافة الاضطرارية ، ونرى أن يترك للأمة [أى لأهل الاختيار] أن يقوموا بهذه المفاضلة آخذين فى الاعتبار أمرين [قد يكونان متعارضين] :

الأول إن الخلافة الاضطرارية يجب أن يتوفر لها أكبر قدر من العناصر والشروط التي تقربها من الخلافة الصحيحة .

الثانى إن من مصلحة المسلمين استقرار الحكم وعدم تغيير من يتولونه [حتى ولو كانت خلافتهم ناقصة] إلا لمصلحة أكبر وهي إقامة نظام الخلافة الصحيحة [أو ما هو أقرب لها بصورة أوضح . .] .

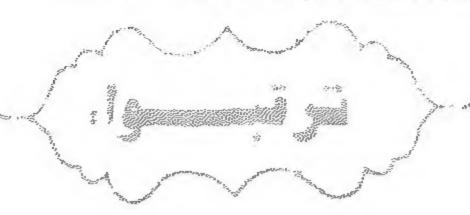
الفهسسرس

الموضيوغ .
تقديم : للدكتور عبد الصبور مرزوق
ولاية الحكومة وصلاحيتها (عمل الخلافة)
تمهيد تمهيد
الباب الأول:
تمهيد عهيد
نطاق ولاية الحكومة (الخليفة من حيث الاقليم والأشخاص)
القصل الأول:
نطاق ولاية الحكومة من حيث الإقليم
الفصل الثاني:
نطاق ولاية الحكومة (الخليفة) من حيث الأشخاص
الباب الثاني:
ممارسة ولاية الحكم ـ تعريف الولاية
القصل الأول :
صلاحيات ولاية الحكومة (الخليفة)
الفصل الثاني:
حدود ولاية الحكومة (الخليفة)
مبدأ الشورى
مبدأ الرقابة على أعمال الحكومة تــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الباب الثالث:
انتهاء ولاية الحكم

	الفصل الأول :
09	أسباب الانتهاء الراجعة لشخص الرئيس (الخليفة)
٦.	أسباب الانتهاء بغير سقوط الولاية (أ) الموت
77	(ب) التنحي أو الاستقالة
	القصل الثاني :
٦٤	انتهاء الولاية بالسقوط (العزل)
70	(أ) السقوط أو العزل لأسباب معنوية
79	(ب) سقوط الولاية بسبب عجز بدني
79	فقد أحد الحواس بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٠	فقد الأطراف
٧١	فقد حرية التصرف
	القصل الثالث:
Y &	أسباب انتهاء النظام ــ نظرية الحكومة الناقصة ــ الخلافة غير الراشدة
	القصل الرابع:
	الضرورات التمي تفرض الخلافــة (الحكومــة النــاقصة) وتنهى
۸.	الخلافة الراشدة أو الحكومة الصحيحة
	الفصل الخامس:
٩,٨	سير الخلافة غير الراشدة أو الحكومة الناقصة وانتهاؤها
٠٩٨	أحكام سير الخلافة الناقصة
1 - 9	انتهاء الخلافة الناقصة بإعادة الخلافة الصحيحة

رقم الايداع١٧٨٤/٥١

مطابع الأوفست بشركة الإعلاناست الشرقية



Aiull glillais/jgisall

